



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار السادس عشر – أبريل 2022

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقديم

في إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، يُصدر الصندوق عدداً من التقارير الدورية والدراسات التي تهتم بالشأن الاقتصادي العربي. في هذا السياق، ارتأى الصندوق أهمية إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، واتجاهات تطور الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي. يتم صياغة التوقعات المُتضمنة في هذا التقرير استناداً إلى أحدث التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية، وبما يعكس المستجدات في الاقتصادات العربية ومسارات الإصلاح الاقتصادي المختلفة. يتكامل التقرير مع إصدارات الصندوق الأخرى، خاصة التقرير الاقتصادي العربي الموحد. فمع صدور التقريرين، يتمكن المهتمون بالشأن الاقتصادي العربي من متابعة التطورات الاقتصادية الحالية في الدول العربية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي لفترات لاحقة. يأمل صندوق النقد العربي أن يُمثل التقرير إضافةً جديدةً للجهود البحثية التي يقوم بها لخدمة الدول الأعضاء، وأن يوفق في سد ثغرة بحثية تتمثل في محدودية التوقعات للأداء الاقتصادي للدول العربية كمجموعة إقليمية مستقلة، الأمر الذي يطمح الصندوق من خلاله إلى المساهمة في تعزيز القرار الاقتصادي في البلدان العربية ودعم مسيرتها باتجاه تحقيق النمو الشامل والمستدام.

والله ولي التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

بينما كان **الاقتصاد العلمي** يجاهد في عام 2022 للتعافي من تداعيات جائحة فيروس كوفيد-19 ومتحوراته، شهد العالم تطورات عالمية فرضت المزيد من التحديات على سلاسل التوريد العالمية، وأدت إلى ارتفاع أسعار العديد من السلع الأساسية، ما دعا المؤسسات الدولية إلى تخفيض تقديراتها السابقة للنمو الاقتصادي العالمي لعام 2022 بما يتراوح بين 0.5 و1.0 نقطة مئوية ليصل إلى ما بين 3.0 و3.5 في المائة، ورفع توقعاتها للتضخم العالمي بنحو 2.5 إلى 3.0 نقطة مئوية ليتجاوز بذلك 6 في المائة وسط أجواء يسودها عدم اليقين بشأن مآلات تلك التطورات، وتداعياتها على النمو الاقتصادي العالمي.

في هذه الأثناء تأثرت **أسواق الطاقة الدولية** بالانعكاسات الناتجة عن التطورات العالمية الأخيرة، ما أدى في مجمله إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز لتسجل خلال شهر مارس 2022 أعلى مستوياتها منذ عام 2008.

في ظل هذه التطورات، من المتوقع ارتفاع **معدل نمو الاقتصادات العربية** إلى نحو 5.0 في المائة في عام 2022 بما يعكس محصلة عدد من العوامل من بينها تداعيات جائحة كوفيد-19، وانعكاسات التطورات العالمية الأخيرة على الاقتصادات العربية، والأثر الداعم للنمو جراء استمرار حزم التحفيز في الدول العربية خلال عام 2022، التي ارتفع حجمها خلال الفترة (2020-2022) إلى 396 مليار دولار أمريكي. يعكس معدل النمو المتوقع للعام الجاري ارتفاع معدل نمو الاقتصادات العربية المصدرة للنفط إلى 5.6 في المائة جراء الزيادات المسجلة في كل من كميات إنتاج النفط وأسعاره في الأسواق الدولية، مقابل وتيرة نمو معتدلة للاقتصادات العربية المستوردة للنفط تقدر بنحو 3.7 في المائة، بما يعكس التحديات التي تواجه توازناتها الداخلية والخارجية وتؤثر على مستويات الاستهلاك والاستثمار. أما فيما يتعلق بتوقعات النمو لعام 2023، فمن المتوقع انخفاض معدل نمو الدول العربية كمجموعة إلى 4.0 في المائة كنتيجة لتراجع الطلب العالمي بفعل السحب التدريجي لحزم الدعم، والانخفاض المتوقع لأسعار السلع الأساسية.

من المتوقع ارتفاع **معدل التضخم** في الدول العربية في عام 2022 بما يعكس تأثير التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد الدولية، والارتفاعات المسجلة في أسعار السلع الزراعية والصناعية ومواد الطاقة نتيجة للتطورات العالمية الراهنة، علاوة على تأثير الزيادة في مستويات الطلب الكلي، ورفع معدلات ضرائب الاستهلاك في بعض الدول العربية، وأثر التمير الناتج عن انخفاض قيمة بعض العملات العربية مقابل العملات الرئيسية، وتأثير عوامل تضخمية أخرى تتباين من دولة عربية لأخرى، ليسجل معدل التضخم للدول العربية كمجموعة نحو 7.5 في المائة في عام 2022، مقارنة مع 5.7 في المائة في عام 2021، فيما يتوقع تراجع نسبي لمعدل التضخم في عام 2023 ليصل إلى 7.0 في المائة.

من المتوقع أن تغلب الاتجاهات التقييدية على **توجهات السياسة النقدية** في الدول العربية خلال أفق التوقع بما يعكس توجهات المصارف المركزية الدولية في ظل تبني عدد من الدول العربية لأنظمة سعر الصرف الثابت لاسيما مقابل الدولار الأمريكي، وتوجه مماثل من بعض الدول العربية التي تتبنى نظاماً مرناً للصرف لرفع الفائدة في ظل الارتفاع الأخير المسجل في معدلات التضخم، والضغوطات التي تواجه أسواق الصرف الأجنبي نتيجة للتطورات العالمية الأخيرة. في المقابل، ستواصل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهودها على صعيد تطبيق أدوات السياسة النقدية غير التقليدية لدعم التعافي وحفز النشاط الاقتصادي، والتركيز على تبني عدد من الإصلاحات التي تستهدف تحقيق الاستقرار السعري والمالي، ودعم التحول الرقمي بما يشمل جهود إصدار عملات رقمية، وترخيص البنوك الرقمية والخدمات المصرفية المفتوحة لزيادة الشمول المالي.

على صعيد **الأوضاع المالية**، يُتوقع أن ينخفض العجز في الموازنة العامة للمجموعة للدول العربية في عام 2022 ليلتزم 2.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4.6 في المائة في عام 2021 جراء الزيادة المتوقعة للإيرادات النفطية، خاصة في ظل توقع تحسن الأوضاع المالية وتراجع العجز في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2022. إذ من المتوقع أن تحقق دول المجلس فائضاً في موازنتها المجمعة عام 2022 لأول مرة منذ موجة انخفاض أسعار النفط في 2014. غير أنه من المتوقع بقاء عجوزات الموازنات العامة في مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، والدول العربية المستوردة له عند مستويات مرتفعة في عام 2022.

على صعيد **القطاع الخارجي**، من المتوقع تأثر أداء ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2022 باستمرار تداعيات جائحة كوفيد-19، إضافة إلى آثار التطورات العالمية التي أدت إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية وبصفة خاصة أسعار المواد الغذائية، والضغط الناشئة عن تواصل التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد الدولية. إضافة إلى آثار اتخاذ بعض الدول العربية لعدد من الإجراءات الاحترازية للحد من مستويات الطلب على العملة الأجنبية في ضوء التحديات التي تواجه أسواق الصرف الأجنبي في تلك الدول كما سيؤثر أداء ميزان المعاملات الجارية بالارتفاع المتوقع في مستويات الفائدة العالمية والذي بدأت أول مراحلها في الظهور في شهر مارس من العام الجاري. في ضوء التطورات سالفة الإشارة، من المتوقع ارتفاع فائض ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة في عام 2022 ليصل إلى حوالي 186.6 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 44.1 بالمائة، ما يعادل حوالي 6.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. فيما يتعلق بالتوقعات خلال عام 2023، من المتوقع انخفاض فائض ميزان المعاملات الجارية إلى حوالي 149.6 مليار دولار، ما يعادل حوالي 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة.

تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"

الإصدار السادس عشر - أبريل 2022

4	أولاً: البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية
4	اتجاهات النمو العالمي
8	أسعار الفائدة والصرف
10	التجارة الدولية
10	المخاطر الاقتصادية
14	ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية 2023-2022
14	النمو الاقتصادي
37	اتجاهات تطور الأسعار المحلية
44	التطورات النقدية والمصرفية
59	التطورات المالية
77	القطاع الخارجي
86	الملاحق

فريق العمل:

د. هبة عبد المنعم د. محمد اسماعيل د. المصطفى بنتور د. الوليد طلحة

أولاً: البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية

بينما كان العالم يجاهد في بداية عام 2022 للتغلب على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لانتشار فيروس كوفيد-19 ومتحوراته للعام الثالث على التوالي، شهد الاقتصاد العالمي تطوراتٍ عالميةً غير مواتيةٍ نتج عنها ارتفاع أسعار العديد من السلع الزراعية والصناعية ومواد الطاقة، وتحديات أكبر لسلاسل الإمداد الدولية التي لم تكن قد تعافت بعد من التأثيرات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. كما أدت تلك التطورات إلى تزايد مستويات المخاطر، وعدم اليقين في ظل التداعيات التي خلفتها والتي اتسع نطاق تأثيرها ليشمل كافة دول العالم والأسواق والأسر، وأدت إلى تراجع مستويات القوة الشرائية خاصة بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وأثارت مخاوف بشأن الأمن الغذائي العالمي.

وفيما كانت المؤسسات الدولية تتوقع قبل تلك التطورات نمو الاقتصاد العالمي بما يتراوح بين 4 و4.5 في المائة في عام 2022 بفعل استمرار التعافي المتوقع لاسيما في عدد من الاقتصادات المتقدمة والنامية، وانخفاض وتيرة النمو في عام 2023 إلى ما يتراوح بين 3.2 إلى 3.8 في المائة نتيجة الاستمرار في السحب التدريجي لحزم التعافي، جاءت التطورات العالمية الأخيرة لتفرض تأثيراتها وتنعكس على معدلات النمو خلال أفق التوقع. في هذا الإطار، وبحسب التوقعات الدولية، تشير التقديرات إلى أن تلك التطورات ستؤدي إلى انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي مقارنةً بالتقديرات السابقة المتوقعة قبل تلك التطورات بما يتراوح بين 0.5 و1.0 نقطة مئوية على الأقل خلال عام 2022، وسينتج عنها ارتفاع متوقع لمعدل التضخم العالمي بما يتراوح بين 2.5 و3.0 نقطة مئوية، فيما سينتج عن تلك التطورات انخفاض محتمل للنتائج الإجمالية العالمي بنحو 1 في المائة في عام 2023 بما يمثل خسارة تقدر بنحو تريليون دولار أمريكي، وارتفاع إضافي لمعدل التضخم بنحو نقطتين مئويتين⁽¹⁾.

لا تزال التداعيات الناتجة عن التطورات العالمية الأخيرة متواصلةً ومتلاحقةً ولم تنكشف تأثيراتها بشكل كامل بعد، وسط عدد من الفرضيات التي يتمثل أكثرها تفاؤلاً في احتواء سريع لتلك التطورات خلال النصف الأول من عام 2022، في حين يتمثل أكثرها تشاؤماً في طول أمد تلك التطورات مما قد يؤدي إلى ركود اقتصادي تتأثر به بشكل أكبر بعض المناطق الجغرافية لاسيما دول الاتحاد الأوروبي.

اتجاهات النمو العالمي

نقطة مئوية للأولى، و0.8 نقطة مئوية للثانية، بما يعزى في حالة الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأثير التشديد المتوقع للسياستين المالية والنقدية، وأثر ذلك على مستويات الطلب الكلي، ويعكس في حالة الصين تأثير الانكماش الجاري في قطاع العقارات، وببطء تعافي الاستهلاك الخاص مقارنة بالتوقعات السابقة للصندوق، والتأثير المتوقع لسياسة عدم التهاون المطلق في مواجهة جائحة كوفيد-19 "Policy Zero COVID-19"، وما ستفرضه من تأثيرات على النشاط الاقتصادي.

توقع **صندوق النقد الدولي**⁽²⁾ في إصدار يناير من عام 2022 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي ليبلغ نحو 4.4 في المائة في عام 2022، مقابل 5.9 في المائة لمعدل في عام 2021، بما يُمثل خفضاً لتوقعات النمو العالمي السابقة الصادرة في شهر أكتوبر من العام الماضي بنحو 0.5 نقطة مئوية.

في هذا الإطار، من المتوقع تراجع معدل نمو الاقتصادات المتقدمة إلى نحو 3.9 في المائة في العام الجاري، مقابل 5 في المائة في العام الماضي كنتيجة للانسحاب التدريجي من السياسات المالية والنقدية التيسيرية التي تم تبنيها لتجاوز التداعيات الناتجة عن الجائحة، فيما يتوقع تراجع معدل نمو مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق

يعكس هذا الخفض المخاوف المتصاعدة جراء انتشار متحور "أوميكرون"، والتأثر المتوقع لاستمرار التداعيات الناتجة عن الموجة التضخمية العالمية، والتحديات التي تواجه سلاسل الإمداد الدولية على النمو الاقتصادي العالمي. كما يعكس كذلك التخفيض الذي أجراه صندوق النقد الدولي على معدل نمو أكبر اقتصادين في العالم، ممثلين في الولايات المتحدة الأمريكية والصين بنحو 1.2

(1) وفق توقعات كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعهد البريطاني للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، وبنك جي. بي. مورجان.

(2) IMF, (2022). "World Economic Outlook Update: Rising Caseloads, A Disrupted Recovery, And Higher Inflation", Jan.

على المستوى الفُطري، يتطلب دعم التعافي الاقتصادي تنسيق متناغم بين إجراءات السياستين النقدية والمالية وفق حيز السياسات المتاح في كل دولة مع إعطاء الأولوية لتوفير التمويل الداعم للإنفاق الصحي والاجتماعي واحتواء الضغوطات التضخمية. في هذا السياق، سيكون التعاون الدولي ضرورياً للحفاظ على فرص الوصول إلى السيولة والتعجيل بإعادة هيكلة الديون على نحو منظم عند الحاجة. ويظل الاستثمار في سياسات الحد من تغير المناخ لازماً لتحقيق المستهدفات متوسطة وطويلة الأجل.

تعبيراً على التداعيات الاقتصادية للتطورات العالمية الأخيرة، أشار صندوق النقد الدولي إلى أن تلك التطورات وما نتج عنها من ارتفاع في الأسعار لها تأثيرات واسعة النطاق على العالم بأسره، خاصة الأسر الفقيرة التي يشكل الغذاء والوقود نسبة أكبر من إنفاقها. وإذا تصاعدت تلك التطورات، فسيكون الضرر الاقتصادي أكبر، وسيكون لها تأثيراً عميقاً على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية العالمية، وستنتقل تداعياتها إلى البلدان الأخرى⁽⁵⁾. بناءً عليه، أشار صندوق النقد الدولي إلى اتجاهه إلى إجراء خفض آخر لتوقعات النمو الاقتصادي العالمي في شهر ابريل من عام 2022 بما يعكس تأثير التطورات العالمية الأخيرة.

في المقابل، توقع **البنك الدولي**⁽⁶⁾ تباطؤ الاقتصاد العالمي في عام 2022 في أعقاب انتعاش قوي في 2021، نتيجة التحديات الاقتصادية التي يفرضها انتشار متحورات جائحة كوفيد-19، وارتفاع مستويات التضخم، ومعدلات المديونية، وتزايد التفاوت في الدخل بما يهدد التعافي في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة.

في هذا الإطار، من المتوقع أن يُسجل معدل النمو الاقتصادي العالمي تراجعاً ملحوظاً من 5.5 في المائة في عام 2021، إلى نحو 4.1 في المائة في عام 2022، وحوالي 3.2 في المائة في عام 2023 مع انحسار دعم السياسات لمستوى الطلب الكلي في غالبية أنحاء العالم.

من المتوقع وفق تقديرات البنك الدولي تراجع معدل نمو الاقتصادات المتقدمة من 5 في المائة في 2021 إلى 3.8 في المائة في عام 2022، واستمرار تراجع وتيرة النمو بها لتصل إلى 2.3 في المائة في عام 2023، وبذلك ستتمكن هذه المجموعة من الدول من العودة إلى مستويات

الناشئة من 6.5 في المائة في عام 2021، إلى 4.8 في المائة في عام 2022 كنتيجة لتراجع زخم التعافي في عدد من الاقتصادات القائدة في هذه المجموعة من الدول، التي يأتي على رأسها الصين، وكذلك التأثير المتوقع لتشديد السياسة النقدية لمواجهة الضغوطات التضخمية الحالية، فيما سيستفيد عدد من دول المجموعة من التوقعات باستمرار ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية في عام 2022.

في المقابل، توقع صندوق النقد الدولي قبل التطورات العالمية الأخيرة تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي العالمي إلى 3.8 في المائة في عام 2023 ما يمثل رفع لتوقعات الصندوق السابقة للنمو في العام المقبل بنحو 0.2 نقطة مئوية، بما يعكس التحسن المتوقع للنشاط الاقتصادي العالمي لاسيما بداية من النصف الثاني من عام 2022، ذلك بافتراض حدوث تحسن على صعيد احتواء انتشار الفيروس، والتوزيع العادل للقاحات على مستوى العالم، وزيادة فعالية العلاجات المتاحة.

في هذا السياق، من المتوقع استمرار تراجع معدل نمو الاقتصادات المتقدمة إلى 2.6 في المائة في عام 2023، في حين من المتوقع أن تشهد مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة انخفاضاً طفيفاً في معدل النمو الاقتصادي في العام المقبل لتسجل 4.7 في المائة.

في ظل استمرار المتحورات الخاصة بالفيروس، يكتسب العمل على تبني استراتيجية صحية عالمية فعالة أهمية بارزة أكثر من أي وقت مضى، بهدف ضمان توفير وإتاحة اللقاحات والاختبارات التشخيصية والعلاجات على مستوى العالم بغية الحد من مخاطر ظهور متحورات أخرى خطيرة من فيروس كوفيد-19. ففي الوقت الذي تم فيه تلقيح نحو 79 في المائة من السكان في الدول مرتفعة الدخل بشكل كامل ضد الفيروس، لم يحصل سوى 14 في المائة من السكان في الدول منخفضة الدخل على التلقيح الكامل⁽³⁾. كما يتعين تكثيف الجهود العالمية لسد الفجوة التمويلية البالغة 23.4 مليار دولار أمريكي اللازمة لتسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 في إطار مبادرة (ACT) وتحفيز عمليات نقل التقنية للمساعدة على التعجيل بتوزيع الإنتاج العالمي للأدوات الطبية الضرورية، خاصة في إفريقيا⁽⁴⁾.

⁽⁵⁾ صندوق النقد الدولي، (2022). "بيان خبراء الصندوق عن الأثر الاقتصادي للحرب في أوكرانيا"، مارس.

⁽⁶⁾ World Bank, (2022). "Global Economic Prospects", Jan.

⁽³⁾ Our World in Data, (2022). "Coronavirus (COVID-19) Vaccinations", March.

⁽⁴⁾ Gopinath, G. (2022). "A Disrupted Global Recovery", IMF Blog, Jan.

الطلب العالمي والتجارة الدولية التي استعادت مستوياتها المسجلة قبل الجائحة، فيما يتوقع تواصل انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي ليسجل 3.5 في المائة في عام 2023 مع تراجع الدعم المقدم على صعيد السياسات النقدية والمالية.

وتتوقع الأمم المتحدة أن تشهد البلدان النامية تحديات كبيرة على المدى الطويل لاسيما في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي من المتوقع أن تسجل معدلات نمو أقل بكثير، مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة، مما يرفع من معدلات الفقر في هذه الدول ويعرقل التقدم على صعيد تحقيق التنمية المستدامة.

أشارت الأمم المتحدة إلى أن كل من روسيا وأوكرانيا مجتمعين من بين أهم منتجي السلع الزراعية في العالم خاصة فيما يتعلق بالشعير والقمح والذرة، حيث تستحوذ الدولتان في المتوسط وعلى التوالي، على نحو 19 و 14 و 4 في المائة من الإنتاج العالمي لهذه المحاصيل بما يشكل أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالمية. كما تعتبر الدولتين مسؤولتين عن ما يزيد قليلاً عن نصف الإنتاج العالمي من زيت عباد الشمس.

بناءً عليه، تتوقع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية والأعلاف بما يتراوح بين 8 و 20 بالمائة نتيجة للتطورات العالمية الراهنة⁽⁸⁾. في هذا الإطار، حذر برنامج الأمم المتحدة للأغذية وقبل حدوث تلك التطورات من ارتفاع عدد الأشخاص الذين يواجهون خطر المجاعة المحتملة في جميع أنحاء العالم من 80 مليوناً إلى 276 مليوناً. ومن شأن استمرار تلك التطورات أن تنذر بالمزيد من الارتفاع في أعداد الأشخاص الذين يواجهون خطر المجاعة خاصة في الدول التي تعتمد على واردات الحبوب من منطقة البحر الأسود.

من جانبها، توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽⁹⁾ تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 4.5 في المائة في عام 2022، مقابل 5.6 في المائة للنمو المسجل في عام 2021، وذلك قبل انخفاضه إلى نحو 3.2 في المائة في عام 2023. وفي الوقت الذي شهدت فيه مستويات الناتج تعافياً ملموساً في معظم بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتقترب من مستوياتها المسجلة في عام 2019، لا

الناتج والاستثمارات المسجلة قبل جائحة كوفيد-19 في العام المقبل.

في المقابل، من المتوقع، انخفاض وتيرة النمو في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة إلى 4.6 في المائة في عام 2022، مقابل 6.3 في المائة في العام الماضي، وتراجعها إلى 4.4 في المائة في عام 2023. بيد أن مستويات الناتج في هذه البلدان ستبقى أقل بنحو 4 في المائة مقارنة بمستويات الناتج التي كانت سائدة قبل الجائحة. وفي كثير من الاقتصادات المعرضة للتأثر بتداعياتها، ستكون الخسائر الاقتصادية أكبر، حيث سينخفض الناتج فيها بنسبة 7.5 في المائة مقارنة باتجاهاته التي كانت سائدة قبل انتشار الجائحة.

يشير البنك الدولي إلى أن التباطؤ الاقتصادي سيزامن مع فجوة تفاوت أخذة في الاتساع في معدلات النمو بين الاقتصادات المتقدمة والنامية. في هذا السياق، يؤكد البنك الدولي أهمية العمل من أجل توزيع اللقاحات على نطاق أوسع وعلى نحو منصف حتى يتسنى السيطرة على الجائحة. ويشير إلى أن معالجة التراجع المسجل في مسار التنمية الناتج عن تزايد أوجه التفاوت وعدم المساواة في توزيع الدخل سيطلب المزيد من التركيز من قبل صناع السياسات في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة في الوقت الذي يواجهون فيه تحديات ارتفاع الضغوط التضخمية وضيق الحيز المالي. وعلى المدى الأطول، سيتعين على تلك الاقتصادات مواصلة الإصلاحات التي تخفف من حدة التأثير بصدمات السلع الأولية، وأوجه التفاوت وعدم المساواة، وتعزز التأهب لمواجهة الأزمات.

وفي ظل ارتفاع مستويات الديون، سيكون التعاون الدولي عاملاً أساسياً لزيادة الموارد المالية للاقتصادات النامية حتى يمكنها تحقيق النمو الشامل والمستدام.

من جانبها، توقعت **الأمم المتحدة**⁽⁷⁾ في تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية" الصادر في شهر يناير من عام 2022 تراجع نمو الاقتصاد العالمي إلى نحو 4.0 في المائة في عام 2022، نتيجة الانتشار السريع لمتحور أوميكرون الذي عرقل وتيرة التعافي السريع للنشاط الاقتصادي العالمي، مقابل نمو بلغت نسبته 5.5 في المائة في عام 2021 بما يمثل أعلى معدل نمو عالمي على مدار أربعة عقود بما يعزى إلى الارتفاع الملموس لمعدلات

agricultural markets and the risks associated with the current conflict", March.

⁽⁹⁾ OECD, (2021). "OECD Economic Outlook", Dec.

⁽⁷⁾ UN, (2022). "World Economic Situation and Prospects", Jan.

⁽⁸⁾ FAO, (2022). "Information Note The importance of Ukraine and the Russian Federation for global

في المقابل، شهدت مستويات المعروض النفطي من خارج دول الأوبك ارتفاعاً بنحو 0.6 مليون برميل يومياً خلال عام 2021 ليصل إلى 63.6 مليون برميل يومياً. في المحصلة أسفرت هذه التطورات عن ارتفاع مستويات الطلب على نפט أوبك بنحو 0.5 مليون برميل يومياً ليصل إلى 27.9 مليون برميل في اليوم.

سجلت الأسعار العالمية للنفط ارتفاعاً ملموساً بنسبة بلغت 68 في المائة في عام 2021 حيث ارتفعت إلى نحو 69.9 دولار للبرميل في المتوسط خلال العام، مقابل 41.5 دولاراً للبرميل في عام 2020، كنتيجة للعديد من العوامل من أهمها ارتفاع مستويات الطلب العالمي، وتعافي حركة التجارة الدولية.

ولتخفيف الضغوطات السعرية والاستمرار في توفير الإمدادات النفطية الداعمة للتعافي الاقتصادي، قرر تحالف "أوبك+" في بداية عام 2022 زيادة مستويات الإنتاج النفطي بنحو 400 ألف برميل في اليوم حتى نهاية عام 2022 بما يشمل زيادات في إنتاج عدد من الدول العربية المتضمنة في الاتفاق من كل من السعودية والإمارات والكويت والجزائر، والعراق، والبحرين، وعمان، والسودان، وبحيث يتم بشكل دوري مراجعة هذا المستوى وفق أساسيات السوق النفطية في الاجتماعات الدورية لمنظمة الأوبك.

من المتوقع استمرار الزيادة في مستويات الطلب على النفط، ولكن بوتيرة أقل خلال عام 2022، حيث من المتوقع وفق بيانات منظمة الأوبك ارتفاع الطلب على النفط بنحو 4.2 مليون برميل يومياً في العام الجاري، مقابل ارتفاع في مستويات العرض من خارج أوبك بنحو 3 مليون برميل يومياً ليسجل 66.6 مليون برميل، ما يتوقع في ضوء ارتفاع مستويات الطلب على نפט أوبك إلى نحو 29.0 مليون برميل في اليوم⁽¹¹⁾(12).

كانعكاساً للتطورات العالمية التي شهدتها العالم خلال الربع الأول من عام 2022، ارتفعت الأسعار العالمية للنفط بنسبة تقارب 48 في المائة مقارنة بمستوياتها المسجلة في عام 2021، لتصل إلى ما يقرب من 104 دولاراً أمريكياً للبرميل، مقابل 69.9 دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2021 بما يمثل أعلى مستوى للأسعار العالمية للنفط منذ عام 2008.

(11) هذه التقديرات لا تزال قيد المراجعة خلال الفترة المقبلة وفق أحدث بيان صادر عن منظمة الأوبك خلال شهر مارس.
(12) OPEC, (2022). "Monthly Oil Market Report", Mar.

تزال الاقتصادات ذات الدخل المنخفض في المنظمة خاصة تلك التي تتخفف فيها معدلات التلقيح، معرضة لخطر التخلف عن الركب.

كما أشارت المنظمة إلى مخاطر الانتعاش غير المتوازن لمجموعة الاقتصادات المتقدمة، لاسيما ما بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت مستويات تعافي أقوى وأسرع مقارنة بمنطقة اليورو. وأوضحت أن أسواق العمل في بلدان المنظمة لا تزال غير متوازنة. ففي الوقت الذي يكافح الكثير من الناس للعثور على وظائف، تواجه الشركات في عدد من القطاعات صعوبة في توظيف العمال نتيجة للافتقار إلى المهارات المطلوبة التي شهدت تغييراً ملموساً في أعقاب الأزمة.

يعكس النقص في العمال في بعض القطاعات انخفاضاً في معدلات المشاركة في القوى العاملة في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. في هذا الإطار، من المتوقع أن تعود مستويات المشاركة في سوق العمل في دول المنظمة إلى طبيعتها مع تضاؤل آثار الوباء مما يؤدي إلى زيادة المعروض من العمالة ويساعد على إبقاء معدل نمو الأجور معتدلاً. كما لا تزال الاختلالات قائمة عبر الصناعات، حيث لاتزال القطاعات التي تعتمد على الاتصال بين الأشخاص مثل السفر والسياحة والترفيه تعاني جراء التداعيات الناتجة عن الجائحة، بينما لا يزال الطلب على السلع الاستهلاكية قوياً، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية.

من جهتها، تقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽¹⁰⁾ أن التطورات الأخيرة سوف تؤدي إلى انخفاض متوقع لمعدل نمو الاقتصاد العالمي بما لا يقل عن واحد في المائة في عام 2022، وارتفاع متوقع لمعدل التضخم العالمي بنحو 2.5 نقطة مئوية.

أسواق السلع الأساسية

شهدت السوق العالمية للنفط زيادةً في مستويات الطلب على النفط في عام 2021 بلغت 5.7 مليون برميل يومياً ليصل إلى نحو 96.0 مليون برميل في اليوم في المتوسط بما ساعد على دعم تعافي النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية.

(10) OECD, (2022). "OECD calls for well-targeted support to the vulnerable as war undermines global recovery", March.

زيادة في أسعار العديد من السلع الغذائية والصناعية⁽¹⁴⁾، حيث ارتفعت أسعار النفط بنحو 40 في المائة خلال الربع الأول من عام 2022 بحسب بيانات منظمة الأوبك، فيما زادت أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 112 في المائة، وزيت التدفئة بنسبة 127 في المائة، والجازولين بنسبة 74 في المائة، والفحم بنسبة 261 في المائة على أساس سنوي⁽¹⁵⁾.

كما سجلت أسعار السلع الغذائية ارتفاعات مضطربة، حيث ارتفعت أسعار القمح بنسبة 78 في المائة، وزيت النخيل بنسبة 63.2 في المائة، والشوفان بنسبة 96.8 في المائة، والذرة بنسبة 36.3 في المائة، والأرز بنسبة 24.3 في المائة على أساس سنوي.

كما ارتفعت أسعار المواد الخام والمعادن بشكل كبير، حيث سجلت أسعار الليثيوم ارتفاعاً بنسبة 265.8 في المائة، والنيكل بنسبة 117 في المائة، والماغنسيوم بنسبة 155.5 في المائة، والقصدير بنسبة 71 في المائة، والكوبالت بنسبة 58.5 في المائة، والألمنيوم بنسبة 58.4 في المائة.

أسعار الفائدة والصرف

من المتوقع تصاعد الضغوطات التضخمية خلال عام 2022 في ظل التداعيات الناتجة عن التطورات العالمية الأخيرة، التي أدت إلى ارتفاعات ملموسة لمعدلات التضخم حول العالم بفعل عوامل دفع النفقة (Cost Push Inflation)، والتي جاءت في الوقت الذي كانت فيه العديد من البنوك المركزية في الأسواق المتقدمة تستعد لتقييد السياسة النقدية لاحتواء الضغوطات التضخمية. زاد تعقد المشهد الاقتصادي العالمي من حجم التحديات التي تواجه البنوك المركزية حول العالم نتيجة التداعيات المحتملة لتلك التطورات في المستقبل، وما قد ينتج عنها من تباطؤ للنمو الاقتصادي أو ركود قد يستلزم استمرار السياسات النقدية التيسيرية التقليدية وغير التقليدية، في الوقت الذي يتعين عليها فيه التوجه وبحزم نحو رفع الفائدة لامتصاص جانب من الضغوطات التضخمية المتصاعدة.

حيث تشير التقديرات -حتى الآن- إلى أن التطورات العالمية الراهنة ستؤدي إلى ارتفاع التضخم العالمي بما

فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية الأخرى، فقد شهدت كذلك أسعار المعادن والسلع الأساسية الأخرى ارتفاعاتٍ خلال عام 2021 بفعل تعافي النشاط الاقتصادي العالمي لتسجل أعلى وتيرة نمو لها خلال أربع عقود، في الوقت الذي شهدت فيه مستويات المعروض من عدد من السلع الأساسية ضغوطاتٍ نتيجة لعوامل تمثل أهمها في تحديات سلاسل الإمداد العالمية نتيجة القيود المفروضة لتجاوز جائحة كوفيد-19، علاوة على العديد من العوامل المتباينة الأخرى التي أثرت على مستويات أسعار العديد من السلع في عام 2021، وأدت إلى حدوث موجة تضخمية عالمية واسعة النطاق. في هذا السياق، ارتفعت أسعار الطاقة لاسيما الغاز الطبيعي والفحم بشكل ملموس خاصة في أوروبا خلال النصف الثاني من عام 2021 مدفوعةً بانتعاش مستويات الطلب، وعدم انتظام الإمدادات. كذلك سجلت أسعار العديد من الخامات الأخرى مثل الحديد ذروتها خلال عام 2021، ثم عاودت الانخفاض وسط القيود التي تفرضها الصين على إنتاج الصلب للحد من التلوث. كما ارتفعت أسعار القصدير إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق العام الماضي مدعومةً بالطلب القوي المستمر من قطاع الإلكترونيات واضطرابات مستويات المعروض. كما شهدت أسعار الألمنيوم زيادةً بسبب قرار الصين الحد من الإنتاج وسط نقص الكهرباء. من جانب آخر، ارتفعت كذلك أسعار المنتجات الزراعية بنسبة 23 في المائة في المتوسط في عام 2021 كمحصلة لعدد من العوامل من أبرزها ارتفاع مستويات الواردات لاسيما من الصين، والاضطرابات في مستويات المعروض من بعض السلع الزراعية كنتيجة للظروف المناخية بما أثر على مستويات المعروض من عدد من هذه السلع مثل القمح والكاكاو والبن⁽¹³⁾.

فيما يتعلق بالتطورات التي شهدتها أسعار السلع الأساسية الأخرى خلال الربع الأول من عام 2022 نتيجة للتطورات العالمية الأخيرة، شهدت أسعار السلع الغذائية والصناعية و سلع مواد الطاقة ارتفاعاتٍ ملموسةٍ خلال تلك الفترة.

تعتبر كل من روسيا وأوكرانيا مسؤولتين عن أكثر من ربع الإنتاج العالمي من التجارة الدولية للقمح وتنتجان 12 في المائة من السرعات الحرارية المستهلكة عالمياً إضافة إلى إنتاجهما المهم من الذرة والشعير، إلى جانب كونهما كذلك دولتين منتجتين رئيسيتين لعدد من المعادن من بينها الألمنيوم، والتيتانيوم، والبلاديوم، والنيكل، والليثيوم. بالتالي فالضغوطات الناتجة عن تلك التطورات أدت إلى

(15) Trading Economics, (2022). "Commodity Prices", March, visited on 26th March.

(13) World Bank, (2022). "Global Economic Prospects", Jan.

(14) EIU, (2022). "Global economic implications of the Russia-Ukraine war", March.

التمويل غير مساندة للتقدم نحو هدف التضخم عند مستوى 2 في المائة، سيقوم البنك المركزي الأوروبي بمراجعة جدول الزمني لصافي مشتريات الأصول من حيث الحجم و / أو المدة. كما يعتزم البنك الاستمرار في إعادة استثمار كامل متحصلات الأوراق المالية المستحقة التي تم شراؤها في سياق برنامج شراء الأصول لفترة ممتدة من الوقت بعد التاريخ الذي سيقدر فيه رفع أسعار الفائدة الرسمية، للحفاظ على ظروف سيولة مواتية ودرجة مقبولة من التيسير النقدي⁽¹⁹⁾.

من جانب آخر، قام بنك إنجلترا برفع أسعار الفائدة مرتين خلال الفترة (ديسمبر 2021-فبراير 2022)، كما قام في السابع عشر من شهر مارس برفع إضافي لأسعار الفائدة بنحو ربع نقطة لتصل إلى 0.75 نقطة مئوية في محاولة لاحتواء الضغوط التضخمية، كما قرر البنك البدء بتقليص برنامج شراء الأصول البالغ قيمته 875 مليار جنيه استرليني بدايةً من شهر مارس المقبل في سياق خطوة تستهدف خفض معدل التضخم الذي سجل 2.2 في المائة في عام 2021 وفق بيانات صندوق النقد الدولي، وارتفع في شهر نوفمبر ليصل إلى 5.1 بالمائة على أساس سنوي، في أسرع زيادة منذ 10 سنوات.

أما في اليابان، فلا تزال الأوضاع الاقتصادية متباينةً في ظل ضعف الطلب الداخلي، والتحديات المتعلقة بسلاسل التوريد العالمية. نتيجة لهذه التطورات، لم يقدّم بنك اليابان بإجراء أي تغييرات على سياسته النقدية خلال عام 2021 وأبقى على سعر الفائدة على الين الياباني عند مستويات سلبية بحدود 0.1 في المائة منذ عام 2016، وواصل عمليات شراء السندات الحكومية بدون سقف أعلى بهدف الإبقاء على أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل لمدة عشر سنوات عند مستوى صفري.

في الصين، استهدفت إجراءات التشديد النقدي المُتخذة قطاعات محددة مثل قطاعات العقار والتقنية. وفي ضوء تباطؤ النمو الاقتصادي، قام بنك الصين الشعبي بخفض نسبة الاحتياطي القانوني بتاريخ 15 ديسمبر 2021 بمقدار 0.5 نقطة مئوية لتصل إلى 11.5 في المائة، كما خفض سعر الفائدة لمدة سنة بمقدار 10 نقطة أساس لتصل إلى 3.70 في المائة في نهاية شهر يناير 2022 من أجل دعم النمو الاقتصادي.

استناداً للتطورات الاقتصادية والمالية المشار إليها، شهد مؤشر قيمة الدولار مقابل سلة من العملات الرئيسية ارتفاعاً بنسبة تقارب 7 في المائة على أساس سنوي في شهر مارس 2022، فيما ارتفع مقابل نفس السلة بنسبة

يتراوح بين 2.5 و 3 نقاط مئوية في عام 2022، ونحو نقطتين مئويتين في عام 2023⁽¹⁶⁾⁽¹⁷⁾.

في هذه الأثناء، ومع تسجيل معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية لأعلى مستوى له في أربعين عاماً حيث بلغ 4.3 في المائة في المتوسط خلال عام 2021، اتجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في اجتماعه المنعقد خلال شهر مارس 2022 إلى رفع سعر فائدة الأموال الفيدرالية بنحو ربع نقطة مئوية، ليتراوح ما بين 0.25 و 0.50 نقطة مئوية، وسط توقعات تشير إلى إمكانية قيامه بإجراء ست جولات رفع أخرى لأسعار الفائدة خلال عام 2022، من بينها جولة رفع متوقعة للفائدة بنحو نصف نقطة مئوية خلال اجتماعه المقبل في شهر مايو من عام 2022 إذا استمر تصاعد الضغوط التضخمية. وتوقع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أن يصل التضخم للذروة في النصف الثاني من العام الجاري. في المجمل، تشير توقعات أعضاء لجنة السوق المفتوحة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى أن جولات الرفع المرتقبة ستؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية لتسجل نحو 1.9 في المائة في عام 2022، ونحو 2.8 في المائة في عام 2023⁽¹⁸⁾.

من جهته، أشار البنك المركزي الأوروبي إلى حجم التحديات التي تواجه الاقتصادات الأوروبية نتيجة للتطورات العالمية وتداعياتها على معدلات التضخم، وقرر خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 10 مارس الإبقاء على أسعار فائدة عمليات إعادة التمويل الرئيسية، وأسعار الفائدة على تسهيلات الإقراض الهامشي، وتسهيلات الودائع دون تغيير عند مستوى 0.00 في المائة و 0.25 في المائة و -0.50 في المائة على التوالي، وتعديل حجم برنامج شراء الأصول إلى 40 مليار يورو في أبريل، و 30 مليار يورو في مايو، و 20 مليار يورو في يونيو من عام 2022.

سيعتمد حجم البرنامج للربع الثالث من العام على البيانات الاقتصادية وتوقعات الأداء الاقتصادي. ففي حال كانت البيانات الواردة تدعم احتمالات عدم انخفاض توقعات التضخم على المدى المتوسط حتى بعد إنهاء العمل ببرنامج شراء الأصول، فسيقوم مجلس الإدارة بإنهاء البرنامج في الربع الثالث من العام الجاري. أما إذا تغيرت توقعات التضخم على المدى المتوسط، وأصبحت شروط

⁽¹⁷⁾ J.P. Morgan, (2022). "The Russia-Ukraine Crisis: What Does It Mean for Markets?", March.

⁽¹⁸⁾ FED, (2022). "Summary of Economic Projections", March.

⁽¹⁹⁾ ECB, (2022). "Monetary policy decisions", March.

⁽¹⁶⁾ Liadze, L. et al. (2022). "The Economic Costs of the Russia Ukraine Conflict", National Institute of Economic and Social Research, March.

الفيروس، أو صعوبة النفاذ العادل إلى اللقاحات، أو ثبوت عدم فعالية بعضها في احتواء المرض. كل هذه المخاطر من شأنها عودة مستويات عدم اليقين بشأن النشاط الاقتصادي وهو ما سيستمر في الضغط على الإنفاق الاستثماري ويؤثر سلباً على مستويات التشغيل.

بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن فرضية عدم سلاسة توزيع اللقاحات قد تؤدي إلى تراجع تقديرات النمو الاقتصادي العالمي عام 2022 بنحو 0.75 نقطة مئوية.

ففي بداية العام الثالث من الجائحة، ارتفع عدد الوفيات العالمية إلى 5.5 مليون وفاة، ومن المتوقع أن تبلغ الخسائر الاقتصادية المصاحبة لها قرابة 13.8 تريليون دولار أمريكي حتى نهاية عام 2024 وفق تقديرات صندوق النقد الدولي. وكان من الممكن أن تكون هذه الأرقام أسوأ بكثير لولا الجهود الاستثنائية التي قام بها العلماء والمجتمع الطبي، والاستجابات السريعة والقوية من خلال السياسات في مختلف أنحاء العالم.

من جانبه، يتوقع البنك الدولي كذلك وفق فرضية سوء الأوضاع التي تنطوي على استمرار ارتفاع الإصابات والتأخر في توزيع اللقاحات، تحقيق الاقتصاد العالمي لمعدل نمو ضعيف في عام 2022 لا يتجاوز 1.6 في المائة.

- تصاعد ضغوطات المديونية العالمية

أدت جائحة كوفيد-19 إلى ارتفاع مستويات المديونية العالمية لتصل إلى 303 تريليون دولار بنهاية عام 2021 تمثل نحو 351 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. جاء نحو نصف الارتفاع المسجل في مستويات المديونية العالمية كنتيجة لاستحقاقات التوسع في حزم التحفيز الهادفة إلى احتواء الآثار السلبية لانتشار الفيروس، فيما جاءت باقي الزيادة المسجلة في المديونية نتيجة الارتفاع في ديون المؤسسات غير المالية والبنوك⁽²⁰⁾.

تعتبر مخاوف تواصل ارتفاع مستويات المديونية العالمية والتخلف عن سداد الديون من أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي في المرحلة الحالية خاصة أن نحو 60 في المائة من الدول منخفضة الدخل تحتاج فعلياً إلى إعادة هيكلة ديونها أو تشهد مخاطر تدفعا حالياً إلى تبني خطوات في هذا الصدد بحسب تقديرات البنك الدولي في ظل تدهور شروط التبادل التجاري لديها خلال العقد الماضي.

2.4 في المائة منذ بداية عام 2022 في ظل العودة الأسرع لمجلس الاحتياطي الفيدرالي لمسارات السياسة النقدية الاعتيادية، وتوجه المجلس إلى رفع أسعار الفائدة بشكل أسرع مقارنة بباقي البنوك المركزية الأخرى لاسيما البنكين المركزيين الأوروبي والياباني.

التجارة الدولية

شهدت حركة التجارة الدولية تعافياً ملموساً خلال عام 2021 نتيجة الزيادة الكبيرة التي سجلها مستوى الطلب العالمي في ضوء الدعم الذي وفرته حزم التحفيز في العديد من الاقتصادات المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما عمل على إنعاش الطلب على صادرات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة بما ساعد على ارتفاع حجم تدفقات التجارة الدولية بنسبة تقارب 10 في المائة وفق تقديرات المؤسسات الدولية. شمل هذا التعافي بشكل أكبر حركة التجارة السلعية، فيما لا تزال تجارة الخدمات لاسيما تلك التي تقوم على الاتصال المباشر متأثرة باستمرار انتشار الجائحة، بينما شهدت تجارة الخدمات من بعض القطاعات التي أظهرت مرونة في مواجهة الجائحة على رأسها الاتصالات وتقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية وغيرها من القطاعات الخدمية الأخرى زيادة في معدلات نموها خلال عام 2021. من المتوقع أن تشهد حركة التجارة الدولية تباطؤاً خلال عام 2022 بفعل التراجع المتوقع في مستويات النشاط الاقتصادي في ظل استمرار انتشار متحورات الفيروس وتداعيات التطورات العالمية الأخيرة، واستمرار انخفاضه في عام 2023 بما يعكس الاختلالات الهيكلية في سلاسل الإمداد التي كشفت الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم بداية من عام 2020 النفاذ عنها، والتحديات التي تواجه النظام الاقتصادي العالمي في ظل استمرار النزاعات التجارية القائمة ما بين القوى الاقتصادية الكبرى.

المخاطر الاقتصادية

من المتوقع استمرار بعض المخاطر المحيطة بأفاق النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والناشئة يأتي على رأسها:

- تكرار موجات انتشار متحورات جائحة كوفيد-19

يمثل احتمال تعذر احتواء جائحة كوفيد-19 واحداً من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي خلال أفق التوقع في ظل إمكانية تجدد ظهور موجات متحورة من

(20) International Institute of Finance, (2022). "Global Debt Monitor", Feb.

فبحسب البنك الدولي، نتج عن تداعيات جائحة كوفيد-19 ارتفاع مستويات المديونية العالمية لتسجل أعلى مستوى لها في خمسين عاماً بما يعادل 250 في المائة من الإيرادات الحكومية. فيما فرض ارتفاع معدلات التضخم، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وتقييد الأوضاع المالية، إضافة إلى التطورات العالمية الراهنة ضغوطات متصاعدة على الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة وقدرتها على الوفاء بمدفوعات خدمة ديونها ويتوقع ألا يتمكن عدد من هذه الدول من سداد مدفوعات خدمة ديونها خلال الأثني شهرًا المقبلة⁽²¹⁾.

تكمن المخاوف في هذا الإطار من أن يشهد العالم أزمات مديونية على غرار تلك التي أعقبت موجات تراكم المديونية التي شهدتها فترة الثمانينات من القرن الماضي في أمريكا اللاتينية، والأزمة المالية لدول شرق آسيا في أواخر التسعينيات⁽²²⁾.

- تقييد الأوضاع المالية على الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة

سوف يكون للتطورات العالمية الأخيرة والاتجاهات التضخمية التصاعدية تأثيراتٍ على توجهات المصارف المركزية الدولية لتقييد السياسة النقدية كما سبق الإشارة، يتوقع على تبني جولات رفع متعاقبة لأسعار الفائدة في الأسواق المتقدمة، وهو ما سيؤدي إلى خروج سريع لرؤوس الأموال من الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، ويزيد من حجم التحديات التي تواجه تلك الدول في ظل ما تفرضه من ضغوطات على أسعار الصرف والفائدة في هذه الدول، ومن ثم احتمال تعرض عدد منها لأزمات اقتصادية في المستقبل.

⁽²²⁾ World Bank, (2021). "Global Economic Prospects", Jan.

⁽²¹⁾ Estevão, M.(2022). "Are We Ready for the Coming Spate of Debt Crises?", World Bank Blogs, March.

الافتراضات الأساسية للتقرير (23)

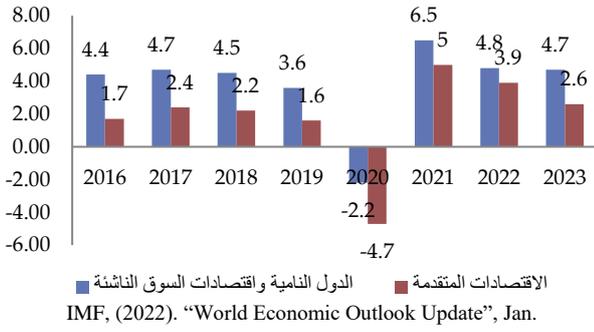
- **جائحة كوفيد-19:** استمرار الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 حتى نهاية عام 2022 عندما يتمكن وقتها عدد أكبر من دول العالم من النفاذ إلى اللقاحات، وتتحفض مستويات الإصابة ووفيات المرض، وتبدأ عندها الدول في التخلي عن إجراءات التباعد الاجتماعي، وهو ما سيدعم النشاط الاقتصادي، وحركة التجارة الدولية للسلع والخدمات ويتمكن عندها عدد متزايد من دول العالم من تجاوز التداعيات السلبية للوباء والعودة لمستويات الناتج المسجلة بنهاية عام 2019.
- **التطورات العالمية الراهنة:** الوصول إلى توافق خلال النصف الأول من العام الجاري، من شأنه تهدئة الأسواق، واحتواء الزيادات الكبيرة المسجلة في أسعار السلع الأساسية بحلول النصف الثاني من عام 2022.
- **مسارات نمو الاقتصاد العالمي:** من المتوقع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة تدور حول 3.0 إلى 3.5 في المائة في عام 2022، وتراجع وتيرة النمو إلى ما يتراوح بين 2.2 و 2.8 في المائة خلال عام 2023 وفق تقديرات المؤسسات الدولية، وبما يعكس في المحصلة كل من تأثير جائحة كوفيد-19، والتطورات العالمية الأخيرة، والمسارات المتوقعة للسياسات الاقتصادية الداعمة للتعافي الاقتصادي.
- **التجارة الدولية:** سوف يكون للتطورات العالمية تداعيات على التجارة الدولية للعديد من السلع سواء بشكل مباشر تابع للأساس من الأهمية النسبية لكل من روسيا وأوكرانيا في التجارة الدولية والانكشاف التجاري لعدد من دول العالم عليهما، أو بشكل غير مباشر من خلال تأثيرات التطورات العالمية على أسعار السلع وسلاسل الإمداد العالمية. وبالتالي وإن كان من غير المتوقع تراجع حركة التجارة الدولية، إلا أنه من المتوقع أن يشهد معدل نمو التجارة الدولية انخفاضاً في عامي 2022 و 2023 مقارنة بالمستويات المتوقعة مسبقاً البالغة 5.8 في المائة و 4.5 في المائة في عامي 2022 و 2023. من حيث تأثير التطورات العالمية على التجارة الخارجية للدول العربية، نلاحظ أن الأثر المباشر المتمثل في انكشاف الدول العربية على التجارة مع كل من روسيا وأوكرانيا بشكل عام قد يكون محدوداً في ظل الأهمية النسبية المنخفضة لتلك الدولتين في هيكل أهم الشركاء التجاريين للدول العربية (نحو 0.3 في المائة من إجمالي الصادرات، و 7.3 في المائة من إجمالي الواردات)، وإن كان للدولتين أهمية نسبية كبيرة بين هيكل الشركاء التجاريين للموردين لسلع محددة ويأتي على رأسها بالطبع الحبوب.
- **لكن في المقابل،** سيكون لتلك التطورات تأثيرات ملموسة على مستويات التجارة الدولية للمنطقة العربية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية. فمن جهة ستؤدي التطورات العالمية الأخيرة، إلى ارتفاع قيمة الصادرات العربية بفعل الزيادة المسجلة في الأسعار العالمية للنفط خلال العام الجاري، والتي سجلت زيادة بنحو 40 في المائة خلال الربع الأول من عام 2022 في ظل الأهمية النسبية الكبيرة لصادرات النفط التي تمثل نحو 55 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات العربية. فيما ستؤدي تلك التطورات من جهة أخرى، إلى ارتفاع قيمة واردات الدول العربية من السلع الزراعية والمواد الخام. ومن ثم، ارتفاع متوقع للعجوزات في موازين الحسابات الجارية للدول العربية المستوردة للنفط، وفي المقابل ارتفاع مستويات الفائض المسجل في هذه الموازين بالنسبة لعدد من الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط.
- **الأسعار العالمية للنفط:** تعتمد المسارات المتوقعة للأسعار العالمية للنفط على مسار التطورات الحالية، ففي حين قد يخفف انتظام إمدادات الطاقة الروسية إلى الاتحاد الأوروبي من الضغوطات السعريّة، إلا أن تداعيات التطورات العالمية الأخيرة قد تسفر عن تواصل ارتفاع الأسعار العالمية للنفط. وفق تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية⁽²⁴⁾، من المتوقع أن تسجل الأسعار العالمية للنفط نحو 105 دولاراً للبرميل في عام 2022، فيما يتوقع تراجع أسعار النفط إلى نحو 89 دولاراً للبرميل في عام 2023. على مستوى الدول العربية، سوف يكون للارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2022 تأثيرات متباينة. فمن جهة، ستدعم تلك الارتفاعات التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصادات العربية المصدرة للنفط نظراً لانخفاض أسعار النفط التي تحقق تعادل الموازنات العامة لتلك الدول دون المستويات المتوقعة لأسعار النفط خلال عام 2022، كما سيساعد الارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط على ارتفاع فوائض موازين المعاملات الجارية في الدول العربية المصدرة له، وهو ما سوف يمتص أثر الزيادة المسجلة في الواردات الزراعية بالنسبة لهذه البلدان. لكن في المقابل، سوف تتأثر موازنات الدول العربية المستوردة للنفط كنتيجة لتلك الارتفاعات خاصة أن عدد منها لا يزال يدعم بعض منتجات الطاقة خاصة الأكثر استخداماً من قبل الفئات متوسطة ومنخفضة الدخل، كما ستأثر موازين المعاملات الجارية لهذه الدول نتيجة ارتفاع نصيب واردات الطاقة والغذاء من مجمل واردات هذه الدول.
- **توجهات السياسة النقدية:** من المتوقع توجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى تسريع وتيرة تقييد السياسة النقدية حتى نهاية عام 2022 لامتناس الضغوطات التضخمية وسط توقعات تشير باحتمالات تنفيذ ست جولات لرفع الفائدة حتى نهاية العام، فيما يتوقع تقضيل البنك المركزي الأوروبي لموقف المترقب لتطورات الأوضاع الراهنة على مستويات التضخم والنشاط الاقتصادي قبل التوجه إلى رفع الفائدة. على مستوى الدول العربية، انعكست اتجاهات الفائدة العالمية على توجهات السياسة النقدية في عدد من الدول العربية التي تتبنى نظاماً ثابتاً لأسعار الصرف التي قامت مؤخراً بمواكبة التغيرات في السياسة النقدية لدول عملة الربط لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وقامت برفع الفائدة بما يتراوح بين 0.25 و 1.00 نقطة مئوية. وبحسب جولات الرفع المتوقع هذا العام من المتوقع أن تؤدي تلك التطورات إلى رفع لأسعار الفائدة على الدولار الأمريكي لتصل إلى 1.9 في المائة و 2.8 في المائة خلال عامي 2022 و 2023 على التوالي، تلك الجولات التي سوف تجارها الدول العربية ذات نظم أسعار الصرف الثابتة بشكل جزئي أو كلي بحسب تطورات الأوضاع الاقتصادية بها. من جهة أخرى، يواجه عدد من الدول العربية التي تتبنى سياسة أسعار صرف مرنة تحديات في ضوء الضغوطات التي تفرضها تدفقات رؤوس الأموال إلى خارج الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، وقد تدفعها إلى رفع أسعار الفائدة خاصة بالنسبة للدول التي لديها مستويات مرتفعة من عجوزات موازين المعاملات الجارية ومعدلات عالية للمديونية الخارجية للحد من تبعات خروج رؤوس الأموال الأجنبية.

(23) تخضع كافة التوقعات الخاصة بالافتراضات الأساسية للتقرير للمراجعة الدورية، ذلك بما يسمح بالأخذ في الاعتبار التطورات الدولية على مختلف الأصعدة المرتبطة بالافتراضات الأساسية ومن ثم تحديث تلك التوقعات في إصدار سبتمبر 2022 من هذا التقرير. تشمل عملية المراجعة المستمرة التطورات في النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية وأسواق النفط العالمية. كما تشمل عملية المراجعة أيضاً التطورات في أسعار الفائدة والصرف الدولية.

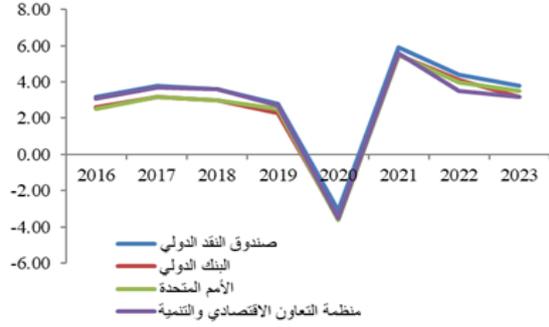
(24) EIA, (2022). "Short-Term Energy Outlook", March.

شكل رقم (1): توقعات أداء الاقتصاد العالمي (2022-2023)

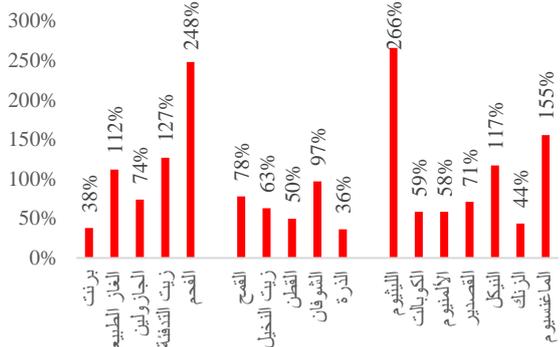
وسط توقعات بعودة مسارات الناتج في الاقتصادات المتقدمة إلى مستوياتها المسجلة قبل الأزمة، واستمرار المصاعب الاقتصادية التي تواجه الاقتصادات النامية معدلات النمو للاقتصادات المتقدمة والنامية (%)



انخفاض توقعات النمو الاقتصادي العالمي إلى ما يتراوح بين 3.0 و3.5 في المائة عام 2022، وتراجعها إلى ما يتراوح بين 2.2 و2.8 في المائة عام 2023 نتيجة استمرار انتشار المتحورات وتأثير التطورات العالمية الأخيرة معدل نمو الاقتصاد العالمي (%)



كما يتوقع ارتفاعات كبيرة لأسعار العديد من السلع الأساسية خلال عام 2022، وتلاشي تدريجي للضغوطات التصاعدية عام 2023 معدل تغير الأسعار على أساس سنوي (%)



من المتوقع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2022 بفعل تأثير التطورات العالمية الراهنة، وتراجعها عام 2023 نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي



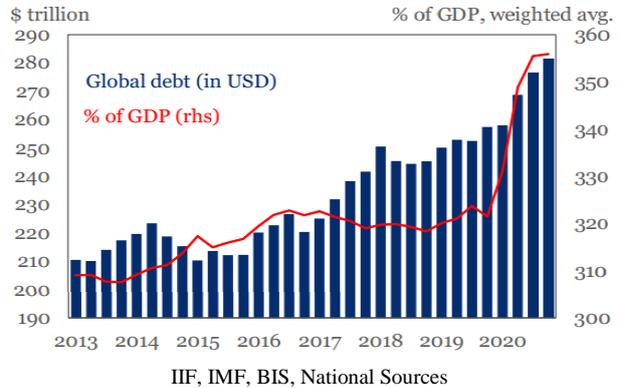
.. وتحول البنوك المركزية الدولية نحو التقييد المتسارع لتوجهات السياسة النقدية خلال عام 2022 لاحتواء جانب من الضغوطات التضخمية

سعر الفائدة في بعض البنوك المركزية الدولية (نقطة مئوية)

تاريخ آخر تغيير	سعر الفائدة الحالي	البنك المركزي
2022 مارس 16	0.50	مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي
2016 أكتوبر 3	0.00	البنك المركزي الأوروبي
2022 يناير 20	3.70	بنك الصين الشعبي
2022 مارس 17	0.75	بنك إنجلترا المركزي
2016 يناير 2	-0.10	بنك اليابان المركزي

Global Rates.com

ستفرض أولويات دعم التعافي وتجاوز التداخبات الناتجة عن التطورات العالمية استمرار السياسات المالية التوسعية مع ما يصاحبها من مخاطر أزمات المديونية خاصة في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة نسبة الدين العام العالمي إلى الناتج الإجمالي العالمي (%)



ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية 2022-2023 النمو الاقتصادي (25)

ستتأثر مسارات النمو في الدول العربية خلال عامي 2022 و2023 بأربع عوامل رئيسية بما يشمل التطورات المتعلقة بجهود احتواء التداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد-19، والتأثيرات الناتجة عن التطورات العالمية الأخيرة على الاقتصادات العربية، إلى جانب تأثير استمرار العمل بحزم التحفيز الموجهة لدعم التعافي الاقتصادي، إضافة إلى المسار المتوقع للسياسات الاقتصادية الكلية.

فمن حيث جهود احتواء التداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد-19، لا تزال آفاق النمو الاقتصادي المتوقعة خلال العامين المقبلين متباينة ما بين الاقتصادات العربية وفق عدد من العوامل يأتي على رأسها مدى التقدم المحقق على صعيد مسارات التلقيح الكامل ضد الفيروس. فلا تزال معدلات التلقيح المسجلة في ستة عشرة دولة عربية أقل من المتوسط العالمي البالغ 64.2 في المائة⁽²⁶⁾، مما يشكل تحدياً أمام انتعاش الأنشطة الاقتصادية في هذه الدول في ظل عدم كفاية الموارد المالية الموجهة لحملة التلقيح الوطنية في بعض الدول.

أما فيما يتعلق بتأثير التطورات العالمية، فرغم تباين تداعياتها على الاقتصادات العربية بحسب هيكلها الاقتصادية (مصدرة أم مستوردة للنفط)، إلا أنه سوف يكون لها تأثير على مستويات القوة الشرائية للمستهلكين في كافة الدول العربية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ومن ثم انخفاض مستويات الطلب على السلع والخدمات الأخرى، خاصة في إحدى عشرة دولة عربية ينخفض بها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون المتوسط العربي والعالمي (5841.2 دولار أمريكي للمتوسط العربي، و10542.3 دولار للمتوسط العالمي وفق بيانات البنك الدولي). كما أن تلك التطورات ستؤثر على تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول العربية كغيرها من الأسواق الناشئة في ظل بحث المستثمرين عن ملاذات آمنة، وبدء التوجه فعلياً نحو رفع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة. كما سيكون للتطورات العالمية الأخيرة انعكاسات على متحصلات السياحة في بعض الدول العربية. سينتج عن كافة تلك العوامل ضغوطات سوف تتأثر بها الدول التي لديها مستوى كبير من ارتفاع العجزات في الموازنات العامة، وأرصدة موازين المعاملات الجارية، وتلك التي لديها معدلات عالية للمديونية الخارجية.

كما ستؤخر تلك التطورات آجال تعافي بعض الاقتصادات العربية خلال أفق التوقع. فتقديرات صندوق النقد العربي قبل انتشار الجائحة كانت تشير إلى تمكن أربع دول عربية فقط من تجاوز التداعيات الناتجة عن الجائحة في عام 2021، فيما كان يتوقع تعافي ثماني دول عربية أخرى بشكل كامل في عام 2022، وامتداد أجل التعافي في باقي الدول العربية إلى ما بعد عام 2022.

على مستوى الدول العربية كمجموعة، يتوقف أثر التطورات العالمية الأخيرة على طبيعة تأثيراتها على معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية المُصدرة للنفط (التي تسهم بنحو 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية بالأسعار الثابتة)، مقابل تأثيراتها على معدل نمو الدول العربية المستوردة للنفط التي تسهم بنحو 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويواجه عدد منها تحديات نتيجة ارتفاع مستويات العجزات الداخلية والخارجية ومحدودية مستويات قدرتها على تعزيز الانفاق الداعم للنمو مقارنة بالدول المُصدرة للنفط. كما سينعكس كذلك موقف كل من السياستين المالية والنقدية على آفاق النمو المتوقعة خلال عامي 2022 و2023 من حيث مدى استمرار قدرة هاتين

(25) التقديرات الخاصة بتوقعات معدل نمو الناتج المحلي للدول العربية بالأسعار الثابتة تستند إلى عدة مصادر، من بينها تقديرات النمو الاقتصادي المتضمنة في استبيان تقرير "أفاق الاقتصاد العربي" الذي يهتم برصد توقعات المختصين في الجهات المعنية، وعلى رأسها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزارات المالية فيما يتعلق بأداء الاقتصاد الكلي في الدول العربية على عدد من الأصعدة التي يهتم بها التقرير ومن بينها النمو الاقتصادي. كذلك تستند التقديرات الواردة في هذا الجزء على عدد من المصادر الدولية والمحلية الأخرى ذات الصلة. تجدر الإشارة إلى أن بيان معدل نمو مجموعة الدول العربية لا يتضمن في هذا التقرير البيانات الخاصة بكل من معدل نمو الاقتصاد السوري لعدم توفر بيانات والليبي نظراً للتقلبات التي شهدتها الناتج المحلي العام الماضي نتيجة الأوضاع الداخلية.

(26) Our World in Data, (2022). "Coronavirus (COVID-19) Vaccinations", March.

السياسيتين على دعم النمو الاقتصادي في ظل تفاوت الحيز المالي المتاح ما بين دولة عربية وأخرى، لاسيما تباينه ما بين الدول العربية المُصدرة للنفط التي تعزز لديها مؤخراً الحيز المالي نتيجة التطورات الداعمة لموقف توازنها الداخلية والخارجية بفعل الارتفاع في كميات إنتاج النفط والغاز وأسعارهما في الأسواق الدولية، والدول العربية المستوردة للنفط التي شهد الحيز المالي لديها مؤخراً ضعفاً نتيجة التطورات غير المواتية التي شهدتها خلال العامين الماضيين واضطرتها إلى زيادة مستويات الإنفاق والاقتراض، تلك التطورات التي زاد من حدتها الانعكاسات الأخيرة للتطورات العالمية الراهنة.

في المجمل، من المتوقع وفق تقديرات صندوق النقد العربي أن يشهد **معدل نمو الاقتصادات العربية كمجموعة** ارتفاعاً في عام 2022 ليسجل نحو 5.0 في المائة، مقابل 3.3 في المائة للنمو المسجل في عام 2021، مدفوعاً بالعديد من العوامل يأتي على رأسها التحسن النسبي في مستويات الطلب العالمي، وارتفاع معدلات نمو قطاعي النفط والغاز، ومواصلة الحكومات العربية تبني حزم للتحفيز لدعم التعافي الاقتصادي التي بلغت قيمتها 396 مليار دولار أمريكي خلال الفترة (2020-2022)، علاوة على الأثر الإيجابي لتنفيذ العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي والرؤى والاستراتيجيات المستقبلية التي تستهدف تعزيز مستويات التنوع الاقتصادي، وإصلاح بيئات الأعمال، وتشجيع دور القطاع الخاص، ودعم رأس المال البشري، وزيادة مستويات المرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات.

فيما يتوقع تراجع وتيرة النمو الاقتصادي للدول العربية لتسجل نحو 4.0 في المائة في عام 2023، بما يتواءم مع انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي، والتراجع المتوقع في أسعار السلع الأساسية، وأثر الانسحاب التدريجي من السياسات المالية والنقدية التوسعية الداعمة لجانب الطلب الكلي.

على مستوى **الدول العربية المصدرة للنفط**، سوف تستفيد هذه الدول في عام 2022 من ارتفاع كميات الإنتاج النفطي في إطار اتفاق "أوبك+"، وتواصل الزيادة في أسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية بما سيدعم مستويات الإنفاق العام المحفز للنمو في هذه الدول ليرتفع معدل نمو المجموعة إلى 5.6 في المائة في عام 2022، مقابل 3.2 في المائة لنمو المجموعة المحقق في عام 2021، في حين من المتوقع انخفاض معدل نمو دول المجموعة إلى 3.7 في المائة في عام 2023 في ظل التوقعات بانخفاض الأسعار العالمية للنفط والغاز، وبدء التلاشي التدريجي لآثار دعم السياستين المالية والنقدية. سوف يتباين أداء دول المجموعة ما بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط.

في هذا الإطار، من المتوقع ارتفاع كبير **لمعدل نمو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** في عام 2022 ليسجل نحو 5.8 في المائة، مقابل 3.1 في المائة لمعدل النمو المسجل في عام 2021، بفعل محصلة من العوامل الداعمة للنمو في كل من القطاعات النفطية وغير النفطية والتأثير الإيجابي لزخم الإصلاحات الاقتصادية المطبقة لزيادة مستويات التنوع الاقتصادي، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، علاوة على الاستمرار في تبني حزم للتحفيز داعمة للتعافي من جائحة كوفيد-19، في حين من المتوقع انخفاض وتيرة نمو دول المجموعة إلى 3.6 في المائة في عام 2023. أما فيما يتعلق **بالدول العربية الأخرى المصدرة للنفط**، التي لا يزال عدد منها يشهد بعض التطورات الداخلية، فمن المتوقع أن تستفيد من الزيادات المقررة في كميات الإنتاج في إطار "اتفاق أوبك+"، ومن الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط والغاز ليرتفع معدل نمو المجموعة ليسجل 4.6 في المائة في عام 2022، مقابل 3.30 في المائة في عام 2021، فيما يتوقع تراجع معدل نمو دول المجموعة إلى 3.9 في المائة العام المقبل بفعل التحديات التي تواجه دول المجموعة على صعيد دعم بيئات الأعمال وزيادة مستويات جاذبيتها.

على مستوى **الدول العربية المستوردة للنفط**، فمن المتوقع تسجيل دول المجموعة وتيرة نمو معتدلة في عام 2022 تقدر بنحو 3.7 في المائة مقابل 2.5 في المائة لمعدل نمو المجموعة المسجل في عام 2021، بما يعكس التحديات التي تواجه دول المجموعة على صعيد توازنها الداخلية والخارجية، فيما يتوقع تحسن ملموس لمعدل النمو الاقتصادي لدول المجموعة العام المقبل ليسجل 5 في المائة في عام 2023 بما يُعزى إلى توقع تحسن مستويات الطلب الكلي في هذه البلدان، وانحسار تدريجي للضغوطات التي تواجه أوضاع الموازنات العامة، وموازن المدفوعات نتيجة الانخفاض المتوقع لأسعار السلع الأساسية العام المقبل.

تواجه الدول العربية بعدد من التحديات لعل من أهمها:

ارتفاع مستويات المديونية في بعض الدول العربية المقترضة:

يمثل ارتفاع مستويات المديونية في عدد من الدول العربية تحدياً أمام صناعات السياسات، حيث تحد المستويات المرتفعة من المديونية من قدرة حكومات هذه الدول على توفير موارد داعمة للنشاط الاقتصادي ومعززة للتعافي من التداعيات الناتجة عن الجائحة، خاصة في ظل ارتفاع معدلات المديونية الذي شهدته الدول العربية في أعقاب الجائحة مع ما استلزمته تلك الظروف الاستثنائية من تدخل الحكومات بموارد مالية لدعم التعافي نتج عنها ارتفاع معدلات الدين العام. فعلى مستوى الدول العربية كمجموعة، سجلت مستويات الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضة ارتفاعاً بنحو سبع نقاط مئوية لتصل إلى نحو 120 في المائة بنهاية عام 2020، وتسجل نحو 752 مليار دولار أمريكي. بالتأكيد فإن تأخر أفق التعافي الاقتصادي سواءً كنتيجة لامتداد أجل استمرار الجائحة، أو ظروف عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد العالمي يزيد من حجم تحدي ارتفاع مستويات المديونية العامة للدول العربية حيث سيستلزم استمرار تدخل الحكومات العربية بتدابير داعمة للتعافي من شأنها التأثير على الاستدامة المالية في الأجلين المتوسط والطويل.

تأثير التشديد المرتقب للأوضاع المالية

تتوقع كافة الأسواق حالياً تشديد أسرع وأكبر للسياسة النقدية مما كان متوقعاً مسبقاً قبل التطورات الدولية الأخيرة، وهو ما سيعقبه خروج متوقع لرؤوس الأموال من الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ذلك الاتجاه الذي شهدته وتأثرت به بعض الدول العربية بالفعل بداية من الربع الأخير من عام 2021. سوف يؤدي الرفع المرتقب لأسعار الفائدة في الدول المتقدمة إلى تحديات تواجه على وجه الخصوص الدول العربية التي لديها مستويات مرتفعة للعجزات في المالية العامة وميزان المعاملات الجارية، وهو ما قد ينعكس في مجمله على مسارات تعافي النشاط الاقتصادي في هذه البلدان.

صعوبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تواجه الحكومات العربية صعوباتٍ لاسيما في أعقاب جائحة كوفيد-19 على صعيد توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات وتبني البرامج الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، لاسيما في ظل التقديرات التي تشير إلى أن الدول النامية تواجه فجوة تمويلية تقدر بنحو 2.5 تريليون دولار سنوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحسب بيانات الأمم المتحدة، تلك الفجوة التمويلية التي شهدت زيادة بنحو 1.7 تريليون دولار سنوياً في أعقاب جائحة كوفيد-19، وهو ما يُبرز عمق التحدي الذي يواجهه الدول العربية على صعيد توفير آليات التمويل الكافية والملائمة لسد هذه الفجوة، وتمكين شعوبها من اللحاق بالركب العالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في هذا السياق، يبقى التحدي الأبرز أمام الدول العربية في تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة الذي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والوصول إلى العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، وذلك في ظل ارتفاع معدلات البطالة في المنطقة العربية لتسجل نحو 11.5 في المائة وفق أحدث بيان بما يمثل تقريباً ضعف المعدل العالمي بحسب بيانات البنك الدولي، ويتمثل التحدي الأكبر في هذا السياق في تركيز معدلات البطالة في الدول العربية في فئة الشباب حيث ترتفع بطالة الشباب في المنطقة العربية لتسجل 26.5 في المائة مقابل 15.3 في المائة للمتوسط العالمي لبطالة الشباب.

بعد الاستعراض الموجز لتوقعات النمو في المنطقة العربية، يعرض الجزء التالي التوقعات على صعيد النمو الاقتصادي في مجموعتي الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له.

أولاً: الدول العربية المصدرة للنفط

التدابير التوسعية للسياسة المالية والنقدية في إطار حزم التحفيز التي تتبناها دول المجموعة في عام 2022.

في المجمل، ستساهم هذه العوامل في رفع معدل نمو دول المجموعة ليسجل نحو 5.8 في المائة في عام 2022، فيما يتوقع تراجع معدل النمو ليسجل نحو 3.6 في المائة في عام 2023 في ظل الانخفاض المتوقع للأسعار العالمية للنفط والغاز، والسحب التدريجي للتدابير التيسيرية للسياسيتين المالية والنقدية.

التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي نبذة عن توقعات النمو الاقتصادي في دول المجموعة:

في السعودية، لعبت الإصلاحات الاقتصادية والمالية دوراً مهماً في تعزيز قدرة المملكة على مواجهة أزمة جائحة كوفيد-19، وشكّلت التدابير الصحية الحاسمة خلال الجائحة حجر الأساس في احتواء الجائحة بوتيرة أسرع من المتوقع، وقد انعكس هذا التقدم على زيادة نسب التحصين كما أثبتت البنية التحتية الرقمية جدارتها في مواجهة الأزمة.

في ضوء هذه التطورات المحلية وعودة التعافي للاقتصاد العالمي، تمت مراجعة معدلات النمو الاقتصادي في المملكة لعام 2022 والمدى المتوسط، حيث تشير التوقعات إلى استمرار نمو القطاع الخاص بوتيرة أعلى من السابق ليقود النمو الاقتصادي في المدى المتوسط، من خلال الجهود الحكومية المبذولة لتعزيز دور القطاع، ودعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تزامناً مع دور الإنفاق الحكومي في تحقيق تحولات هيكليّة تدعم النمو طويل المدى.

تشير التقديرات الأولية لعام 2022 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 7.4 في المائة في عام 2022، وبنحو 3.5 في المائة في عام 2023 مدفوعاً بارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي النفطي اتساقاً مع زيادات كميات الإنتاج المقررة في إطار "اتفاق أوبك+"، وتحسن الطلب العالمي على المشتقات النفطية، إضافة إلى التحسن المتوقع في الناتج المحلي غير النفطي مدعوماً بشكل أساسي بنمو الأنشطة غير النفطية كنتيجة لاستمرار تنفيذ برامج ومشاريع "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" التي ستعزز من مساهمة القطاع الخاص ليكون المحرك الأساسي للنمو

تتضافر عدة عوامل لدعم النمو الاقتصادي في مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط يأتي على رأسها الزيادات المقررة في إنتاج الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط في إطار "اتفاق أوبك+" المتفق على استمرار العمل به حتى نهاية عام 2022. علاوة على ما سبق، وفي ظل التطورات العالمية الحالية وما أدت إليه من ارتفاعات لأسعار النفط والغاز، سوف تشهد التوازنات الداخلية والخارجية لدول المجموعة دعماً خلال عام 2022، بما سيمكنها من المزيد من الإنفاق المُعزز للتعافي الاقتصادي ودفع النشاط في القطاعات غير النفطية.

من جهة أخرى، سوف يكون لاستمرار السياسات الهادفة إلى دعم التنويع الاقتصادي وتشجيع دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي والتشغيل خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دوراً في رفع معدلات النمو الاقتصادي خلال أفق التوقع.

في المجمل، من المتوقع ارتفاع معدل دول المجموعة من نحو 3.2 في المائة في عام 2021 إلى 5.6 في المائة في عام 2022، فيما يتوقع انخفاض وتيرة النمو إلى 3.7 في المائة في عام 2023 بما يعكس الانخفاض المتوقع للطلب العالمي والأسعار العالمية للنفط والغاز في ظل الانفراجة المتوقعة للتوترات الدولية العالمية.

أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سوف تشهد اقتصادات دول المجموعة العديد من المحفزات التي من شأنها رفع معدل النمو الاقتصادي لعل من أهمها الارتفاع المقرر لكميات الإنتاج النفطي هذا العام في إطار "اتفاق أوبك+"، علاوة على تأثير الارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط والغاز خلال عام 2022 الذي سيدعم الموازنات العامة لدول المجموعة ويمكن من توجيه المزيد من الإنفاق العام الداعم للنمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية.

كذلك ستستفيد اقتصادات المجموعة من ارتفاع معدلات التلقيح ضد فيروس كوفيد-19 التي تعتبر الأعلى على مستوى الدول العربية، وهو ما أدى إلى وصول عدد من دول المجموعة إلى مستويات المناعة المجتمعية في عام 2021 بما سيمكن من المزيد من تخفيف القيود على ممارسة الأنشطة الاقتصادية. من جهة أخرى، يتواصل السعي الحثيث في دول المجموعة لتنفيذ الاستراتيجيات والرؤى المستقبلية الهادفة إلى التنويع الاقتصادي، ودعم دور القطاع الخاص، وتشجيع توفير المزيد من الفرص للعمالة المواطنة. كما سيتكامل مع ذلك استمرار عدد من

الصناعة، والتعدين، والطاقة، والخدمات اللوجستية، بما يمهّد لتطوير صناعات نوعية، ويعزز زيادة الصادرات غير النفطية، ويخفض الواردات، ويرفع إسهامات القطاعات المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، ويعمل كذلك على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- نمو قطاع السياحة حيث أطلق صندوق الاستثمارات العامة مشروع "ذا ريج" (The Rig) الذي يُمثّل الوجهة السياحية الأولى من نوعها في العالم التي تستمد مفهومها من منصات النفط البحرية، الذي يعد أحدث مشاريع الصندوق في مجال السياحة والترفيه، إضافة إلى العديد من المشاريع والشركات مثل "شركة البحر الأحمر للتطوير"، و"شركة السودة للتطوير"، و"شركة كروز السعودية"، التي تهدف إلى تمكين الابتكار في قطاعي السياحة والترفيه داخل المملكة.

من المتوقع أن تنخفض معدلات البطالة بين السعوديين خلال عامي 2022 و2023، كنتيجة لمجموعة من العوامل منها استمرار برامج ومشاريع "رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، الهادفة إلى تعزيز دور القطاع الخاص كشريك أساسي في تحسين سوق العمل، ورفع نسبة مشاركة المرأة فيه بالإضافة إلى الاستثمار في تنفيذ خطط السعودية وتوسيع دائرة تطبيقها لتشمل مجموعة أكبر من القطاعات، بالإضافة إلى إطلاق برنامج تنمية القدرات البشرية الذي يهدف إلى تسريع وتيرة توظيف المواطنين في سوق العمل خلال السنوات الخمس المقبلة⁽³⁰⁾.

في المدى المتوسط، من المتوقع استمرار التحسن في أسواق العمل نتيجة تواصل استمرار عمليات التطعيم ضد "كوفيد-19" التي ستساعد على زيادة التعافي الكلي للاقتصاد سواء محلياً أو دولياً، إلى جانب برنامج تنمية القدرات البشرية وهو أحد برامج الرؤية المُعلن عنها مؤخراً (سبتمبر 2021) الذي يعمل على تعزيز تنافسية المواطن السعودي محلياً ودولياً من خلال تنمية مهاراته وتطوير قدراته في مختلف المجالات سعياً لتلبية متطلبات سوق العمل مما يسرع من وتيرة توظيف المواطنين خلال السنوات القادمة؛ إضافة إلى رفع نسبة التوظيف في الوظائف عالية المهارات إلى 40 في المائة مع

الاقتصادي بافتراض استمرار التعافي التدريجي من آثار جائحة "كوفيد-19"⁽²⁷⁾، إضافة إلى الدور الداعم للمالية العامة للنمو الاقتصادي مستفيدةً من ارتفاع الأسعار العالمية للنفط العام الجاري التي سجلت ارتفاعاً بنسبة تقارب 48 في المائة خلال الربع الأول من عام 2022.

سوف تدعم العديد من العوامل السابق الإشارة إليها النمو⁽²⁸⁾ خلال أفق التوقع في ظل مواصلة العمل على عدة برامج ومشاريع منها ما هو متعلق بخلق بيئة اقتصادية منافسة ستساعد على زيادة مستويات المعروض من السلع والخدمات، مثل مشروعات بناء مدن اقتصادية جديدة توفر بيئة محفزة للمستثمرين، أو عبر فتح قطاعات جديدة كقطاع السياحة والترفيه أو من خلال توطين بعض الصناعات كمبادرة "صنع في السعودية". ومنها ما هو متعلق بجانب الطلب كبرنامج الإسكان الهادف إلى رفع نسب تملك الأسر السعودية للمساكن.

سيمثل العام المقبل مرحلة حاسمة في جهود المملكة نحو تنويع قاعدة اقتصادها غير النفطي، في إطار البرامج المختلفة لتحقيق رؤية المملكة، حيث من المتوقع أن تسهم الرؤية في دفع النمو في عدد من القطاعات على النحو التالي⁽²⁹⁾:

- نمو قطاع التشييد نتيجة استثمارات برنامج صندوق الاستثمارات العامة في مشاريع عملاقة، وكذلك من خلال تركيز الصندوق على دعم التنمية الوطنية من خلال ضخ رأس مال بقيمة 150 مليار ريال خلال العام الجاري وما بعده .

- نمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة مدعوماً ببرنامج "جودة الحياة" كأحد برامج تحقيق الرؤية خاصة وأن أنشطة السياحة والترفيه أصبحت أقل تأثراً بالقيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19، حيث حققت المملكة مؤخراً المناعة المجتمعية.

- نمو قطاع التصنيع غير النفطي من خلال خطة خماسية أعيد تشكيلها في إطار "برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" الذي يستهدف إحداث التكامل بين القطاعات الأربعة وهي:

(29) وزارة المالية، السعودية، (2022). مرجع سابق.

(30) البنك المركزي السعودي، السعودية، (2022). مرجع سابق.

(27) وزارة المالية، السعودية، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، إبريل.

(28) البنك المركزي السعودي، السعودية، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، إبريل.

الغذائي. كما اعتمدت الخطة تشكيل لجنة للعمل على متابعة تنفيذ هذه المبادرات ورفع توصيات بشأنها إلى مجلس الوزراء.

فعلى صعيد دعم القطاعات ذات الأولوية، والشركات الناشئة الصغيرة والمتوسطة⁽³⁾، اعتمدت الحكومة "استراتيجية مصرف الإمارات للتنمية" التي رصدت محفظةً ماليةً بقيمة 30 مليار درهم، على مدار خمس سنوات، مخصصة لدعم عدة قطاعات صناعية، والإسهام في تمويل ودعم أكثر من 13.5 ألف شركة صغيرة ومتوسطة وكبيرة، وخلق 25 ألف وظيفة. في هذا الإطار، سيطلق المصرف صندوق للاستثمار في رأس مال الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بقيمة مليار درهم خلال عام 2022 يستهدف بالأساس الشركات الصناعية التي تحتاج للتمويل والاستثمار في القطاعات الحيوية.

من جهة أخرى، تم إطلاق خطة عشرية لدعم القطاع الصناعي من خلال "الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة" فيما يُعرف بمشروع الـ 300 مليار درهم للنهوض بالقطاع الصناعي في الدولة وتوسيع نطاقه، ليكون رافعةً أساسيةً للاقتصاد الوطني، وتعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 133 مليار درهم إلى 300 مليار درهم بحلول عام 2031، مع التركيز على الصناعات المستقبلية التي تعتمد على التقنيات المتقدمة، وحلول الثورة الصناعية الرابعة. ستسهم الاستراتيجية في تطوير المنظومة الصناعية في الدولة، من خلال العديد من البرامج والمبادرات التحفيزية التي تشمل دعم تأسيس 13.5 ألف شركة ومؤسسة صغيرة ومتوسطة تعمل في القطاع الصناعي.

يترافق مع ذلك تبني تدابير لتعزيز التجارة الخارجية والقطاعات غير النفطية عبر تنفيذ "سياسة تنمية الصادرات" التي تسعى إلى دعم التجارة الخارجية للدولة، وإيجاد حيز للسلع الإماراتية وزيادة تواجدها في الأسواق العالمية، وإضافة قيمة أعلى في مجالات السلع المصدرة، وبالتالي تحقيق نمو في الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية.

استناداً إلى ما سبق، من المتوقع ارتفاع وتيرة نمو الاقتصاد الإماراتي من 3.8 في المائة في عام 2021 إلى نحو 4.2 في المائة في عام 2022 بفعل العديد من

العمل على خفض نسبة الشباب خارج منظومة التعليم والتدريب والعمل لتصل إلى 10 في المائة⁽³¹⁾.

على صعيد السياسات سيتواصل الدعم من قبل السياستين المالية والنقدية لدعم التعافي الاقتصادي. في هذا الإطار، كانت استجابة البنك المركزي لحاجة الاقتصاد المحلي خلال فترة الجائحة سريعة وقوية، حيث تم اتخاذ عدداً من البرامج التحفيزية التي هدفت إلى دعم احتياجات القطاعات الاقتصادية لتخفيف أثر الجائحة على تلك القطاعات وموظفيها. ومن أبرزها برنامج تأجيل الدفعات الذي تم تمديده لفترة ثلاثة أشهر إضافية من تاريخ 1 يناير 2022 إلى 31 مارس 2022؛ دعماً للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي ما زالت متأثرةً بالإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة جائحة فيروس كوفيد-19⁽³²⁾. إضافة إلى تمديد العمل ببرنامج التمويل المضمون -أحد برامج البنك المركزي لدعم تمويل القطاع الخاص- مدة عام إضافي حتى 14 مارس 2023، بهدف تعزيز مساهمة البنك المركزي في دعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتمكينها من تجاوز التحديات المصاحبة لجائحة كوفيد-19.

تأتي هذه المبادرات انطلاقاً من دور البنك المركزي السعودي في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، ودعم التعافي الاقتصادي لمختلف الأنشطة الاقتصادية. الجدير بالذكر، أن عدد العقود المستفيدة من برنامج تأجيل الدفعات منذ انطلاقه في 14 مارس 2020 حتى تاريخه تجاوز 107 ألف عقد، فيما بلغت قيمة الدفعات المؤجلة لتلك العقود نحو 181 مليار ريال⁽³³⁾. في حين تجاوز عدد العقود المستفيدة من برنامج التمويل المضمون منذ انطلاقه في 14 مارس 2020 حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري 13 ألف عقد، بقيمة تمويل إجمالية تجاوزت 11 مليار ريال⁽³⁴⁾.

في الإمارات، تنتهج الحكومة عدة تدابير لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19 وتأهيل الاقتصاد لمسارات أقوى وأكثر استدامةً وتنوعاً خلال أفق التوقع⁽³⁵⁾. تم في هذا الإطار إطلاق عدد من المبادرات لتعزيز النمو الاقتصادي وتنمية القطاعات الاقتصادية، ودعم سوق العمل، وتحفيز التجارة، وتعزيز مرونة الأنشطة التمويلية، وزيادة الإنتاجية، ودعم التحول الرقمي، وتسريع نمو الاقتصاد الأخضر، وتعزيز الأمن

(34) حتى نهاية سبتمبر 2021.

(35) وزارة المالية، الإمارات، (2022). مرجع سابق.

(31) وزارة المالية، السعودية، (2022). مرجع سابق.

(32) البنك المركزي السعودي، السعودية، (2022). مرجع سابق.

(33) حتى نهاية ديسمبر 2021.

المشاريع، وزيادة الائتمان الشخصي، وعودة حركة التجارة الدولية إلى مستويات ما قبل الجائحة، ما ساهم في زيادة وتيرة الانتعاش والتعافي الاقتصادي. ومن جانب آخر، ساعد العمل باتفاق "أوبك+" على التحسن النسبي لأسعار النفط في الأسواق الدولية منذ بداية الربع الثالث لعام 2020.

ومع تسارع انتشار السلالة الجديدة المتحورة لفيروس كورونا "أوميكرون" بنهاية عام 2021 في العديد من بلدان العالم لا سيما الدول الأوروبية، ظهرت مجموعة من المخاوف التي أُلقت بظلالها على آفاق الاقتصاد العالمي، وأدت إلى تراجع ملحوظ في أسعار النفط في الشهور الأخير من العام المذكور قبل معاودة ارتفاعها مرة أخرى خلال الربع الأول من عام 2022 مدفوعةً بالتطورات العالمية. وفي الوقت ذاته، ارتفعت المخاوف بشأن زيادة معدلات التضخم على خلفية الطلب القوي، والسياسات التيسيرية واختناقات العرض خاصة في الاقتصادين الأمريكي والأوروبي في ظل استمرار التحديات التي تواجه سلاسل التوريد، وأصبحت الضغوط التضخمية محوراً رئيساً لاهتمام البنوك المركزية التي بدأت بتسريع وتيرة تشديد السياسات النقدية لكبح هذه الضغوط.

في ظل هذه التطورات، من المتوقع أن تتأثر وتيرة النمو الاقتصادي لدولة الكويت بهذه الظروف المحيطة، وأن يعود النشاط الاقتصادي في الكويت إلى مستوى ما قبل الجائحة بحلول 2023، بالتزامن مع انتعاش إنتاج النفط في 2022 على خلفية زيادة الإنتاج وفقاً لقرارات منظمة أوبك، واستمرار تعافي القطاع غير النفطي. من جانب آخر، من المتوقع أن يساعد تنفيذ مشروع برنامج عمل الحكومة للسنوات الأربع المقبلة على المضي قدماً في اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة المالية والتنمية الاجتماعية والرعاية الصحية التي تعزز من رخاء المواطنين عبر تنفيذ برامج إصلاحية وإطلاق استراتيجيات وطنية محورها الأسرة الكويتية باعتبارها أساس المجتمع⁽³⁷⁾.

على مستوى جانب الطلب الكلي، شهد الإنفاق الاستهلاكي تسارعاً خلال عام 2021 مدعوماً بفتح الأنشطة الاقتصادية والتجارية وتأجيل سداد أقساط القروض ما ساهم في تعزيز الطلب المحلي خلال العام المذكور مع توقع استمراره عند مستوياته المعتادة خلال

المحفزات التي يأتي على رأسها جهود الحكومة لدعم الأنشطة غير النفطية مستفيدةً من الوفورات المالية المحققة نتيجة ارتفاع الناتج في القطاع النفطي سواءً نتيجة لزيادة كميات الإنتاج المقررة في عام 2022، أو نتيجة لارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية. بينما يتوقع تراجع نسبي لتوتيرة النمو إلى 3.8 في المائة في عام 2023.

أما في **قطر**، فتشير توقعات جهاز التخطيط والإحصاء⁽³⁶⁾ التي تستند إلى الرصد المنتظم لأداء مؤشرات الاقتصاد الكلي وبافتراض ثلاثة فرضيات محتملة لتوقعات أداء الاقتصاد القطري بناءً على افتراضين أساسيين يتوقفان على مدى تعافي الاقتصاد من جائحة كوفيد-19، ومدى تحسن الأنشطة الاقتصادية واستجابتها للإصلاحات في بيئة الأعمال، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وزيادة الإنتاجية إلى توقع نمو الأنشطة غير الهيدروكربونية بما يتراوح بين 3 إلى 3.9 في المائة في عام 2021، وبما يتراوح بين 2.8 و4.7 في المائة في عام 2022 استناداً إلى توقعات ازدهار الأنشطة المرتبطة باستضافة قطر لكأس العالم لكرة القدم. في المقابل، من المتوقع أن ينحسر النمو قليلاً في عام 2023 ليتراوح بين 1.3 و2.9 في المائة. أما من حيث ناتج القطاع الهيدروكربوني، من المتوقع ارتفاع ناتج القطاع بما يعكس الزيادة المتوقعة في كميات الإنتاج من النفط والغاز في ظل الدور الحيوي لقطر لاسيما في سوق الغاز العالمي. كما ستستفيد الموازنة العامة للدولة جراء ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنسبة 48 في المائة والغاز بنسبة تقارب 112 في المائة خلال الربع الأول من العام الجاري، وهو ما سيعزز من توقعات النمو الاقتصادي للعامين الجاري والمقبل.

بناءً عليه، من المتوقع تحقيق الاقتصاد القطري نمواً يقدر بنحو 4.4 في المائة في عام 2022، ونحو 3.6 في المائة في عام 2023.

في **الكويت**، شهد الاقتصاد تعافياً خلال عام 2021 مع عودة فتح الأنشطة التجارية، حيث واصل الاقتصاد خلال النصف الثاني من العام المذكور اكتسابه الزخم مع تسهيل وتسارع برنامج اللقاحات وزيادة الجهود لتفقيح السكان ضد جائحة كوفيد-19، مدعوماً بفتح الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وعودة توقيات عمل الموظفين إلى طبيعتها، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتسارع معدلات إسناد

(37) بنك الكويت المركزي، الكويت، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، أبريل.

(36) جهاز التخطيط والإحصاء، قطر، (2022). "الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2021-2023)"، يناير.

الحكومة على توفير الإنفاق العام المُعزز للنمو الاقتصادي والتشغيل.

على صعيد سوق العمل والتشغيل، اتخذت الدولة العديد من التدابير والإجراءات منذ بداية الجائحة للمحافظة على العمالة الوطنية في القطاع الخاص ودعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. من المتوقع أن تعود معدلات التشغيل إلى التعافي خلال عام 2022 مع ارتفاع النمو الاقتصادي وانتهاء آثار الجائحة، وكذلك من المتوقع تحسن معدلات التشغيل مع التنفيذ المتوقع لمشروع خطة التنمية في السنوات القادمة وفقاً لرؤية "كويت جديدة 2035".

على ضوء ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد الكويتي بنسبة 5.8 في المائة في عام 2022، وبنحو 3.8 في المائة في عام 2023.

في عُمان⁽³⁸⁾، تتبنى الدولة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف تمكين القطاع الخاص من خلال تنفيذ برنامج للخصخصة للشركات المملوكة للدولة وتسهيل عمليات الخصخصة من خلال جهاز الاستثمار العُماني. كما تسعى السلطنة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2040.

سيجد النمو الاقتصادي خلال أفق التوقع دعماً من الجهود التي تقوم بها الحكومة حالياً للتركيز على زيادة مستويات الناتج في خمس قطاعات اقتصادية تركز عليها استراتيجية التنوع الاقتصادي في إطار "رؤية عُمان 2040" بما يشمل: السياحة، واللوجستيات، والتصنيع، وصيد الأسماك، والتعدين لزيادة مستويات قدرتها على توليد الناتج وفرص العمل في ظل مستهدفات الرؤية لرفع نسبة عمالة المواطنين العُمانيين في القطاع الخاص إلى 42 في المائة بحلول عام 2040.

يُشار كذلك إلى أن نجاح الحكومة في الوصول إلى نسب مرضية من أعداد المطعمين بلقاحات فيروس كورونا (كوفيد-19) الذي بلغ أعلى من 85 في المائة من الفئة المستهدفة بنهاية نوفمبر 2021، والبدء في إعطاء الجرعة المعززة من شأنه أن يدعم نمو الناتج في القطاعات غير النفطية.

عام 2022. من المتوقع خلال الفترة المقبلة تسارع معدلات إسناد المشاريع وزيادة الإنفاق الاستثماري بما يعزز من وتيرة النمو الاقتصادي، علاوة على زيادة معدلات منح الائتمان مع ارتفاع وتيرة الثقة في إطار سياسة بنك الكويت المركزي الداعمة للنمو التي تسعى إلى توفير التمويل بكلفة ملائمة للشركات، وعودة حركة التجارة الدولية إلى مستويات ما قبل الجائحة، مما يساهم في زيادة وتيرة الانتعاش والتعافي الاقتصادي.

أما على مستوى جانب العرض الكلي، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الكويتي نمواً إيجابياً في عام 2022، ليرتفع في عام 2023 مدعوماً بنمو القطاعات غير النفطية وزيادة إنتاج القطاع النفطي. يُعد القطاع العقاري من أبرز القطاعات التي انتعشت لتصل إلى مستويات ما قبل الجائحة خاصة فيما يتعلق بحركة التداولات العقارية في نشاط العقارات السكنية، علاوة على بعض القطاعات الأخرى كتجارة الجملة والتجزئة والخدمات المالية، والفنادق، والمطاعم، وغيرها.

اتخذت دولة الكويت العديد من الإجراءات الداعمة لتعافي النشاط الاقتصادي التي من المتوقع استمرارها خلال الفترة المقبلة منها السياسات النقدية التحفيزية التي اتخذها بنك الكويت المركزي منذ بداية جائحة كوفيد-19 التي تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي. كما تم إقرار قانون دعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات الجائحة في نهاية شهر مارس 2021، الذي يهدف إلى تحفيز البنوك على تقديم التمويل اللازم لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المتضررة نتيجة تعطل الأنشطة الاقتصادية، وتوفير السيولة اللازمة للعملاء المتضررين لاستمرار أنشطتهم وضمان عدم توقفها. كما يهدف القانون أيضاً إلى دعم قدرات البنوك المحلية لأداء دورها المحوري في حفز النشاط الاقتصادي.

علاوة على ذلك، من المتوقع أن تساهم السياسات الاقتصادية خلال الفترة القادمة في تحسين وتيرة التعافي الاقتصادي، ومن ذلك الإصلاحات الاقتصادية وفق برنامج عمل الحكومة الذي يهدف إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص وتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي، والعمل على تنويع مصادر الدخل لضبط أوضاع المالية واستدامتها، وتحسين بيئة الأعمال، والإسراع في إنجاز مشاريع التنمية وفق رؤية "كويت جديدة 2035"، حيث سيدعم الارتفاع الأخير للأسعار العالمية للنفط من قدرة

³⁸ البنك المركزي العُماني، عُمان، (2022). "استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، أبريل.

الإجراءات الطويلة. كما يتم العمل على توسيع منظومة "المحطة الواحدة". يأتي هذا النهج الحكومي لتمكين القطاع الخاص ورفع تنافسيته ليقود قاطرة الاقتصاد العُماني خلال المرحلة المقبلة. هذا ويتضمن محور الاقتصاد والتنمية في الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025) ستة أولويات من خلال 17 برنامجاً ويأتي أهمها والمعنى بزيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية في كافة قطاعات التنوع الاقتصادي. كما يوجد برنامج تعزيز وتنويع المحافظ الإقراضية وضمان القروض لتعزيز فرص التمويل للقطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبسيط الإقراض والضمانات المطلوبة.

على صعيد سوق العمل، بلغ معدل الباحثين عن عمل في عُمان 2.5 في المائة بنهاية شهر أكتوبر 2021 مع استمرار الجهود الوطنية لاستيعاب الباحثين عن عمل. نتج عن هذه الجهود ارتفاع العُمانيين العاملين في القطاع الخاص بنسبة 3.3 في المائة بنهاية نوفمبر 2021، مقارنة بشهر نوفمبر من عام 2020. الجدير بالذكر أن معدلات التشغيل شهدت تصاعداً تدريجياً بالتزامن مع تعافي الأنشطة الاقتصادية من الجائحة. وكما يبدو بأن القطاع الخاص سيكون الموفر الأكبر لفرص التوظيف مع التزام الحكومة بخطط تقليص أعداد العاملين في القطاع العام تماشياً مع خطط ترشيح الجهاز الإداري للدولة. هذا ومن المرجح أن تلعب قطاعات الصناعات التحويلية، واللوجستيات والسياحة والتجارة دوراً محورياً في توفير فرص العمل للشباب العُماني مع اهتمام عُمان بتعزيز هذه القطاعات خلال المرحلة المقبلة. أما فيما يخص العمالة الوافدة، فقد شهد عددهم انخفاضاً بنسبة 4.2 في المائة حتى شهر نوفمبر 2021 مدفوعاً بانخفاض العاملين الوافدين في قطاع التشييد والصناعات التحويلية. ومن الملاحظ بأن الطلب على العمالة الوافدة شهد ارتفاعاً في الربع الرابع من 2021 بالتزامن مع تعافي الأنشطة الاقتصادية وانحسار الوباء في سلطنة عُمان.

استناداً إلى ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد العُماني بنسبة لا تقل عن 3.5 في المائة في عام 2022 و 2023 مدفوعاً بالارتفاع المتوقع في الإيرادات النفطية التي ستزيد من قدرة الحكومة على دعم النمو الاقتصادي، حيث يتوقع زيادة في صافي الإيرادات النفطية في عام 2022 بنسبة 56 في المائة نتيجة لارتفاع متوسط سعر

في هذا الإطار، من المتوقع استفادة قطاع السياحة من التخفيف النسبي للتدابير المخصصة لمواجهة جائحة كوفيد-19، ومن اكتمال جاهزية الطريق الجديد الذي يربط ما بين السعودية وعُمان ويختصر الوقت اللازم لقطع المسافة بين البلدين، خاصة في ظل المشاريع الاستثمارية السعودية المخططة في عدد من قطاعات الاقتصاد العُماني بقيمة 30 مليار دولار لا سيما في قطاعي التصدير واللوجستيات.

من جانب آخر، من شأن إعلان جهاز الاستثمار العُماني عن افتتاح العديد من المشاريع الكبيرة خلال الربع الأخير من 2021 أن يحفز حركة النشاط الاقتصادي وتعزيز التنوع الاقتصادي، وتوفير العديد من فرص العمل للمواطنين من حملة الشهادات الجامعية وزيادة الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

على صعيد القطاع النفطي، من المتوقع أن يجد النمو الاقتصادي في عام 2022 دعماً نتيجة الزيادة المتوقعة في كميات الإنتاج من النفط والغاز من خلال زيادة إنتاج الهيدروكربونات، بما في ذلك الغاز من مصنع جديد للغاز البترولي المسال في صلالة الذي بدأت عمليات الإنتاج التجريبي به في شهر مايو من عام 2021، إضافة إلى زيادة سعة إنتاج الغاز الطبيعي من خلال تطوير حقول غاز جديدة مثل حقل غزير (المرحلة الثانية من حقل خزان الكبير) العملاق، وسط توقعات بأن يساهم ذلك في زيادة الإنتاج من الغاز إلى 1.5 مليار قدم مكعب يومياً، مما يؤدي إلى زيادة صادرات الغاز العُمانية.

من حيث أهم مصادر النمو خلال أفق التوقع، من المتوقع تحسن جانب الطلب الكلي مدفوعاً بإعلان الحكومة عن تخصيص حوالي 5 مليار ريال عُماني كمصروفات استثمارية، من المؤمل أن يرتفع مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات وزيادة الوفورات المالية المتأتية على ذلك للمؤسسات العاملة ودفع عجلة النمو الاقتصادي. في ذات السياق، يتوقع أن تزيد مؤسسات القطاع الخاص من إنفاقها الاستثماري خلال المرحلة المقبلة بعد معاودتها تحقيق أرباح مقبولة خلال 2021. كما نتوقع أن يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً محورياً في المرحلة المقبلة وزيادة مستوى استثمارات القطاع الخاص.

أما من حيث جانب العرض، تسعى سلطنة عُمان جاهدة إلى الوصول إلى بيئة أعمال تنافسية وجاذبة للاستثمار من خلال توفير فرص تمويل مرنة وميسرة والعمل على خفض تكاليف ممارسة الأعمال وتقليل وتسهيل

1. خلق فرص عمل واعدة وجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل، وتهدف إلى توظيف وتدريب 20 ألف و10 آلاف بحريني سنوياً حتى عام 2024.
2. تسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فعاليتها لاستقطاب استثمارات بقيمة تفوق 2.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023.
3. تنفيذ مشاريع تنموية كبرى عبر إطلاق مشاريع استراتيجية بقيمة تفوق 30 مليار دولار أمريكي.
4. تنمية القطاعات الواعدة بما يهدف إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 5 في المائة في عام 2022.
5. تعزيز مساعي الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن المالي عام 2024.

وُدِّسَت خطة التعافي الاقتصادي بإطلاق استراتيجية قطاع السياحة (2022-2026) في 6 نوفمبر 2021، بهدف رفع مستوى مؤشرات السياحة كإنفاق السياح إلى 2 مليار دينار بحريني، ومتوسط الليالي السياحية إلى 3.5 ليلة، ورفع نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي إلى 11.4 في المائة، وأعداد الزوار القادمين إلى مملكة البحرين بغرض السياحة إلى 14.1 مليون سائح، وزيادة متوسط إنفاق الزائر إلى 74.8 دينار بحريني.

وفي 17 نوفمبر 2021، تم إطلاق استراتيجية قطاع الخدمات اللوجستية (2022-2026) التي تستهدف عدة محاور أبرزها مراجعة القوانين والأنظمة، وتطوير مرافق البنية التحتية، وتطوير السياسات والإجراءات، وتقديم حوافز للمستثمرين، وتعزيز الاتصال الإقليمي والدولي، والتسويق والترويج للفرص الاستثمارية. وتهدف الاستراتيجية إلى رفع كمية الشحن البحري إلى مليون حاوية، والجوي إلى مليون طن متري بحلول عام 2030، وزيادة عدد الوجهات الجوية إلى أكثر من 70 وجهة بحلول عام 2025، وجعل البحرين ضمن أفضل ثلاث دول إقليمياً، و20 دولة عالمياً في مجال الخدمات اللوجستية، ورفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10 في المائة بحلول عام 2030.

برميل النفط مقارنة بالسعر المُعتمد في الموازنة، علاوة على ارتفاع أسعار الغاز⁽³⁹⁾.

في البحرين، من المتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 4.1 في المائة خلال عام 2022 مدفوعاً بنمو القطاعات غير النفطية بنحو 5 في المائة. يتزامن هذا الارتفاع مع الاعلان عن تفاصيل خطة التعافي الاقتصادية لمملكة البحرين. في هذا الإطار، من المتوقع أن تسهم العوامل التالية في دعم النمو في المملكة خلال أفق التوقع⁽⁴⁰⁾:

- الانتهاء من مشروع تحديث مصفاة شركة نفط البحرين (بابكو) خلال عام 2023، وهو ما سيعزز نمو قطاع الصناعات التحويلية. من المقرر أن يسهم المشروع في زيادة السعة الإنتاجية للمصفاة بنسبة 42 في المائة من 267 ألف إلى 380 ألف برميل يومياً، علاوة على تعزيز قدرة منتجاتها على تلبية احتياجات الطلب في الأسواق العالمية بشكل أفضل، مع ضمان قدرة الأصول ذات المستوى العالمي في المصفاة على تحقيق كفاءة أفضل فيما يخص استهلاك الطاقة.

- تحقيق شركة ألنيوم البحرين (ألبا) نمواً متوقعاً جيداً نتيجة لارتفاع سعر الألنيوم وانتعاش الطلب العالمي.

- إطلاق استراتيجيات تنمية القطاعات الواعدة ضمن خطة التعافي الاقتصادي، وتم حتى الآن الإعلان عن استراتيجيات قطاعات السياحة، والخدمات اللوجستية، والصناعة، والخدمات المالية، والاتصالات وتقنية المعلومات والاقتصاد الرقمي. وتتضمن كل استراتيجية عدد من البرامج والمبادرات الداعمة لنمو تلك القطاعات.

- إطلاق خطة تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى ضمن خطة التعافي الاقتصادي، حيث تتجاوز قيمة المشاريع 30 مليار دولار أمريكي، وتشمل مشاريع جسر الملك حمد، ومترو البحرين، والشارع الشمالي، ومركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات، وعدد من مشاريع قطاع السياحة. ومن المتوقع أن يسهم تنفيذ المشاريع التنموية والاستراتيجية في دعم نمو قطاع البناء والتشييد في المملكة.

لدعم التعافي الاقتصادي في مملكة البحرين، تم في الربع الأخير من عام 2021 إطلاق "خطة التعافي الاقتصادي" السابق الإشارة إليها والمبنية على خمس أولويات كالتالي:

(40) وزارة المالية، البحرين، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، أبريل.

(39) وزارة المالية، عُمان، (2022). "اللقاء الإعلامي للميزانية العامة للدولة 2022".

- مبادرات الخطة الوطنية لسوق العمل (2021-2023) التي تقوم على مواصلة تحفيز البحرينيين للإقبال على القطاع الخاص وإعادة هيكلة الحوافز للتوظيف. كما تهدف إلى تحقيق مبدأ أفضلية التوظيف للكوادر الوطنية لتكون الغاية لكافة سياسات وإجراءات إدارة سوق العمل في البحرين، إضافة إلى مراجعة رسوم العمل لتقليل الفجوة بين تكلفة العامل البحريني والأجنبي، لجعل المواطن الخيار الأفضل في التوظيف.

- إعلان صندوق العمل "تمكين" عن حزمة مكونة من خمسة عشر برنامجاً جديداً ضمن أولوية تنمية القطاعات الواعدة من خلال إطلاق برامج للشركات المتوسطة والصغيرة في تلك القطاعات، وتحسين جودة عملها ومنتجاتها، بالتالي زيادة فرصها في خلق وظائف نوعية ذات قيمة عالية لتطوير قدرات وتنافسية المواطن البحريني ومواكبته لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

- مواصلة تقديم الدعم للقطاعات الأخرى، وتشجيعها على التغيير عبر مواصلة النمو والتوسع وتبني الابتكار لضمان استمراريتها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني.

ب) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

من المتوقع تحسن آفاق النمو الاقتصادي لدول المجموعة خلال عام 2022 بفعل الزيادات المقررة في كميات الإنتاج النفطي وتوفر حيز بالموازنات العامة لتبني سياسات مالية محفزة للنمو الاقتصادي والتشغيل نتيجة الارتفاعات المسجلة في الأسعار العالمية للنفط والغاز.

لكن في المقابل، من شأن التطورات الداخلية في بعض دول المجموعة، والحاجة إلى تبني إصلاحات لدعم القطاع الخاص وتحسين البيئة الاستثمارية أن تحد نسبياً من قدرة دول المجموعة على الحفاظ على تحقيق معدلات نمو مرتفعة الوتيرة في عام 2023.

في المجمل من المتوقع ارتفاع معدل نمو المجموعة من نحو 3.3 في المائة في عام 2021 إلى نحو 4.6 في المائة في عام 2022، وتراجع وتيرة النمو الاقتصادي إلى 3.9 في المائة في عام 2023⁽⁴¹⁾.

وفي 24 نوفمبر 2021، تم الإعلان عن تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، وهي جملة من المشاريع الاستراتيجية بقيمة تتجاوز 30 مليار دولار أمريكي، وتشمل تخطيط خمس مدن جديدة هي: مخطط منطقة فشت الجارم، ومنطقة جزيرة سهيلة، ومنطقة فشت العظم، ومنطقة خليج البحرين، إلى جانب مخطط منطقة جزر حوار.

وبهدف وضع استراتيجية شاملة للقطاع المصرفي في مملكة البحرين، تم في 5 ديسمبر 2021، إطلاق استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية (2022-2026)، التي تتمحور أولوياتها حول خلق فرص عمل نوعية للمواطنين، وتطوير قطاع الأسواق المالية، وتطوير التشريعات والسياسات، وتطوير قطاع التأمين، وتطوير الخدمات المالية والتقنيات المالية.

وفي 30 ديسمبر 2021، تم إطلاق استراتيجية قطاع الصناعة (2022-2026) التي تتمحور حول تعزيز الصناعات الوطنية، وتحسين تجربة المستثمرين، وتحديث التشريعات والقوانين، وتوجيه البحرين مهنيًا، والاستثمار في البنية التحتية. وتتمحور ركائز الاستراتيجية حول دعم تحول القطاع نحو الثورة الصناعية الرابعة، وتطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري والحوكمة البيئية والاجتماعية، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية التقنية ورقمنة التصنيع، وزيادة كفاءة سلاسل الإمداد والتوريد عبر تكامل الصناعات الخليجية.

فيما تم في 12 يناير 2022، إطلاق استراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والاقتصاد الرقمي (2022-2026)، التي تتمحور حول تطوير البنية التحتية لقطاع الاتصالات، وتعزيز الحوكمة الإلكترونية، ودعم الاقتصاد الرقمي، وتطوير القدرات الرقمية.

جاء إطلاق هذه الاستراتيجيات الطموحة لتحقيق تطلعات مملكة البحرين التنموية المنشودة، حيث تهدف خطة التعافي الاقتصادي إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، عبر قطاعات الدولة الإنتاجية والخدمية والاقتصادية من خلال اقتراح المزيد من المبادرات لتنمية اقتصادية شاملة الأبعاد.

في هذا الإطار يتم كذلك العمل على عدد من المبادرات ذات الصلة مثل:

(41) تقديرات نمو المجموعة لا تشمل معدلات نمو الاقتصاد الليبي نظراً للتطورات الداخلية التي تشهدها البلاد وينتج عنها تقلبات في معدلات النمو الاقتصادي.

التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي نبذة عن توقعات النمو الاقتصادي في دول المجموعة:

في ليبيا، وفي ظل التطورات الراهنة التي يشهدها الاقتصاد الليبي من المتوقع ان يحقق الاقتصاد الليبي نمواً حقيقياً يتراوح بين (5-6) في المائة خلال عام 2022. كما يتوقع أن يحقق الاقتصاد الليبي نمو يتجاوز 7 في المائة عام 2023، وذلك في إطار خطة زيادة إنتاج النفط ليصل إلى 1.4 مليون برميل في اليوم (42).

لا يزال قطاع النفط هو المحرك الرئيس لنمو الاقتصاد الليبي، كما يتوقع أن يساهم كلاً من القطاع العام والخاص في هذا النمو، من خلال قطاع البناء والتشييد ورفع مستوى الخدمات العامة (التعليم والصحة)، إلا أن نسبة مساهمتها لا تزال ضعيفة إذا ما قورنت بقطاع النفط.

في العراق (43)، ومع استمرار معدلات التطعيم ضد فيروس كوفيد-19 وتعافي ناتج القطاع النفطي نتيجة زيادة كميات الإنتاج، وارتفاع الأسعار العالمية للنفط نتيجة زيادة الطلب العالمي، والتطورات الدولية العالمية، من المتوقع أن تستمر معدلات النمو بالزيادة، وذلك كون الاقتصاد العراقي يعتمد على الإيرادات النفطية. من جانب آخر، فإن استمرار العمل على تنفيذ التدابير المتضمنة في "الورقة البيضاء" التي تؤطر لسياسات الإصلاح الاقتصادي الذي من شأنه دفع عجلة النمو في القطاعات غير النفطية خلال عامي 2022 و2023، ستعمل على دعم النشاط الاقتصادي. كذلك أدت الإجراءات التي اتبعتها الحكومة بالتعاون مع البنك المركزي العراقي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، حيث أطلق البنك المركزي العراقي عدة مبادرات في مجال الإسكان والقروض الشخصية أدت إلى تحريك قطاع البناء والتشييد والمال والتأمين إضافة إلى قطاع تجارة الجملة والتجزئة.

من المتوقع أن يتعزز تعافي الاقتصاد العراقي خلال أفق التوقع نتيجة الحصول على كميات أكبر من اللقاح وتوزيعه بشكل عادل على جميع المحافظات فضلاً عن اتخاذ الحكومة إجراءات وقائية تلزم الأشخاص الذين

يعملون في الأماكن المزدحمة بأخذ اللقاح، مما سوف يحد من الوباء وينشط الحركة الاقتصادية في البلاد، وقد يشجع حركة السياحة والنقل ويزيد فرص العمل في هذه المجالات، فضلاً عن العودة إلى الدراسة الحضرية التي من شأنها تنشيط حركة النقل والتجارة.

من جانب آخر، سيؤدي استمرار العمل بمبادرات البنك المركزي العراقي، والسياسات الإصلاحية في إطار "الورقة البيضاء" إلى التصدي لبعض التحديات التي تحول دون تحقيق تنوع النشاط الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص التي تتعلق بما يلي:

1. التحرك نحو مسارات مستدامة لأوضاع المالية العامة.
2. حوكمة الاقتصاد والقطاع المالي ومناخ الأعمال.
3. التحديات الهيكلية المرتبطة بالزراعة والغاز والكهرباء والحماية الاجتماعية ونظم العمل.

وإذا ما وضعت هذه الإصلاحات حيز التنفيذ، فسوف تساهم في تقليل العجز المالي وتخفيف ضغوطات سعر الصرف.

على ضوء ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد العراقي بنسبة 5.5 في المائة في عام 2022، وتراجع نسبي للنمو الاقتصادي إلى 4.4 في المائة في عام 2023.

أما في الجزائر، يواجه دعم التعافي الاقتصادي بعدد من التحديات من بينها استمرار الحاجة إلى زيادة مستويات تلقح السكان وفق برامج التلقيح الوطني بما يمكن من تخفيف التدابير الاحترازية بشكل يدعم الانفاق الخاص ويحفز النمو الاقتصادي، حيث تنخفض نسبة السكان الملقحين بالكامل إلى 13.7 في المائة من إجمالي السكان بنهاية شهر مارس 2022 (44). كما يتوقع أن تؤثر الارتفاعات الحالية في معدلات التضخم، والإصلاحات التي يجري تنفيذها فيما يتعلق بنظم الدعم السلعي على مستويات القوة الشرائية للسكان. كما تستلزم اعتبارات دعم النمو الاقتصادي تكثيف الإصلاحات على صعيد تعزيز بيئة الأعمال وتيسير نفاذ المشروعات للتمويل.

(44) Our World in Data. (2022), "Coronavirus (COVID-19) Vaccinations", available at: <https://ourworldindata.org/covid-vaccinations>, visited on: 26th March 2022.

(42) مصرف ليبيا المركزي، ليبيا، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، ابريل.
(43) البنك المركزي العراقي، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، ابريل.

استناداً إلى ما سبق، من المتوقع تسجيل الاقتصاد اليمني نمواً بنسبة 7 في المائة في عام 2022، وتراجع النمو بشكل نسبي ليصل إلى 6.5 في المائة في عام 2023.

3) الدول العربية المستوردة للنفط

تتأثر آفاق النمو الاقتصادي في دول المجموعة بعدة تحديات بما يشمل صعوبة التعافي الكامل من التداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد-19 نتيجة لانخفاض مستويات التلقيح في عدد من دول المجموعة. علاوة على تأثر اقتصادات المجموعة بالعديد من التداعيات الناتجة عن التطورات العالمية، حيث تضغط الارتفاعات في أسعار السلع الأساسية على موازنات الأسر والشركات، وتضعف من مستويات القوة الشرائية، ومن ثم ستؤدي إلى انخفاض نسبي متوقع لمستويات الاستهلاك الخاص على باقي السلع والخدمات. يأتي ذلك في الوقت الذي تواجه فيه حكومات دول المجموعة تحديات اقتصادية ملموسة لدعم التعافي الاقتصادي في ظل تأثيرات هذه التطورات على التوازنات الداخلية والخارجية، وهو ما سيحد من قدرتها على مواصلة الانفاق الداعم للنمو، وسيؤدي إلى زيادة المديونيات العامة واستمرار الضغوطات التي تواجه أسعار الفائدة والصرف.

في المجمل، من المتوقع تسجيل دول المجموعة وتيرة نمو معتدلة بحدود 3.7 في المائة في عام 2022، فيما يتوقع تحسن معدل النمو إلى نحو 5.0 في المائة في عام 2023 مع انحسار الضغوطات التضخمية وارتفاع مستويات الاستهلاك والاستثمار.

في **مصر**، تشير بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى ارتفاع معدل نمو الاقتصاد المصري إلى نحو 3.3 في المائة في عام 2021. تتطلع مصر في هذه المرحلة إلى استكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي وفق مستهدفات طموحة للأداء الاقتصادي، حيث تستهدف رفع معدل النمو ليصل خلال السنوات المالية الثلاث المقبلة إلى ما يتراوح بين 6 إلى 7 في المائة، بما يتلاءم مع إمكانات الاقتصاد المصري وطاقاته الشابة الواعدة.

لتحقيق ذلك، تستهدف مصر خلال المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي التركيز على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الجذرية لدعم فرص الوصول إلى النمو القوي والشامل والمستدام والمتوازن عبر ستة

في المقابل، سيجد النمو الاقتصادي لاسيما خلال عام 2022 دعماً من الارتفاع المتوقع في إيرادات النفط والغاز نتيجة الزيادة المتوقعة في كميات الإنتاج والارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للطاقة مقارنة بالمستويات التي بلغت خلال عام 2021.

بناءً عليه، من المتوقع تسجيل وتيرة النمو الاقتصادي في عام 2022 نحو 3.3 في المائة، وتباطؤ طفيف النمو الاقتصادي إلى 3.0 في المائة في عام 2023.

في **اليمن**⁽⁴⁵⁾، يواجه الاقتصاد العديد من التحديات الهيكلية والمستجدة بما فيها تحديات الأوضاع الداخلية الممتدة خلال الست سنوات الماضية، إضافة إلى الانعكاسات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-19 التي أدت في مجملها إلى انكماش النشاط الاقتصادي، وتراجع قدرات الاقتصاد الإنتاجية، ومن ثم تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية. ويتوقع أن يشهد الوضع الاقتصادي مزيداً من التحديات خلال الفترة المقبلة بما يحول دون وجود بيئة محفزة تسمح بالتعافي والنمو الاقتصادي، بما يشمل على وجه الخصوص التحديات التالية:

- استمرار الأوضاع غير المواتية للنمو الاقتصادي.
- التراجع الكبير في أداء مختلف القطاعات الاقتصادية.
- الزيادة في عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة الصعوبات في حشد الموارد العامة لمواجهة أعباء النفقات العامة.
- تأثر مستوى المنح والمساعدات الخارجية.
- التعطيل الكلي للموانئ اليمنية في البحر الأحمر (ميناء الحديدة - الصليف - رأس عيسى).
- استمرار الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 على النشاط الاقتصادي.

من المتوقع أن تتمثل أبرز مصادر النمو الاقتصادي خلال أفق التوقع في عدد من القطاعات الاقتصادية التقليدية من بينها: الزراعة، الصناعة، البناء والتشييد، التعدين، النقل، المياه والصرف الصحي، الصحة.

(45) البنك المركزي اليمني، عدن، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، أبريل.

- رفع كفاءة المؤسسات العامة من خلال الإسراع بوتيرة التحول الرقمي وتعزيز الحوكمة، وهو ما يعكسه تقدم مرتبة مصر في مؤشر كفاءة المؤسسات بنحو 12 مركزاً.

- توفير المتطلبات اللازمة لتعزيز الشمول المالي وإتاحة التمويل، وتنمية رأس المال البشري.

على ضوء ما سبق، من المتوقع تحقيق الاقتصاد المصري لمعدل نمو يقدر بنحو 5.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ليرتفع تدريجياً إلى 6 في المائة في عام 2024-2025⁽⁴⁶⁾.

في المغرب، بالنظر إلى الظروف المناخية غير المواتية والتطورات العالمية الأخيرة، يتوقع بنك المغرب أن يسجل الموسم الفلاحي إنتاج محصول من الحبوب يناهز 25 مليون قنطار في عام 2022، بدلاً من 103.2 مليون قنطار المسجلة العام السابق. بالتالي، من المرتقب أن تنخفض القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 19.8 في المائة، ليترجع بذلك النمو الاقتصادي المتوقع في عام 2022 إلى 0.7 في المائة بعد انتعاشه الذي بلغ 6.7 في المائة في 2021. وفي عام 2023، ومع افتراض تحقيق محصول متوسط في حدود 75 مليون قنطار، يتوقع أن تتزايد القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 17 في المائة، ليصل بذلك النمو إلى 4.6 في المائة. أما فيما يخص الأنشطة غير الفلاحية، فمن المنتظر أن تتعزز تدريجياً، مع تزايد قيمتها المضافة بنسبة 3 في المائة في عامي 2022 و 2023⁽⁴⁷⁾.

بهدف مواصلة دعم التعافي الاقتصادي، سوف يتم مواصلة وتبني عدد من التدابير والتدخلات على النحو التالي⁽⁴⁸⁾:

- استمرار المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى وتطويرها عبر صندوق "محمد السادس للاستثمار"، على الصعيدين الوطني والإقليمي، في إطار الشراكات مع القطاع الخاص، وكذا المساهمة من خلال الصناديق القطاعية أو المتخصصة في رأس مال الشركات الصغرى والمتوسطة، والشركات الكبرى الحكومية والخاصة النشيطة في المجالات التي يعتبرها الصندوق ذات أولوية، وذلك بوضع أدوات مالية مناسبة، وتمويلها بأموال شبه ذاتية. كما

محاور للإصلاح، واثنين وثلاثين سياسة وهدف، وثمانية وثمانين إصلاحاً هيكلياً إجرائياً وتشريعياً.

تركز أهم محاور البرنامج على دعم القطاع الحقيقي، وتحويل مسار الاقتصاد المصري إلى اقتصاد إنتاجي يتمتع بمزايا تنافسية من خلال التركيز على زيادة الوزن النسبي لقطاعات الصناعات التحويلية، والزراعة، والاتصالات وتقنية المعلومات في إطار المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي، ورفع نسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يتراوح بين 30-35 في المائة في العام المالي 2023-2024.

ستواصل الحكومة في إطار البرنامج دورها الرئيس في دعم معدلات النمو والتوظيف من خلال العديد من الآليات لعل من أهمها:

- الاستمرار في تنفيذ العديد من مشروعات البنية الأساسية الداعمة للنمو والتشغيل، حيث ساهمت المشروعات العديدة التي تم تنفيذها في هذا المجال في جعل مصر واحدة من أهم الدول على مستوى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا من حيث مستويات البنية الأساسية، وهو ما ترجمه تقدم ترتيب مصر في مؤشر جودة البنية التحتية العالمي بنحو 13 مركزاً في الأونة الأخيرة.

- توفير بيئة أعمال جاذبة للقطاع الخاص والمستثمر المحلي والأجنبي، ولعله من المهم في هذا الصدد الإشارة إلى تحسن ترتيب مصر في العديد من المؤشرات التي ترصد جاذبية بيئات الأعمال، حيث تقدمت مصر مؤخراً بنحو 6 مراكز في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الذي يصدره البنك الدولي بما يعكس العديد من الإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات ومن أهمها نظام النافذة الواحدة، والتكامل مع الجهات الحكومية المعنية وتطبيق منظومات عمل مدعومة إلكترونياً في إطار التحول الرقمي، وتنفيذ تدابير في إطار الإصلاح الجمركي.

- رفع كفاءة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني.

(48) بنك المغرب، المغرب، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، أبريل.

(46) وزارة المالية، مصر، (2022). "مشروع موازنة العام المالي (2022-2023)".

(47) بنك المغرب، المغرب، (2022). "بيان صحفي لاجتماع لجنة السياسة النقدية"، مارس.

عمل تتراوح ما بين 50 إلى 100 ألف وظيفة بحلول عام 2023.

- إعداد خطة لتعافي قطاع التجارة (2021-2023) من خلال مراجعة محاور الاستراتيجية الوطنية لتنمية التجارة تماشياً مع تداعيات الأزمة الصحية لكوفيد-19 وبإشراك جميع الفاعلين والإدارات المعنية.

في الأردن⁽⁴⁹⁾، كان للإجراءات الكبيرة السريعة التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي، كتأجيل أقساط القروض للأفراد والقطاعات المتضررة، وتعزيز السيولة، وإطلاق العديد من برامج الحماية الاجتماعية، دوراً كبيراً في تقادي الاقتصاد الوطني الأصعب من تداعيات جائحة كوفيد-19.

عززت هذه الإجراءات من قدرة الاقتصاد الأردني على استئناف النمو الإيجابي في عام 2021، إذ سجل الاقتصاد نمواً بنسبة 2.1 في المائة، مما يشير إلى تراجع حدة تأثير تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد. وقد حققت العديد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المتوفرة عن عام 2021 أداءً إيجابياً، إذ سجل الدخل السياحي نمواً بنسبة 89.9 في المائة، وسجلت الصادرات الكلية نمواً بنسبة 15.9 في المائة خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2021، وسجل الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة 14.6 في المائة خلال الإحدى عشر شهراً الأولى من عام 2021.

أما بخصوص توقعات النمو لعام 2022، فتشير إلى ارتفاع النمو الاقتصادي إلى 2.7 في المائة، مدفوعاً باستمرار تحسن مؤشرات القطاع الخارجي، والطلب المحلي، واستمرار عملية الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، ومعززاً بالقرارات الحكومية الهامة التي تم اتخاذها أو يتوقع اتخاذها خلال عام 2022، كقرار تخفيض وتوحيد شرائح الرسوم الجمركية على السلع، لتصبح 4 فئات، بنسب تتراوح بين صفر و25 في المائة، وذلك بدلاً من 11 فئة بنسب تتراوح بين صفر و40 في المائة الذي دخل حيز التنفيذ خلال شهر يناير 2022، الأمر الذي سيسهم في تخفيض الأسعار بالتالي رفع القوة الشرائية، والتوجه نحو تخفيض التعرفة الكهربائية، وإلغاء تعرفة الحمل الأقصى، على عدد من القطاعات الاقتصادية المهمة التي تشمل الصناعة، والفنادق، والزراعة، والتجارة، والمستشفيات، مما سيعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج في هذه القطاعات ويعزز

سيضطلع الصندوق أيضاً بإعداد ووضع آليات تمويل مهيكلة لإيجاد حلول تمويلية للشركات العاملة في المجالات التي يرى الصندوق أنها تكتسي الأولوية.

- كما سيتم العمل على إصلاح برامج الحماية الاجتماعية على مدى خمس سنوات من خلال:

1. تعميم التأمين الصحي الأساسي الإلزامي.
2. إدخال المساعدة المباشرة للأسر الهشة وذات الدخل المحدود؛
3. توسيع قاعدة المستفيدين من المعاشات التقاعدية.
4. تعميم التعويض عن فقدان العمل.

- كما تحرص المملكة على تطوير قدرات المتعطلين عن العمل من خلال برامج مبتكرة على النحو التالي:

- برنامج عقد ورش عامة صغرى وكبرى مؤقتة، يهدف هذا البرنامج إلى دمج ما يقرب من 250 ألف شخص في سوق العمل خلال عامي 2022 و2023، بموازنة تقدر بنحو 2.25 مليار درهم، خاصة أولئك الذين ليس لديهم مؤهلات والذين تأثروا بشدة بالوباء. يمكن أن تتخذ هذه المشاريع عدة أشكال مثل ترميم المرافق العامة، والتشجير، وتجهيز المساحات الخضراء، ومحو الأمية، ورعاية المسنين، والأنشطة الرياضية والثقافية، ورقمنة المحفوظات، إلخ.
- برنامج "فرصة" لتمويل المشاريع الرائدة والاجتماعية و البيئية و الثقافية والرياضية وبقروض قد تصل إلى 100 ألف درهم تسدد على مدى عشرة سنوات.

- مخطط التعافي الصناعي (2021-2023) الذي يهدف إلى تحديث القطاعات الصناعية وتعزيز اندماجها، وخلق المزيد من فرص العمل والقيمة المضافة، وكذا تطوير روح الشركات الصناعية. يهدف المخطط إلى استبدال ما يقرب 34 مليار درهم من الواردات بالإنتاج المحلي بحلول عام 2023 لتحفيز الاستثمار والإنتاج الوطني من خلال تسليط الضوء على فرص الاستثمار في عدة قطاعات من أجل استعادة الثقة للمصنعين مع إمكانية خلق فرص

(49) البنك المركزي الأردني، الأردن، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، أبريل.

ويوفر تسهيلات مالية بحدود 3 مليار دولار. ستسعى الحكومة أيضاً إلى تحرير جانب من المبلغ الذي تم التعهد به في مؤتمر المانحين الرئيسيين في باريس في عام 2018 بقيمة 11 مليار دولار أمريكي.

بناءً عليه، من المتوقع تحقيق الاقتصاد اللبناني لنمو منخفض الوتيرة في عام 2022 يُعزى بالأساس إلى تأثير سنة الأساس، ليمثل وتيرة النمو الأولى للاقتصاد اللبناني بعد مرور أربع سنوات من الانكماش. تُعزى الوتيرة المنخفضة للنمو المتوقع إلى استمرار الظروف غير المواتية للنمو الاقتصادي، وتداعيات انتشار متحورات جائحة كوفيد-19 ذات التأثير الكبير على قطاع الخدمات، والتداعيات الناتجة عن التطورات العالمية الأخيرة على مستويات القوة الشرائية، وبالتالي تزايد حجم التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني خلال عام 2022.

كما ستظل قدرات الإنتاج والاستهلاك المحلي تواجه تحديات ناتجة عن الحاجة لمواجهة تحديات انتظام إمدادات الطاقة التي تؤثر على مستويات الاستهلاك والاستثمار في المدى القصير. كذلك سيكون من الضروري تبني تدابير لدعم النمو الاقتصادي في ضوء أوضاع المالية العامة التي تؤثر على الاستهلاك الحكومي والخاص.

على وجه التحديد، بالنسبة للعوامل الداخلية التي يمكن أن تشكل عاملاً أساسياً على مستوى النمو الاقتصادي لعامي 2022 و 2023 فهي مرتبطة بعدة استحقاقات أهمها⁵⁰:

- الانتخابات النيابية والرئاسية عام 2022.
- تنفيذ الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وتنفيذ خطة التعافي الاقتصادي من خلال تطبيق الشروط والإصلاحات المطلوبة.

أما بالنسبة للعوامل الخارجية التي ستؤثر حتماً على الانتعاش الاقتصادي للعامين المقبلين فأبرزها:

- تحسن العلاقات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لزيادة الواردات من لبنان وتشجيع المزيد من الاستثمارات والتدفقات المالية.
- الاسراع بعملية ترسيم الحدود البحرية التي ستساعد أيضاً في استخراج النفط والغاز إذ أن

تنافسيتها، كما تشمل هذه القرارات أيضاً تمديد قرار العمل بإعفاء العقارات من رسوم التسجيل وضريبة بيع العقار حتى نهاية مارس 2022، وتخفيضها من 9 في المائة إلى 6 في المائة اعتباراً من بداية شهر أبريل 2022.

كما يتوقع أن يجد الاقتصاد الأردني دعماً خلال العام الجاري في ضوء تحسن الطلب المحلي والخارجي، وزيادة الإنفاق الاستثماري الخاص، وارتفاع مستويات الاستثمار العام في ضوء توقع زيادة الانفاق الرأسمالي بنسبة 43.6 في المائة خلال عام 2022.

من المتوقع أن تساهم معظم القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي، وخاصة قطاعي الصناعة التحويلية والتجارة لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب المحلي والخارجي، والقطاعات المرتبطة بالسياحة كالنقل، والمطاعم والفنادق والزراعة، في ضوء تطبيق استراتيجية التنمية الزراعية التي ستركز على زيادة المشاريع الزراعية.

أما خلال عام 2023، فتشير التوقعات إلى أن الاقتصاد الوطني سيستمر في تعافيه ليسجل نمواً بنسبة 3.1 في المائة، وبشكل عام، تبقى هناك حالة من عدم اليقين حول هذه التوقعات في ظل استمرار الجائحة، وعدم وجود موعد محدد لانتهائها واستمرار ظهور متحورات جديدة بين الأونة والأخرى، مثل أوميكرون، سواء أكان ذلك في الإقليم أو العالم. علاوة على التداعيات الناتجة عن التطورات العالمية على مستويات القوة الشرائية في ظل الارتفاعات المسجلة في أسعار العديد من السلع وعلى رأسها مواد الطاقة في ظل الاعتماد الكبير للأردن على واردات الطاقة لسد احتياجات السوق المحلية.

في لبنان، تستلزم اعتبارات دعم النمو الاقتصادي عملية إعادة هيكلة أساسية تشمل إجراء إصلاح شامل للقطاع المصرفي وزيادة التركيز على تنمية القدرة الإنتاجية المحلية، والتركيز على إصلاح سعر الصرف عن طريق تبني نظام سعر صرف ملائم لاستعادة التوازنات الاقتصادية، وتبني إصلاحات للمالية العامة تضمن القدرة على تحمل الديون، وكلها إصلاحات مطروحة في سياق برنامج للإصلاح الاقتصادي المزمع تنفيذه مع صندوق النقد الدولي بما يسمح بعملية إعادة هيكلة الديون المستحقة، وتحرير الطاقات الإنتاجية للاقتصاد اللبناني في إطار برنامج للإصلاح يدعمه صندوق النقد الدولي،

(50) مصرف لبنان، لبنان، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، ابريل.

الأوضاع الخارجية. فيما تواجه أوضاع المالية في ظل هذه التطورات تحدياتٍ من شأنها الحد من قدرة الحكومة على تحفيز النشاط الاقتصادي، وهو ما يؤثر على مستويات الاستهلاك الخاص والحكومي.

ساهمت هذه التطورات في ارتفاع نسبة البطالة في تونس لتصل إلى 18.4 في المائة خلال الربع الثالث من عام 2021. كما أدت إلى ارتفاع حجم الدين العام ليصل إلى نحو 102.3 مليار دينار في شهر أكتوبر من عام 2021 (يتوزع ما بين دين داخلي بقيمة 40.3 مليار دينار تونسي، وخارجي بقيمة تقارب 62 مليار دينار تونسي) ليمثل الدين العام بذلك نسبة 82.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي⁽⁵¹⁾.

بناءً على التحديات التي تواجه الاقتصاد التونسي، تسعى الحكومة إلى ترتيب الأولويات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم التعافي. تتمثل الأولوية القصوى في التحكم في التوازنات المالية للحد من عجز الميزانية والتحكم في مستوى المديونية، وما يستلزمه ذلك من تفعيل عدة إصلاحات والبدء في تحقيق التصحيح المرجو لوضعية المالية العامة مما سيساهم في دفع نسق الاستثمار، وتحقيق نمو اقتصادي شامل وتضامني ومستدام إلى جانب العمل على تحسين حوكمة إدارة القطاع العام بجميع مكوناته.

من المتوقع تحسن نسبي لوتيرة النمو الاقتصادي في عام 2022 بفعل التخفيف النسبي للقيود المفروضة لتجاوز تداعيات جائحة كوفيد-19 وبفعل الزيادة النسبية المرتقبة لمستويات الصادرات، وتحسن العائدات السياحية بافتراض أوضاع داخلية مواتية علاوة على الأثر الإيجابي المتوقع للإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها الحكومة لاحتواء الاختلالات الداخلية والخارجية.

بناءً عليه، من المتوقع تحقيق الاقتصاد التونسي لمعدل نمو يقدر بنحو 2.6 في المائة في عام 2022، وارتفاع نسق النمو إلى 3.1 في المائة في عام 2023 في ظل التوقعات باستمرار تحسن الأوضاع الداخلية وأسس الاستقرار الاقتصادي وتعافي نسبي لعائدات السياحة.

في **فلسطين**، يتوقع استمرار حالة التعافي الاقتصادي من تداعيات جائحة كوفيد-19 خلال العام الحالي والقادم، وعودة وتيرة النمو الاقتصادي إلى المستويات الاعتيادية والمسجلة ما قبل الأزمة الصحية، إذ تشير توقعات سلطة

لبنان بحاجة ماسة إلى موارد نتيح له إنعاش اقتصاده.

- جائحة كوفيد-19 قد تؤثر سلباً على التعافي الداخلي في حال ظهور متحورات جديدة قد تؤدي إلى الإغلاق العام. بالتالي تأثر القطاعات الاقتصادية وتسريح العمالة وبالتالي ازدياد نسب البطالة.

في **السودان**، تستهدف الحكومة تحقيق معدل نمو يقدر بنحو 1.2 في المائة في عام 2022 من خلال العمل على استكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي التي تسارعت وتيرتها في عام 2021، مما يتطلب التركيز على تبني السياسات وتكثيف الجهود الرامية إلى اندماج الاقتصاد السوداني في الاقتصاد العالمي من خلال الالتزام بالمعايير الرقابية والإشرافية وتعزيز الشفافية مما يساعد على تهيئة البيئة الاستثمارية. رغم ذلك يواجه الاقتصاد السوداني بعدد من التحديات يأتي على رأسها العجز المتواتر في الموازنة العامة للدولة والحساب الجاري ومعدلات التضخم المرتفعة.

على المستوى القطاعي، سيستفيد قطاع الزراعة خلال أفق التوقع من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما سيظل قطاعا الهيدروكربونات والتعدين المحركين الرئيسيين للنمو، مدعومين بزيادة أسعار الطاقة العالمية والاستثمارات الأجنبية.

من المتوقع في ظل تحسن الأوضاع الداخلية وأساسيات الاقتصاد الكلي ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي إلى 3.5 في المائة في عام 2023. سيؤدي التنبؤ التدريجي للإصلاحات الاقتصادية، والاستثمار في البنية التحتية العامة والمشاريع الرأسمالية، والزيادة المتوقعة في صادرات النفط والذهب إلى دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنهاية أفق التوقع فيما سيقيد ارتفاع معدلات التضخم من مستويات الاستهلاك الخاص خلال أفق التوقع.

في **تونس**، يواجه الاقتصاد ببعض التحديات في ظل ارتفاع معدلات التضخم والبطالة واستمرار تأثر متحصلات الصادرات وعائدات السياحة التي لم تعد بعد لمستوياتها المسجلة قبل انتشار جائحة كوفيد-19، ضاعف من حجم تلك التحديات التداعيات الناتجة عن التطورات العالمية، وهو ما يفرض ضغوطاتٍ على

(51) وزارة المالية، تونس، (2021). "تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2022"، ديسمبر.

تحسن مستويات الطلب الخارجي، وبافتراض عدم تعرض البلاد لهجوم أسراب إضافية من الجراد، مما يؤثر الإنتاج الزراعي.

في موريتانيا، من المتوقع تحقق وتيرة نمو قوية في عام 2022 و2023 نتيجة عدد من العوامل من أهمها زيادة قوة الطلب الخارجي، وارتفاع مستويات ناتج قطاع الزراعة مع تعزز إنتاج المحاصيل بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وزيادة مستويات الطلب على الغذاء في ظل النمو السكاني. كما سيتواصل النمو القوي في قطاع الزراعة والصناعات الغذائية بفعل التوقعات بجذب القطاع لتدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي في عامي 2022 و2023. يرجع ذلك إلى الموارد الزراعية والسمكية وتزايد مستويات الطلب المحلي والخارجي من بلدان أخرى في غرب وشمال إفريقيا. كما سيظل النمو في قطاعي الخدمات والصناعة قوياً خلال أفق التوقع، بما يعكس جهود الحكومة لتطوير صيد الأسماك والثروة الحيوانية كجزء من سياسات التنويع الاقتصادي.

كما سيشهد النمو الاقتصادي دعماً كذلك من ارتفاع الطلب على خام الحديد والذهب والارتفاع الكبير المسجل لأسعارهما في أعقاب التطورات العالمية الأخيرة، وهما سلعتا التصدير الرئيسة في موريتانيا، والتي تشكل حوالي ثلثي إجمالي الصادرات.

بناءً عليه، من المتوقع نمو الاقتصاد الموريتاني بنسبة 4.2 في المائة في عام 2022، و5.1 في المائة في عام 2023.

في القمر، سيتأثر النمو الاقتصادي باكتشاف متحور أوميكرون، وما نتج عنه من تعليق الرحلات الجوية وهو ما سيؤثر على حركة السياحة المتدفقة إلى داخل البلاد، ومن ثم يعتمد مسار النمو الاقتصادي على مدى انتشار المتحور والقدرة على احتوائه خاصة خلال النصف الأول من عام 2022.

بالتالي، من المتوقع تسجيل وتيرة نمو معتدل بحدود 3.4 في المائة في عام 2022. في المقابل، من المتوقع وتيرة أقوى للنمو في عام 2023 بنسبة 3.6 في المائة مع انحسار تأثير الجائحة وانتعاش السياحة، بافتراض أن تشهد البلاد ظروفاً مناخية مواتية في ذلك العام وتحقق ناتج أداءً معقولاً لقطاع الزراعة خاصة بالنسبة

النقد الفلسطينية إلى إمكانية تسجيل الاقتصاد الفلسطيني نمواً خلال عام 2022 بنحو 2.8 في المائة، مقارنة مع نمو تقديري بنسبة 5.5 في المائة في عام 2021، على أن يكون هذا الأداء مدفوعاً باستمرار تعافي مكونات جانبي الطلب والعرض على حد سواء⁽⁵²⁾.

ومن المتوقع أن يكون الاستثمار الكلي الداعم الأساسي للنمو في عام 2022 بنمو بنحو 2.8 في المائة، يليه الاستهلاك الكلي (بشقيه الخاص والعام) بمساهمته بنسبة 2.3 في المائة في النمو المتوقع، أما على صعيد القطاع الخارجي، يتوقع أن تساهم الصادرات بنسبة 0.3 في المائة، كما يتوقع ارتفاع مستويات الطلب على الواردات في ظل تحسن مستويات الاستهلاك، وبالتالي يرجح ارتفاع نسبة تسرب النمو بحوالي 1.4 في المائة من خلال الواردات.

تشير التوقعات إلى مساهمة قطاع التجارة بأعلى نسبة في معدل النمو المتوقع وبحوالي 0.8 في المائة، يتبعه قطاع الخدمات بنحو 0.7 في المائة، والتصنيع بحوالي 0.5 في المائة، والإنشاءات بنسبة 0.2 في المائة، والزراعة 0.1 في المائة. أما في عام 2023، فيتوقع أن تكون مستويات النمو قريبة من 4 في المائة على أساس سنوي.

يتوقع ارتفاع معدلات البطالة في العام الحالي والقادم، نظراً لعدم قدرة القطاع الحكومي والخاص على استيعاب المزيد من العمالة، وعلى ضوء ذلك، يتوقع أن تكون معدلات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2022 في حدود 26.5 في المائة.

في جيبوتي، يعتمد الاقتصاد على ناتج قطاع الخدمات ولاسيما خدمات الموانئ، حيث تمثل الواردات والصادرات من وإلى إثيوبيا معظم التجارة البحرية. من المتوقع أن يستفيد الاقتصاد من الزيادة المتوقعة لمستويات التجارة الدولية خاصة فيما يتعلق بزيادة مستويات الطلب على خدمات النقل العابر، والخدمات اللوجستية. كما سيؤدي تحسن أنشطة البناء والأشغال العامة إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة تُقدر بنحو 5.3 في المائة، إلا أنه من المتوقع أن يتأثر النمو الاقتصادي بالتطورات الداخلية غير المواتية للنمو في إثيوبيا التي ستؤثر على مستويات تجارتها الدولية.

في حين من المتوقع ارتفاع وتيرة النمو في عام 2023 إلى 6.2 في المائة مع استمرار استفادة الاقتصاد من

(52) مؤسسة النقد الفلسطينية، فلسطين، (2022). "استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، أبريل.

للمحاصيل النقدية الموجهة للتصدير إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين، بما في ذلك الصين والهند وفرنسا.

في الصومال، من المتوقع تسجيل الاقتصاد وتيرة نمو متواضعة في عام 2022 تقدر بنحو 1.6 في المائة نتيجة عدد من العوامل يأتي على رأسها انخفاض مستويات الإنتاج الزراعي نتيجة تراجع مستويات هطول الأمطار المتوقع في موسم الزراعة الحالي، علاوة على الأثر المتوقع لتباطؤ مستويات الاستثمار الحكومي والخاص في عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والبناء، والتجارة، والتمويل. فيما سيجد النمو الاقتصادي دعماً نسبياً من تحويلات العاملين والزيادة المتوقع في مستويات الطلب على الصادرات من الثروة الحيوانية.

كما سيستفيد الاقتصاد من عدد من العوامل خلال عام 2023، ليرتفع معدل النمو إلى 3.6 في المائة مستفيداً من خطط موانئ دبي العالمية لتطوير ميناء بربرة، ومن توجه إثيوبيا إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع الصومال لتوفير مسارات إقليمية داعمة للتوسع في تجارتها الدولية.

الإطار رقم (1)

الدروس المستفادة على صعيد السياسات فيما يتعلق بإدارة جائحة كوفيد-19⁽⁵³⁾

شكلت أزمة جائحة كوفيد-19 صدمةً قويةً للاقتصاد العالمي، وألقت بظلالها على معظم الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، كما أثرت على سلوك المستهلكين والمنتجين والمستثمرين. ومن المستبعد أن تختفي هذه الآثار بسرعة خاصة مع وجود مخاوف من تكرار أو ظهور نفس الآفات والجوائح في المستقبل. مما شك فيه أن تدابير دعم التعافي الاقتصادي ومواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 قد تباينت من دولة عربية إلى أخرى. في هذا الإطار، لعبت التدخلات الاستباقية، وحزم التعافي التي تبنتها الحكومات العربية دوراً مهماً في تخفيف حدة الانكماش الاقتصادي في عدد من الدول والتقليل من الأثر السلبي للجائحة على المستوى المعيشي. بعد مرور ما يقرب من عامين على هذه الجائحة، يُمكن استخلاص أبرز الدروس المستفادة على صعيد السياسات المُتبناة على النحو التالي:

دعم القطاع الحقيقي:

- (1) أهمية سرعة الاستجابة وفعاليتها، كان للاستجابة السريعة والفاعلة من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزارات المالية دوراً رئيساً في تخفيف آثار الجائحة، حيث ساهمت حزم التحفيز وبرامج الدعم التي بدأتها الدول العربية في تطبيقها منذ شهر مارس من عام 2020 في الحد من الآثار السلبية للجائحة على قطاع الأعمال والأفراد، وعملت على تخفيف توتر الأسواق والمستثمرين وطمأنة قطاع الأفراد والمستهلكين. كما ساهم التقييم المستمر لتلك التدخلات في التوجه الانتقائي نحو استمرار تنفيذ بعض التدابير التي أثبتت فاعليتها مقارنة بغيرها من التدابير الأخرى.
- (2) أهمية التدخلات الاستباقية الصحية لتسريع وتيرة حملات التلقيح الوطني، في المساعدة على الإسراع بدعم التعافي الاقتصادي، وهو ما يستلزم من صناع القرار التيقن دائماً لأهمية تعزيز الجاهزية الصحية القومية وذلك عبر المزيد من الاهتمام بقطاع الصحة والخدمات العامة وتوفير التمويل اللازم لتطوير قطاع الصحة وتوسيع نطاق تغطية أنظمة الضمان الصحي.
- (3) ضرورة التناغم بين السياسات الاقتصادية في أوقات الأزمات وأهمية سياسات دعم الدخل والسيولة على وجه الخصوص، حيث ساهم التنسيق بين وزارات المالية والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في تناغم السياسات المالية والنقدية والاحترازية الكلية بشكل انعكس إيجابياً على فعالية برامج التحفيز المقدمة. كما كان للسياسات الداعمة لمستويات الدخل والسيولة للفئات الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-19 دوراً حاسماً في استمرارية الأعمال التجارية، والتقليل من المخاطر الاقتصادية لدى الأفراد والشركات من خلال العديد من السياسات من بينها تقديم خيار الاقتراض بمعدلات فائدة منخفضة للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل بالقطاعات الأكثر تضرراً مما يساعد على استقرارها.
- (4) كان لوجود البنية التحتية التكنولوجية المتطورة دوراً فعالاً ومحورياً في التخفيف من آثار الجائحة على الاقتصاد الحقيقي، حيث نجحت نماذج العمل والدراسة عن بُعد والتطبيقات الإلكترونية في تسهيل الأعمال وجوانب الحياة الأخرى في عدد من الدول العربية. وهو ما يبرز أهمية أن يكون القطاع الحقيقي استباقياً وينفذ سياسات متسارعة للتحويل الرقمي الفعال على المستوى القومي في إطار خطط لضمان استمرارية الأعمال في أوقات الأزمات تولى أهمية كبيرة كذلك لتعزيز الأمن السيبراني.
- (5) ساهم وجود بيئة مصرفية ومالية متطورة في التخفيف من حدة تأثير الجائحة على الشركات والأفراد، حيث لم يتأثر النظام المصرفي بالجائحة سلباً في عدد من الدول العربية، وحافظ على دوره في دعم الاقتصاد وتعزز ذلك بقيام المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بتقديم المساعدة والدعم لآليات التحويل المالي الرقمي. كما كان لوجود نظام مدفوعات متطور دوراً كبيراً في تسهيل الأعمال وتدفق الأموال وتحركها في النظام المالي مما انعكس إيجابياً على الاقتصاد الحقيقي.
- (6) كشفت الجائحة عن نقاط الضعف الهيكلية الاقتصادية التي كانت موجودة مسبقاً في هيكل كل دولة عربية قبل انتشار الجائحة، وأكدت ضرورة الإسراع في تنفيذ الاستراتيجيات والرؤى الاقتصادية المستقبلية، بالتالي سرّعت من جهود عدد من الدول العربية لتفعيل المستهدفات المتضمنة في الاستراتيجيات والرؤى الاقتصادية المستقبلية الهادفة إلى زيادة مستويات التنويع الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص ومساهمته في الاقتصاد الوطني بصورة أوسع خاصة في ظل التحديات التي

(53) المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزارات المالية العربية، (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، أبريل.

تواجه سلاسل الإمداد التي يشهدها العالم بسبب جائحة كوفيد-19 ومتحوراته، وتنفيذ تحولات هيكلية أوسع، ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية تساهم في تعزيز مرونة الاقتصاد ومواكبته للمتغيرات العالمية المتسارعة. كما أبرزت الجائحة ضرورة ان تلعب صناديق الثروة السيادية دوراً مهماً في تحقيق المستهدفات القومية، لا سيما تلك ذات الصلة بتسريع وتيرة التحول الرقمي، وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(7) **ضرورة الترتيب المبكر لاستراتيجيات الخروج من تدابير دعم التعافي، والتحسب لكيفية الخروج من الأوضاع الطارئة التي تتطلبها التطورات الصحية أو أي تطورات طارئة أخرى تجبر الحكومات على تبني حزم تحفيزية بسخ سيولة بحجم كبير وذلك لتجنب الآثار السالبة لتلك الإجراءات على استدامة السياسات الاقتصادية.**

(8) **الضرورة القصوى للعمل مستقبلاً على تعزيز المرونة الاقتصادية الكلية للاقتصاد، وإكساب الدول العربية منعة في مواجهة الصدمات، ومن ذلك أهمية تنوع القطاعات الاقتصادية، وتعزيز الأمن الغذائي، والمرونة الاجتماعية، وقدرة سوق العمل على التكيف، وتطوير التعليم والمهارات، ومرونة النظام المالي.**

(9) **أهمية الموائمة ما بين الاستراتيجيات قصيرة الأجل لدعم التعافي من الجوائح، والأزمات التي تستلزم سرعة الاستجابة لاحتياجات زيادة الوظائف ومستويات الدخل وتعزيز النشاط الاقتصادي قدر الإمكان وبأسرع وقت ممكن، مع الاحتياجات الأطول أجلاً لتحقيق النمو الشامل وأهداف التنمية المستدامة.**

(10) **أهمية التطوير المستمر لسياسات تحفيز الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام، بالإضافة إلى تحديد اللوائح والأنظمة الإدارية التي تنظم العمل عن بعد وتساهم في تعزيز الإنتاجية**

السياسة المالية

(1) **التحفيز المالي غير كافي بمفرده لدعم التعافي وتقوية القدرة على مواجهة الصدمات، فالتحفيز الاقتصادي قصير الأجل ليس العامل الوحيد الذي يُحدد الكيفية التي تتغلب بها الدول على الأزمات، كما أنه لن يؤثر على عملية التعافي بالقدر اللازم بمفرده. وقد كشفت الأزمة عن كيفية استفادة الدول مما قامت بالعمل على بنائه على المدى الطويل بما يشمل النظام المالي القوي، وارتفاع مستويات الرقمنة، ورأس المال البشري، وتوفر نظم إدارة جيدة، وشبكات قوية للأمان الاجتماعي، وكلها عوامل تساهمت في فعالية حزم التحفيز المالي لإعادة التعافي الاقتصادي وتسريع وتيرته.**

(2) **أهمية مواصلة إصلاحات تنويع الإيرادات العامة، حيث مكنت الإصلاحات الضريبية التي طبقتها بعض الدول العربية النفطية لا سيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من زيادة مستويات قدرة الحكومات على توفير الموارد الحكومية اللازمة لتغطية جانب من الموارد اللازمة للإنفاق على حزم التعافي الاقتصادي. بالتالي يكتسب الإصلاح الضريبي أهمية قصوى في هذه المرحلة في كافة الدول العربية بما يساعد على توسيع القاعدة الضريبية، وزيادة كفاءة نظم التحصيل الضريبي وبالتالي تقوية الحيز المالي.**

(3) **أهمية إعادة ترتيب أولويات الصرف واستغلالها الاستغلال الأمثل لتحقيق أعلى المكاسب، ويأتي على رأسها أهمية توجيه الانفاق الحكومي الرأسمالي نحو المشاريع ذات العائد الاستثماري المرتفع كالتعليم والبنية التحتية والخدمات السحابية والالكترونية، وأهمية العمل بوضع سقف على مستويات الانفاق الجاري.**

(4) **تعزيز الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل والتركيز على تفادي المخاطر والمحافظة على المركز المالي القوي للتعامل مع الصدمات الخارجية، من خلال تبني أطر متوسطة الأجل للمالية العامة تضمن مستهدفات تعزز القدرة على الاستدامة المالية تشمل من بينها تبني قواعد المالية العامة Fiscal Rules (وضع سقف على مستويات الانفاق العام، والعجز، وحدود قصوى للدين العام)، وسياسات لتقوية الإيرادات العامة من خلال تعزيز الإصلاح الضريبي بهدف تحقيق وفورات وفوائض مالية مستدامة واحتياطات حكومية يمكن اللجوء إليها في أوقات الأزمات.**

(5) **أهمية تعزيز القدرة على الصمود إزاء الصدمات الاقتصادية وضرورة بناء دولة قوية تتحلى بإرادة الإصلاح، وتعمل على انصهار مصالح الأفراد والفئات في المصلحة العامة من خلال التدخل على عدة مستويات بما يشمل: معالجة اختلالات السوق، ومنح تحفيزات للقطاعات ذات الأولوية سواء القائمة أو الواجب تطويرها، وحماية الفاعلين الاقتصاديين من الأسر والشركات، وتعميم برامج الحماية الاجتماعية للفئات الهشة، وضمان استمرارية حد أدنى من الجودة للخدمات الحكومية، ونشجيع مساهمة القطاع الخاص في هذه الخدمات الأساسية بما يعود بالنفع على المواطنين.**

(6) **تفادي مخاطر تقلبات أسعار النفط على أوضاع الموازنات العامة للدول العربية النفطية، من خلال التحول في آلية حساب الإيرادات النفطية في عملية التخطيط المالي للدولة من التوقعات المستقبلية لسعر النفط إلى الإيرادات الهيكلية النفطية والحد من الإنفاق المسامر للتذبذبات أسعار النفط وربط الإنفاق بالإيرادات الهيكلية.**

السياسة النقدية والاحترازية الكلية

(1) **الدور المهم للسياستين النقدية والاحترازية في التحييد الجزئي لآثار الصدمات الاقتصادية وتعزيز مستويات التعافي الاقتصادي، حيث تم الاستفادة من تفعيل أدوات هاتين السياستين بشكل فعال واستباقي بالاستفادة من منانة القطاع المالي في عدد من الدول العربية نظراً للمستويات المرتفعة لرأس المال والسيولة والتي كانت انعكاساً للتقدم الذي تم إحرازه خلال العقد الماضي في تعزيز المعايير التنظيمية للبنوك خلال فترة ما قبل الجائحة التي ساهمت في تعزيز قدرة القطاع المالي واستمرار قيامه بدوره في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية. وأظهرت الجائحة أهمية التدخل التنظيمي من قبل السلطات الرقابية في التخفيف من آثار الأزمة على قطاعات اقتصادية معينة من خلال استخدام أدوات السياسة التحوطية الكلية والجزئية.**

(2) **أهمية الاستمرار في عملية تطوير القطاع المصرفي والسعي بخطوات جادة لتعزيز رصانة هذا القطاع وتعميق متانته المالية من خلال استكمال العمل بالإطار الكامل لإصلاحات بازل III، وانطلاقاً من مبدأ أن المصارف تعد شريكاً رئيساً في عملية التنمية الاقتصادية وهو ما يستلزم أهمية السعي نحو إعادة بناء الهوامش الوقائية للسيولة ورأس المال التي تم اللجوء إليها كلياً أو جزئياً لمواجهة الأزمة، ومضي الدول العربية قدماً في استكمال تطبيق متطلبات بازل III وفق البرنامج الزمني الموضوع لتنفيذ هذه الإصلاحات والذي يأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجه القطاع المصرفي نتيجة لجائحة كوفيد-19.**

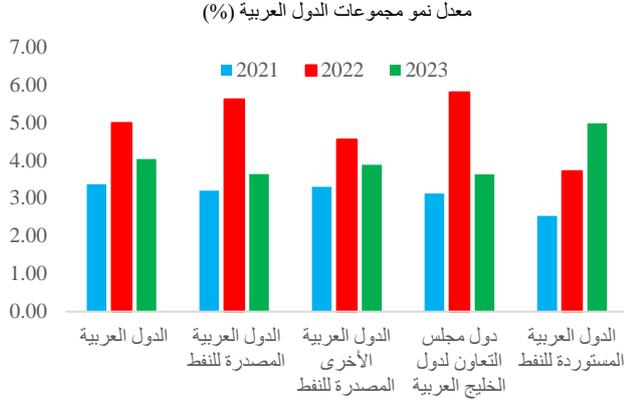
(3) **أهمية تفعيل دور أدوات السياسة النقدية غير التقليدية في تخفيض تكلفة الاقتراض للقطاعات الاقتصادية لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي، تلك الأدوات التي لعبت دوراً مهماً في تجاوز جانب من النداءات الناتجة عن الجائحة خاصة بعدما وصلت معدلات الفائدة إلى مستويات منخفضة، ومن ثم أصبحت الأدوات غير التقليدية بسرعة جزءاً طبيعياً من أدوات السياسة النقدية الرئيسية للبنوك المركزية.**

(4) **أهمية الاستمرار في إنجاز اختبارات الضغط الكلية والقطاعية، حيث مكنت تلك الاختبارات الهيئات الرقابية بشكل متواصل من قياس مدى تأثر منانة البنوك بالصدمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-19 واتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من تداعياتها، إضافة إلى أهمية إعادة جدولة الديون المتعثرة ودراسة إمكانية تطهير محفظة القروض البنكية.**

(5) **تسريع وثيرة رقمنة الخدمات المالية من خلال وضع الأطر القانونية والتنظيمية الملانمة لرقمنة الخدمات المالية بما ينعكس على تخفيض كلفتها ومن ثم قدرة كافة شرائح السكان على استخدامها والاستفادة منها خاصة في أوقات الأزمات، مع ضرورة التحوط على الأخص من المخاطر الناجمة عنها ويأتي على رأسها المخاطر السيبرانية.**

شكل رقم (2): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2022 و2023 اتجاهات النمو الاقتصادي

.. وسط تباين متوقع لمعدلات النمو بحسب مجموعات الدول العربية المختلفة خلال أفق التوقع



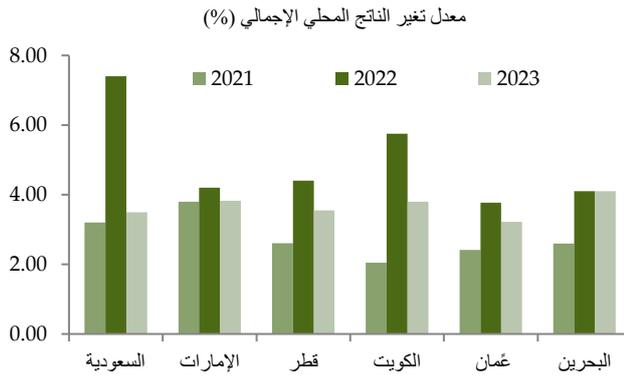
المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي

تشير التقديرات إلى ارتفاع نمو الاقتصادات العربية إلى نحو 5.0 في المائة في عام 2022، وتراجع وتيرة النمو إلى 4.0 في المائة في عام 2023
معدل نمو الدول العربية كمجموعة (%)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي

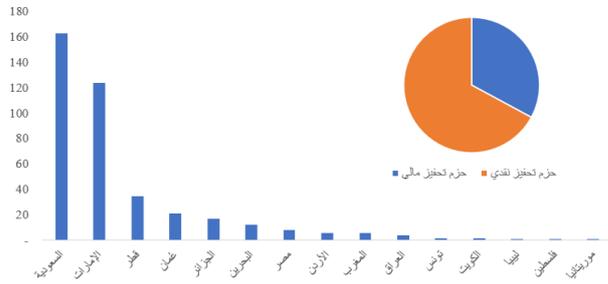
.. حيث يتوقع تسجيل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نمواً قوياً بنسبة 5.8 في المائة في عام 2022، وانخفاضه إلى 3.6 في المائة عام 2023



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي

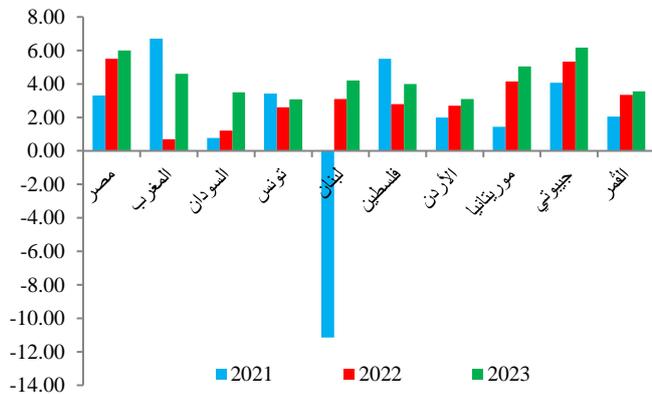
بما يعكس محصلة تأثير عدد من العوامل من بينها استمرار جائحة كوفيد-19، وتأثير التطورات العالمية، والأثر المخفف لتلك التداعيات من خلال حزم التحفيز المالي المتوقع الاستمرار في تبنيها في عدد من الدول

القيمة التراكمية لحزم التحفيز المتبناة في الدول العربية خلال الفترة (2020-2022) (مليار دولار)



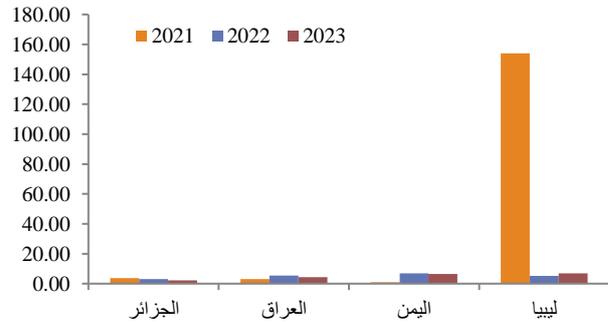
المصدر: مصادر رسمية

قيما يتوقع تحقيق الدول العربية المستوردة للنفط وتيرة نمو معتدلة بحدود 3.7 في المائة في عام 2022، وارتفاعه إلى 5.0 في المائة في عام 2023
معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي

قيما يتوقع تسجيل الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط نمواً بنسبة 4.6 و3.9 في المائة في عام 2022 و2023
معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2022 و2023 اتجاهات تطور الأسعار المحلية

من المتوقع ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية في عام 2022 بما يعكس تأثير التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد الدولية، والارتفاعات المسجلة في أسعار السلع الزراعية والصناعية ومواد الطاقة نتيجة للتطورات العالمية الأخيرة، علاوة على تأثير الزيادة في مستويات الطلب الكلي، ورفع معدلات ضرائب الاستهلاك في بعض الدول العربية، والبدء بفرضها في دول عربية أخرى، وأثر التمرير الناتج عن انخفاض قيمة بعض العملات العربية مقابل العملات الرئيسية، وتأثير عوامل تضخمية أخرى تتباين من دولة عربية لأخرى ليسجل معدل التضخم للدول العربية كمجموعة نحو 7.5 في المائة في عام 2022 مقارنة مع نحو 5.7 في المائة في عام 2021، فيما يتوقع تراجع نسبي لمعدل التضخم في عام 2023 ليسجل 7.0 في المائة.

الدول العربية المصدرة للنفط

بالمائة مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، انعكاساً لزيادة أسعار كل من مجموعة النقل كنتيجة أساسية لارتفاع أسعار البنزين بنسبة 26.3 في المائة، الأمر الذي كان له التأثير الأكبر في زيادة معدل التضخم على أساس سنوي خلال الشهر المذكور، حيث إن الوزن النسبي لقسم النقل يمثل نحو 13 بالمائة من سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين. كما ارتفعت أسعار كل من مجموعة الأغذية والمشروبات، وتأثيرات وتجهيزات المنزل، والتعليم، والمطاعم والفنادق، والترفيه. بينما تراجعت أسعار كل من مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، والملابس والاحذية (54).

على صعيد هذه المجموعة من الدول، يتوقع أن يسجل المستوى العام للأسعار خلال عام 2022 زيادة قدرها حوالي 8.5 في المائة كنتيجة لتوقع ارتفاع معدل التضخم في مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط ليلعب حوالي 11.4 في المائة خلال عام 2022. فيما يتوقع بقاء معدل التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معتدلاً بحدود 2.2 في المائة بالنسبة للتوقعات في عام 2023، فيتوقع أن يسجل معدل التضخم بدول المجموعة حوالي 8.9 في المائة.

فيما يلي عرض للتطورات المتوقعة على مستوى المجموعات الفرعية المتضمنة.

أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يتوقع أن يتأثر معدل التضخم ببعض دول المجموعة بالتغيرات في الأسعار العالمية للنفط والغذاء، كنتيجة للتطورات العالمية. وكذا بتأثير قيام بعض دول المجموعة بزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة أو البدء في العمل بها.

كنتيجة للتطورات السابقة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم بدول المجموعة حوالي 2.2 في المائة خلال عام 2022، وفيما يخص عام 2023 فمن المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى نحو 2.4 بالمائة.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في السعودية، شهد شهر فبراير من عام 2022 ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بمعدل بلغ نحو 1.6

جاء ذلك في ضوء الموجة التضخمية العالمية الناتجة عن مجموعة من العوامل منها ما هو متعلق بسلاسل الإمداد العالمية، ومنها ما هو متعلق بأثر حزم التحفيز المتبنية من قبل الحكومات لدعم الطلب الكلي. عليه، من المتوقع أن تتأثر معدلات التضخم في المملكة من خلال ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة، وأثر تصحيح أسعار الديزل محلياً، إلا أن تلك الارتفاعات من المتوقع أن تكون أقل حدة مما كانت عليه في عام 2021 نظراً لتلاشي الأثر الحسابي لقرار رفع ضريبة القيمة المضافة في منتصف عام 2020.

كمحصلة للتطورات سالفة الإشارة، يتوقع خلال عام 2022 أن يبلغ معدل التضخم حوالي 1.3 في المائة. وفيما يخص عام 2023، من المتوقع أن يسجل معدل التضخم نحو 2.0 في المائة.

في الإمارات، ارتفع المستوى العام للأسعار خلال شهر ديسمبر 2021 بنحو 2.5 في المائة، مقارنة بشهر ديسمبر من العام السابق. جاء ذلك كنتيجة لارتفاع أسعار كل من مجموعة الأغذية والمشروبات، والنقل، والتبغ، والملابس

(54) الهيئة العامة للإحصاء، السعودية، (2022)، "الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، فبراير.

في **البحرين**، زاد المستوى العام للأسعار بنحو 3.1 في المائة على أساس سنوي خلال شهر يناير من عام 2022 في ظل ارتفاع أسعار السلع المتضمنة في كل من مجموعة الطعام والمشروبات، والتبغ، والمطاعم والفنادق، والنقل، السكن والمياه والكهرباء والغاز⁽⁵⁷⁾.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2022 و2023، يتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بالزيادة في ضريبة القيمة المضافة من 5 في المائة إلى 10 في المائة مع بداية عام 2022، إضافة إلى أثر ارتفاع أسعار الشحن البحري. وكذا أثر ارتفاع أسعار بعض السلع خاصة السكر والبن والقمح والورق والخشب كنتيجة للتطورات التي يمر بها العالم.

كمحصلة لتلك التطورات، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2022 نحو 2.5 بالمائة. أما بالنسبة لعام 2023 فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.2 بالمائة.

في **عمان**، ارتفع معدل التضخم السنوي خلال شهر فبراير 2022 بنحو 3.28 في المائة، مقارنة بالشهر المناظر من عام 2021. جاء ذلك نتيجة لارتفاع أسعار كل من مجموعة المواد الغذائية والمشروبات، والتبغ، والملابس والأحذية، والسكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، والاثاث، والصحة، والنقل، والتعليم، والترفيه، والمطاعم والفنادق، والسلع والخدمات المتنوعة⁽⁵⁸⁾.

أما على مستوى التوقعات خلال عامي 2022 و2023، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 4.4 في المائة خلال عام 2022، وحوالي 3.5 في المائة خلال 2023.

ب) الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط

يتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بدول المجموعة بالارتفاع الذي تشهده الأسعار العالمية للنفط والسلع الأولية خاصة الغذائية منها. ذلك بالإضافة إلى تأثير الإنتاج الزراعي، وبالتالي المعروض من السلع الغذائية، بالظروف المناخية.

كمحصلة للتطورات سالفة الإشارة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في دول المجموعة حوالي 11.4 في المائة خلال عام 2022، وبالنسبة لعام 2023 يتوقع أن يبلغ نحو 11.8 بالمائة.

في ضوء ما سبق، يعرض الجزء التالي توقعات اتجاهات المستوى العام للأسعار في دول المجموعة.

في **الجزائر**، سجل معدل التضخم السنوي في شهر يناير 2022 نحو 9.03 في المائة مقارنة بالشهر المناظر من

والأحذية، والتجهيزات والمعدات المنزلية، والصحة، والترفيه، والمطاعم والفنادق، والاتصالات. في حين تراجعت أسعار كل من مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، والتعليم⁽⁵⁵⁾.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2022 و2023، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.7 في المائة خلال عام 2022، ونحو 2.5 في المائة خلال عام 2023.

في **قطر**، سجل شهر فبراير 2022 زيادة في المستوى العام للأسعار بلغت نحو 3.9 بالمائة وذلك مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، كمحصلة لارتفاع أسعار مجموعات كل من الترفيه والثقافة، والغذاء والمشروبات، والنقل، والسلع والخدمات الأخرى، ومجموعة الملابس والأحذية، ومجموعة السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، والتعليم، والاثاث والأجهزة المنزلية، والاتصالات.

بينما انخفضت أسعار كل من مجموعتي الصحة، والمطاعم والفنادق، هذا وقد استقرت مجموعة التبغ عند نفس المستوى⁽⁵⁶⁾.

فيما يخص التوقعات خلال عام 2022، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 4.3 في المائة خلال عام 2022، أما بالنسبة لعام 2023 فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.5 بالمائة.

في **الكويت**، بلغ معدل التضخم السنوي حوالي 4.3 في المائة خلال شهر يناير 2022. جاء ذلك نتيجة لارتفاع أسعار كل من مجموعة الأغذية والمشروبات، والملابس والأحذية، وخدمات السكن، والاثاث، والصحة، والنقل، والاتصالات، والثقافة والترفيه، والتعليم، والمطاعم، والفنادق.

تشهد معدلات التضخم المحلي بالكويت ضغوطاً كنتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل رئيس، إضافة إلى تزايد الضغوط من بعض العوامل الأخرى المرتبطة بسلاسل التوريد، وانتعاش الإنفاق الاستهلاكي بعد الإغلاق على خلفية جائحة كوفيد-19. ذلك بالإضافة إلى الآثار الناتجة عن النداءات الأخيرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتأثيراتها على أسعار السلع الأساسية.

في ضوء التطورات المذكورة، يتوقع أن يسجل معدل التضخم في عام 2022 نحو 4.2 في المائة، ونحو 3.8 بالمائة في عام 2023.

(57) هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية، (2022)، "مؤشر أسعار المستهلك"، يناير.

(58) المركز الوطني للإحصاء، عمان، (2022)، "النشرة الإحصائية الشهرية"، مارس.

(55) المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، الامارات، (2021)، "الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، ديسمبر.

(56) جهاز التخطيط والإحصاء، قطر، (2022)، "الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، فبراير.

التضخم العالمية، وأسعار النفط الخام الأمر الذي سينعكس مباشرةً على الاقتصاد الليبي، حيث تعتمد ليبيا على الواردات في تلبية أكثر من 80 في المائة من الطلب الكلي⁽⁶¹⁾.

في اليمن، كنتيجة لاستمرار التطورات الداخلية، بالإضافة إلى تداعيات جائحة كوفيد-19، يتوقع أن يواصل معدل التضخم تحقيق معدلات مرتفعة خلال عامي 2022 و2023.

2. الدول العربية المستوردة للنفط

من المتوقع أن يستمر الارتفاع بمعدلات التضخم في هذه المجموعة من الدول كنتيجة لتأثير التطورات الدولية على المستوى العام للأسعار العالمية للنفط، والسلع الأولية خاصة النفط والغذاء. ذلك إضافة إلى الضغوطات التضخمية الناتجة عن تراجع قيمة العملات المحلية لبعض هذه الدول مقابل العملات الرئيسية وأثرها على ارتفاع التضخم المستورد نظراً للاعتماد النسبي على السلع المستوردة في عدد من دول المجموعة.

كمحصلة للتطورات المذكورة، من المتوقع في عام 2022 أن يبلغ معدل التضخم في دول المجموعة باستثناء كل من لبنان والسودان نحو 6.6 في المائة. وفيما يخص عام 2023 فيتوقع انخفاض معدل التضخم بدول المجموعة ليبلغ حوالي 5.2 في المائة في عام 2023.

في ضوء ما سبق، يعرض الجزء التالي توقعات اتجاهات المستوى العام للأسعار في دول المجموعة.

في مصر، ارتفع المستوى العام للأسعار خلال شهر فبراير 2022 بحوالي 5.1 بالمائة وذلك بالمقارنة مع الشهر المقابل من عام 2021. جاء ذلك كنتيجة لارتفاع أسعار كل من مجموعة الأغذية والمشروبات، والتبغ، والملابس والأحذية، والمسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود، والأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية، والصحة، والنقل، والاتصالات، والثقافة، والتعليم، والمطاعم والفنادق⁽⁶²⁾.

هذا، ومن المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار في مصر بالتغيرات في الأسعار العالمية للمواد الأولية وخاصة النفط والسلع الغذائية، كنتيجة للتطورات التي يشهدها العالم. إضافة إلى الضغوط التي يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية، كنتيجة لتراجع الموارد من النقد الاجنبي، وأثرها في تراجع قيمتها الأمر الذي يؤثر على

عام 2021، كمحصلة لزيادة أسعار مجموعات كل من الأغذية والمشروبات، والملابس والأحذية، والأثاث، والصحة، والنقل والاتصالات، والتعليم والثقافة والترفيه⁽⁵⁹⁾.

يتوقع خلال عامي 2022 و2023 أن يتأثر المستوى العام للأسعار بعدد من العوامل الإقليمية والدولية والمحلية. فعلى المستوى الدولي والإقليمي، سيتأثر المستوى العام للأسعار بارتفاع أسعار المواد الأساسية في الاسواق الدولية كنتيجة للظروف التي يمر بها العالم، وكذا ظروف ارتفاع معدلات التضخم لأبرز الشركاء التجاريين للجزائر. أما بالنسبة للعوامل المحلية المؤثرة على مستويات التضخم بالجزائر فتشمل التحديات المرتبطة بالحاجة إلى تنظيم الأسواق الداخلية، وكذا تذبذب الظروف المناخية الذي يؤثر على الإنتاج الفلاحي ومستويات المعروض من السلع الغذائية بالسوق المحلي.

كمحصلة للتطورات السابقة، يتوقع أن يرتفع معدل التضخم في الجزائر إلى نحو 7.7 في المائة خلال عام 2022، ويزداد ليصل إلى حوالي 8.8 في المائة خلال عام 2023.

في العراق، ارتفع المستوى العام للأسعار خلال شهر فبراير 2022 ليصل إلى حوالي 5.1 في المائة وذلك مقارنة بالشهر المناظر من عام 2021. جاء ذلك كنتيجة لارتفاع أسعار كل من مجموعة الأغذية والمشروبات، والتبغ، والملابس والأحذية، والسكن، والتجهيزات والمعدات المنزلية، والصحة، والنقل، والاتصالات، والتعليم، والمطاعم والفنادق، بينما تراجعت أسعار مجموعة الترفيه⁽⁶⁰⁾. بالنسبة لمعدل التضخم الأساسي السنوي خلال شهر فبراير 2022، فقد ارتفع إلى 4.6 في المائة.

هذا، ويتوقع تأثر المستوى العام للأسعار في العراق خلال عامي 2022 و2023 بارتفاع أسعار المواد الأولية وخاصة الغذائية منها، نتيجة للتطورات العالمية، وذلك نظراً لاستناد الاقتصاد العراقي على الواردات في تلبية احتياجات الطلب المحلي.

انعكاساً للتطورات المذكورة، من المتوقع أن يسجل معدل التضخم حوالي 7.0 بالمائة خلال عام 2022، ونحو 6.2 في المائة خلال عام 2023.

فيما يخص ليبيا، تشير التقديرات الأولية إلى أنه من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2022 حوالي 8.0 في المائة. بالنسبة لعام 2023 فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 6.2 بالمائة. يُعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات

(61) مصرف ليبيا المركزي، (2022)، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي - الإصدار السادس عشر"، أبريل.

(62) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، (2022)، "النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين"، فبراير.

(59) الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، (2022)، "تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك"، يناير.

(60) وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، (2022)، "تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك"، فبراير.

2023. ويعود هذا بالأساس للآثار الناجمة عن ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية والزيادات المحتملة في أسعار الطاقة وتواصل الضغوطات على ميزان المدفوعات وسعر صرف الدينار، خاصة في ظل التراجع النسبي للقيود المفروضة لتجاوز تداعيات الجائحة والانتعاش التدريجي في الطلب.

انعكاساً للتطورات المذكورة سابقاً، من المتوقع وفق أحدث تقديرات للبنك المركزي التونسي أن يصل معدل التضخم إلى نحو 6.5 بالمائة في عام 2022، وإلى حوالي 6.3 في المائة في عام 2023⁽⁶⁴⁾.

بالنسبة للمغرب، ارتفع معدل التضخم في شهر فبراير 2022 ليصل إلى نحو 3.6 في المائة مقارنة بالشهر المماثل من عام 2021، كحصوله لارتفاع كل من المواد الغذائية والمشروبات والتبغ. كما زادت أسعار المواد غير الغذائية، مثل الملابس والأحذية، والسكن وملحقاته، والأثاث، والنقل، والترفيه، والتعليم، والمطاعم، والفنادق.

فيما يتعلق بالتضخم الأساسي، فقد بلغ حوالي 3.5 في المائة خلال شهر فبراير من عام 2022 بالمقارنة مع الشهر المماثل من العام السابق⁽⁶⁵⁾.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2022 و2023، فمن المتوقع تزايد الضغوط التضخمية الخارجية التي نشأت في عام 2021، المتوقع استمرارها في النصف الأول من عام 2022. من جهة أخرى، من أبرز العوامل التي من الممكن أن تؤثر على تطورات الأسعار المحلية، التحسن المتوقع في دورة الطلب الداخلي والانخفاض المتوقع لسعر الصرف الفعلي الحقيقي⁽⁶⁶⁾.

في ضوء ما سبق ذكره، ووفقاً لتوقعات بنك المغرب، من المتوقع أن يسجل معدل التضخم في عام 2022 حوالي 4.7 في المائة، قبل أن يتراجع إلى 1.9 في المائة في عام 2023. ويرتقب أن يرتفع مكونه الأساسي إلى 4.7 في المائة قبل أن يتباطأ إلى 2.6 في المائة⁽⁶⁷⁾.

في الأردن، ارتفع معدل التضخم خلال شهر فبراير من عام 2022 ليسجل نحو 1.95 بالمائة، جاء ذلك كحصوله لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية، والملابس، والسكن وملحقاته، والنقل، والترفيه، والتعليم، والمطاعم، والفنادق. بينما تراجعت أسعار مجموعة الصحة⁽⁶⁸⁾.

المستوى العام للأسعار في السوق المحلي وخاصة تلك المستوردة من الخارج.

كمحصلة للتطورات سالفة الإشارة، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في مصر ليسجل حوالي 8.5 في المائة خلال عام 2022. بالنسبة لعام 2023، فمن المتوقع تراجع نسبي لمعدل التضخم إلى نحو 7.2 في المائة.

في تونس، شهد شهر يناير 2022 ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى نحو 6.7 بالمائة مقارنة بالشهر المناظر له من العام السابق. جاء ذلك الارتفاع للشهر الرابع على التوالي حيث بلغ نحو 6.6 بالمائة خلال شهر ديسمبر، و6.4 في المائة خلال شهر نوفمبر و6.3 في المائة خلال شهر أكتوبر 2021. بما يعكس بصفة أساسية ارتفاع أسعار كل من مجموعة المواد الغذائية، والتبغ، وأسعار الأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية.

بالنسبة لمعدل التضخم الأساسي، الذي يُستثنى منه أسعار مجموعة التغذية والطاقة والسلع المحدد أسعارها إدارياً، فقد بلغ نحو 6.5 في المائة خلال شهر يناير من عام 2022⁽⁶³⁾.

فيما يتعلق بالتوقعات خلال عامي 2022 و2023، من المتوقع أن تساهم الضغوط التضخمية الحالية والمنتظرة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، في تسارع نسق تطور المكونات الرئيسية لمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الفترة القادمة. على وجه الخصوص، يتوقع أن تظل معدلات التضخم للمواد الغذائية الطازجة عند مستويات مرتفعة، نتيجة لتراجع الإنتاج الفلاحي بسبب تواصل الجفاف على مدى السنوات الماضية، وتشديد القيود على مياه الري وزيادة في تكاليف الإنتاج (المدخلات والطاقة). وعلى مستوى أسعار المواد المحدد أسعارها إدارياً التي تمثل نحو 26.5 بالمائة من سلة الاستهلاك، سوف تؤثر الإجراءات المتضمنة في قانون المالية لعام 2022 والتوجه العام لخفض الإنفاق بشكل عام، ومزيد من التحكم في نفقات الدعم بشكل خاص على أسعار المواد الأساسية ومنتجات الطاقة وغيرها خلال السنوات القادمة.

أما بالنسبة للتضخم الأساسي، المحتسب عن طريق مؤشر الأسعار عند الاستهلاك "دون اعتبار المواد الغذائية الطازجة والسلع المحدد أسعارها إدارياً"، فمن المنتظر أن يواصل مساره التصاعدي التدريجي حتى منتصف

(63) احصائيات تونس، تونس، (2022)، "مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي"، يناير.

(64) البنك المركزي التونسي، (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي - الإصدار السادس عشر"، أبريل.

(65) المندوبية السامية للتخطيط، المغرب، (2022)، "الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك"، فبراير.

(66) بنك المغرب، (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي - الإصدار السادس عشر"، أبريل.

(67) بنك المغرب، (2022). "بيان صحفي لاجتماع لجنة السياسة النقدية"، مارس.

(68) دائرة الإحصاءات العامة، الأردن، (2022). "مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، فبراير.

أسعار السلع والخدمات كافة. كما كان لرفع الدعم عن الوقود والنفط انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على أسعار السلع من خلال زيادة تكلفة النقل والمواد الخام. إضافة إلى زيادة العملة المتداولة بالليرة اللبنانية لتغطية سحب الودائع بالعملات الأجنبية، وتمويل نفقات الدولة بما أدى إلى ضغوطات تضخمية مدفوعة بعوامل جذب الطلب بالتالي تراجع قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار.

أما على الصعيد الخارجي، أثرت جائحة كوفيد-19 بشدة على الاقتصاد العالمي، وعلى مستويات الأسعار العالمية حيث سجل مؤشر أسعار النفط (الطاقة) و مؤشرات المشروبات الخفيفة و السلع الغذائية ارتفاع سنوي ملحوظ في عام 2021. علاوة على تأثير الضغوطات التضخمية الناتجة عن الزيادة في مستويات الطلب العالمي والتجارة الدولية ما شكّل ضغطاً استثنائياً على الموارد العالمية، وعلى جانب العرض وسلاسل الامداد الدولية. ومع ظهور المتحورات الجديدة والتطورات الدولية الأخرى من المتوقع استمرار هذه الزيادة في الأسعار، سينعكس ذلك على كلفة الاستيراد والانتاج المحلي وبالتالي على التضخم المدفوع بعوامل دفع التكلفة.

في حال زيادة الضرائب والرسوم المرتقبة في موازنة 2022، سيشهد الاقتصاد اللبناني ارتفاعاً إضافياً للأسعار في ظل التحديات التي تواجه القطاعات الرئيسية التي تعد بمثابة المحركات الرئيسية للنمو والاستثمار⁽⁷⁰⁾.

في ضوء ما سبق، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 160 في المائة في عام 2022، وبالنسبة لعام 2023 فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 110 في المائة.

في **السودان**، في ظل الظروف والتطورات الداخلية التي تمر بها البلاد، وذلك بالإضافة إلى الأثر الناتج عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغذاء، من المتوقع أن يظل المستوى العام للأسعار عند مستويات مرتفعة خلال عامي 2022 و2023.

في **فلسطين**، ارتفع المستوى العام للأسعار خلال عام 2021 ليصل إلى نحو 1.2 في المائة، على ضوء تسارع مستويات الطلب المحلي بشكل يفوق مستويات العرض، إلى جانب ارتفاع تكاليف الشحن الدولي وأسعار الواردات السلعية وتحديد أسعار المواد الغذائية والوقود، ومن المتوقع ارتفاعه إلى 1.7 في المائة في عام 2022، وإلى 1.5 في المائة في عام 2023.

في **موريتانيا**، سجل معدل التضخم السنوي خلال شهر فبراير 2022 حوالي 6.1 في المائة مقارنة بالشهر

هذا، وقد كان أثر الموجة التضخمية العالمية التي شهدها العالم خلال عام 2021 محدوداً على الأسعار المحلية وأقل بكثير من المتوقع، إذ لم يتجاوز معدل التضخم 1.35 في المائة. جاء ذلك بفضل العديد من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، ومن أبرزها اعتماد سقوف لكلفة نقل البضائع المستوردة لغايات احتساب الضرائب والرسوم الجمركية حتى نهاية عام 2021. حيث تم مؤخراً تمديد هذا القرار حتى نهاية شهر مارس من عام 2022. كما تم منع تصدير المواد الغذائية الأساسية وإعطاء الأولوية للسوق المحلي، وكذا تثبيت الأسعار حتى نهاية عام 2021.

فيما يخص التوقعات خلال عامي 2022 و2023، من المتوقع أن تبقى توقعات التضخم خلال العامين المذكورين ضمن مستويات معتدلة ومتسقة مع وتيرة تعافي النشاط الاقتصادي، إلا أنها ستشهد ارتفاعاً في ظل ارتفاع أسعار النفط والغذاء في الأسواق العالمية.

في ضوء التطورات المذكورة، يتوقع ارتفاع معدل التضخم بالأردن خلال عامي 2022 و2023 ليسجل مستويات تدور حول 2.5 بالمائة⁽⁶⁹⁾.

أما في **لبنان**، فقد بلغ معدل التضخم السنوي لشهر يناير 2022، مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، حوالي 239.7 بالمائة، حيث ارتفعت أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والملابس والأحذية، والمسكن وملحقاته، والأثاث والتجهيزات المنزلية، والصحة، والنقل، والتعليم، والاتصالات، والمطاعم والفنادق، والمواد الغذائية.

هذا، وبحسب أحدث أرقام إدارة الإحصاء المركزي، فقد بلغ معدل التضخم السنوي 154.8 في المائة خلال عام 2021، مقارنةً مع نحو 84.9 في المائة في عام 2020. أما الارتفاع الأكبر في الأسعار فسُجل في مجموعات النقل، والمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية، والمطاعم والفنادق والأثاث والتجهيزات المنزلية.

من ناحية أخرى، أظهرت أيضاً نتائج استطلاع الأوضاع الاقتصادية الذي يقوم به مصرف لبنان للفصل الثالث 2021 هذا المنحى التصاعدي لمستوى الأسعار حيث وصلت أسعار التجزئة إلى مستويات مرتفعة في الفصل الثالث من هذا العام، إذ أشار 79 بالمائة من أصحاب المؤسسات التجارية التي تمت مقابلتهم إلى ارتفاع في أسعار المبيعات مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

أما العوامل التي أدت إلى استمرار المنحى التصاعدي للأسعار فهي عديدة أبرزها رفع الدعم عن المواد الأساسية (المحروقات، مواد غذائية، ادوات و مستلزمات طبية) وتأثيره على سعر الصرف مما أدى إلى زيادة إضافية في

(70) مصرف لبنان، (2022)، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار السادس عشر"، أبريل.

(69) البنك المركزي الأردني، (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار السادس عشر"، أبريل.

في **جيبوتي**، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2022 نحو 3.4 بالمائة. فيما يتعلق بعام 2023، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.8 بالمائة.

في **الصومال**، يتوقع أن يسجل معدل التضخم حوالي 4.1 في المائة خلال عام 2022. في حين من المتوقع خلال عام 2023 أن يصل التضخم إلى نحو 3.5 في المائة.

في **القمر**، من المتوقع أن يسجل معدل التضخم نحو 4.2 بالمائة في عام 2022. بالنسبة لعام 2023 من المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى نحو 3.1 بالمائة.

المناظر من عام 2021⁽⁷¹⁾. فقد ارتفعت أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والملابس، والسكن والمياه والغاز والكهرباء والمحروقات، والأثاث، والصحة، والنقل، والترفيه والثقافة، والتعليم، والمطاعم. في حين تراجعت أسعار كل من التبغ، والاتصالات.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2022 و2023، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 4.2 في المائة خلال عام 2022. وفيما يخص عام 2023، فينتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 3.1 في المائة.

(71) الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي، موريتانيا، (2022). "المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك"، فبراير.

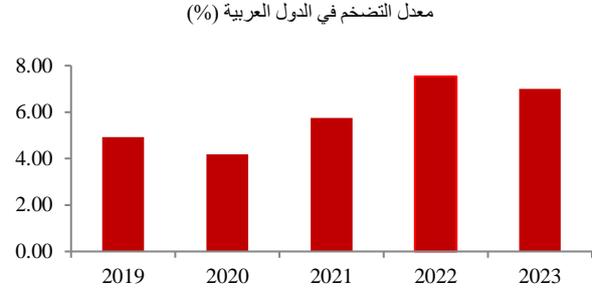
شكل رقم (3): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2022 و2023 اتجاهات تطور الأسعار المحلية

من المتوقع ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية المصدرة للنفط إلى قرابة نحو 8.5 و8.9 في المائة خلال أفق التوقع



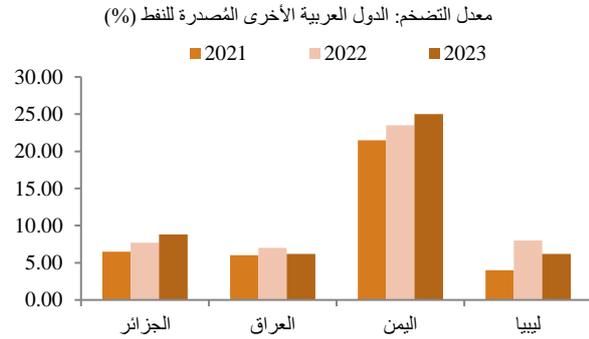
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

من المتوقع ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية* إلى 7.5 في المائة في عام 2022، بفعل تداعيات جائحة كوفيد-19 والتطورات العالمية، وتراجعها إلى نحو 7.0 في المائة في عام 2023



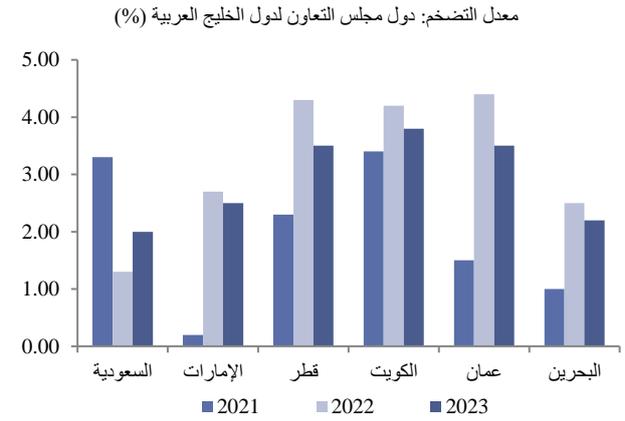
* باستثناء لبنان والسودان
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

في حين من المتوقع بقاء التضخم في مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط عند مستويات مرتفعة تبلغ 11.4 و11.8 في المائة خلال عامي 2022 و2023 على التوالي بفعل التطورات الداخلية وزيادة مستويات الاعتماد على الواردات



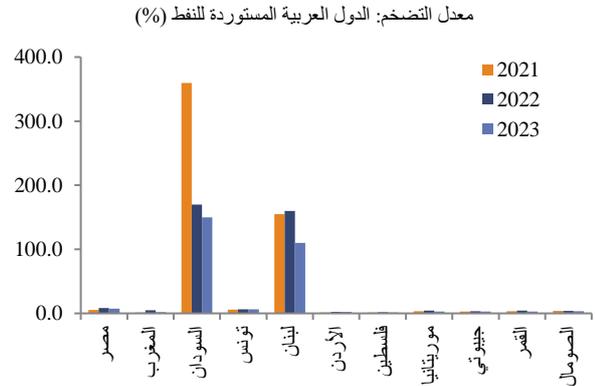
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

فيما يتوقع بقاء التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عند مستويات معتدلة تتراوح ما بين 2.2 - 2.4 في المائة خلال أفق التوقع



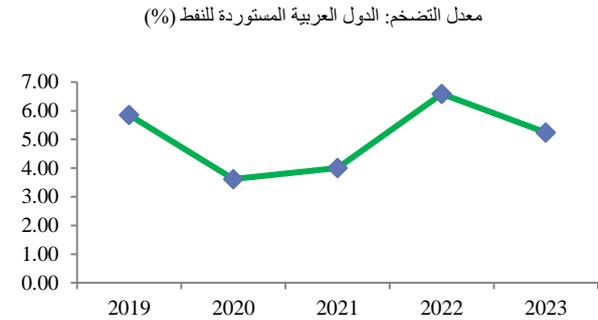
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

حيث ستتهجه معدلات التضخم نحو الانخفاض في عدد من دول المجموعة مقارنة بالمستويات القياسية المسجلة عام 2020



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

في حين يتوقع ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية المستوردة للنفط* في عام 2022 لتسجل 6.6 في المائة، وانخفاضها نسبياً إلى 5.2 في المائة في عام 2023



* باستثناء لبنان والسودان
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2022 و2023 التطورات النقدية والمصرفية

تلعب السياسة النقدية دوراً مهماً في التصدي للصدمات الاقتصادية وامتصاص أثارها المختلفة على الاقتصاد الكلي من خلال تفعيل أدوات السياسة النقدية لضبط الأوضاع النقدية وتعزيز متانة القطاع المالي الذي يلعب دوراً مقدراً في التخفيف من حدة تداعيات الجائحة في عدد من الدول العربية وتمكينه من القيام بدوره في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية.

نظراً لظهور متحور "أوميكرون"، من المتوقع أن تتأثر توجهات النمو العالمي في المرحلة المقبلة نتيجة لفرض قيود على حركة البضائع ورؤوس الأموال واستمرار التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد وكلها عوامل من شأنها رفع معدلات التضخم، وهو ما يستلزم استجابة المصارف المركزية في عدد من الدول المتقدمة والنامية من خلال فرض سياسات نقدية انكماشية بغرض تقييد الأوضاع النقدية. زاد من أهمية تلك التوجهات التطورات العالمية الأخيرة التي نتج عنها ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

إن بدء التوجه نحو تشديد السياسة النقدية الانكماشية على مستوى الاقتصادات المتقدمة، لا سيما من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من خلال رفع أسعار الفائدة الرئيسية، من شأنه التأثير على تدفقات رؤوس الأموال، وأسعار الصرف وأوضاع المالية العامة، والاستقرار المالي في الاقتصادات الناشئة والنامية خاصة مع الزيادة الكبيرة في مستويات الديون خلال العامين الماضيين جراء السياسات المالية التوسعية الهادفة إلى مجابهة جائحة كوفيد-19، والحد من تداعياتها على الاقتصادات المتقدمة والناشئة والدول النامية.

الجدير بالذكر أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قام برفع سعر فائدة السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس في منتصف شهر مارس 2022، وهو ما انعكس على أسعار الفائدة في عدد من الدول العربية التي تثبت قيمة عملاتها مقابل الدولار الأمريكي حيث اتجهت المصارف المركزية في هذه الدول إلى مواكبة هذا القرار. ومن المتوقع استمرار التوجه نحو تقييد السياسة النقدية في الدول العربية خلال أفق التوقع لا سيما فيما يتعلق بالدول التي تتبنى نظم أسعار الصرف الثابت في ظل التوقعات التي تشير إلى توجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى إجراء ست جولات رفع لأسعار الفائدة خلال عام 2022 لترتفع الفائدة الأمريكية إلى 1.9 في المائة، واستمرار ارتفاعها في عام 2023 لتصل إلى 2.8 في المائة بحسب توقعات اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة للمجلس. كما ستدفع الضغوطات التضخمية الأخيرة البنوك المركزية في الدول العربية التي تتبنى نظاماً مرناً لسعر الصرف إلى التوجه كذلك نحو تقييد السياسة النقدية خلال أفق التوقع، فيما ستحرص البنوك المركزية على استمرار العمل بتدابير السياسة النقدية غير التقليدية الهادفة إلى دعم النمو والتشغيل.

فيما يتعلق بتطورات أسعار الصرف، ركزت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهودها على تبني السياسات الرامية إلى تكريس الاستقرار النسبي لسعر صرف العملات العربية مقابل العملات الأجنبية الرئيسية بما يساهم في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة. في حين واصلت دول عربية الاستفادة من تحرير سوق النقد الأجنبي مما أدى إلى زيادة تنافسية السلع والخدمات وتحسين موقف ميزان المعاملات الجارية، فيما عملت دول عربية أخرى في إطار سياساتها المتبناة على فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية في ظل محدودية الموارد من النقد الأجنبي مما كان له أثراً مباشراً في تقليص الفجوة ما بين سعر الصرف الرسمي والسعر في السوق الموازي.

تركز الإصلاحات المتبناة في الدول العربية على صعيد السياسة النقدية خلال أفق التوقع على زيادة مستويات كفاءة السياسة النقدية في تحقيق مستهدفاتها من خلال تطوير بعض أدوات السياسة النقدية القائمة، واستحداث أدوات نقدية جديدة لضمان إدارة السيولة وزيادة مستويات كفاءة الأطر التشغيلية للسياسة النقدية والسياسات الاحترازية الكلية. كما تستهدف الإصلاحات رسم وتنفيذ عمليات السياسة النقدية بما يتوافق مع متطلبات الخصائص الهيكلية لهذه الاقتصادات مع الأخذ في الاعتبار مراقبة تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، والتطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية من جهة أخرى. من جانب آخر، تركز المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهودها الإصلاحية على تطوير السوق المالية وتعزيز سيولتها بهدف تشجيع المستثمرين، كما تواصل العمل بالسياسات الاحترازية الكلية الداعمة للنمو

الاقتصادي وتعزيز استقرار القطاع المالي وتحقيق التكامل بين السياستين النقدية والاحترازية الكلية. كما تولي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية أولوية خاصة للخدمات المالية الرقمية من خلال تطوير نُظم المدفوعات بما يواكب التطورات التقنية، وإنشاء إدارات معنية بالتقنيات المالية لدعم تطوير هذا القطاع، فضلاً عن وضع الأطر التنظيمية اللازمة للسماح بترخيص البنوك الرقمية، وتقديم الخدمات المصرفية المفتوحة بهدف إيصال الخدمات المالية للعملاء بطريقة مبتكرة لتعزيز الشمول المالي.

1. الدول العربية المصدرة للنفط

(أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

غلبت المسارات التوسعية على موقف السياسة النقدية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2021 التي تأثرت بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وتوجهات السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل نظم أسعار الصرف الثابتة المُتبناة في هذه البلدان.

غير أن توجهات السياسة النقدية في هذه المجموعة شابها بعض التغيير بنهاية الربع الأول من عام 2022 بعد قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار فائدة السياسة النقدية بواقع 25 نقطة أساس لأول مرة منذ آخر جولة رفع في عام 2018. في هذا الصدد، حرص عدد من البنوك المركزية في الإمارات والسعودية والكويت والبحرين، على رفع أسعار الفائدة الرسمية للحفاظ على استقرار نظم أسعار الصرف الثابت التي تتبناها.

فيما يلي التطورات الخاصة بالأوضاع النقدية والمصرفية على مستوى دول المجموعة فرادي:

في **السعودية⁷²**، يستمر البنك المركزي السعودي في العمل على تحقيق أهدافه الرامية إلى المحافظة على الاستقرار النقدي ودعم استقرار القطاع المالي من خلال ضمان مستويات سيولة موائمة للتطورات في القطاعات الاقتصادية، مع الاستمرار في المحافظة على استقرار سعر الصرف.

بعد أن واكب موقف السياسة النقدية في المملكة المسار التوسعي من خلال تخفيض أسعار فائدة السياسة النقدية خلال عامي 2020 و2021، وهو ما ساهم في زيادة المعروض النقدي بمعناه الواسع (M2) بنحو 9.7 و4.9 في المائة في عامي 2020 و2021، قرر البنك المركزي السعودي رفع سعر فائدة الريبو والريبو المعاكس بحوالي

25 نقطة أساس في أعقاب رفع الفائدة الأمريكية في شهر مارس من عام 2022.

على مستوى السياسات الاحترازية الكلية، فبالرغم من الظروف الاستثنائية جراء جائحة كوفيد-19 التي انعكست بشكل كبير على توجهات الاقتصاد العالمي والسعودي خلال عامي 2020 و2021، إلا أن القطاع المصرفي السعودي يتمتع بالمتانة والاستقرار وذلك وفقاً لمؤشرات السلامة المالية، إذ ارتفع معدل كفاية رأس المال إلى 20.3 في المائة في عام 2020، مقابل 19.4 في المائة عام 2019. كما ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح بنسبة 15.5 في المائة، ونمت الودائع لديها بنسبة 8.3 في المائة في عام 2020.

يعمل البنك المركزي السعودي على عدد من القضايا ذات الأولوية خلال الفترة المقبلة مثل:

- دعم الابتكار في القطاع المالي بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج تطوير القطاع المالي المنبثق عن "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" بما يضمن تحقيق أفضل المعايير الرقابية للخدمات والتقنيات المالية الجديدة والمبتكرة.
- تنمية الاقتصاد الرقمي وتمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص عن طريق فتح المجال أمام جهات جديدة لتقديم الخدمات المالية.
- دعم وتعزيز استقرار القطاع المالي والمصرفي في المملكة، من خلال تبني أفضل المعايير العالمية في مجالي الإشراف والرقابة.
- تعزيز صلابة ومتانة الجهاز المصرفي لتمكينه من التغلب على أي صدمات مستقبلية من خلال تدعيم إطار السلامة الاحترازية الكلية وإدارة السيولة.
- تطوير المنهجية الحالية لاحتساب أسعار الفائدة المرجعية (SAIBOR) باستخدام أفضل

(72) البنك المركزي السعودي، السعودية، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، أبريل.

والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وتعزيز مرحلة التعافي الاقتصادي خلال العامين الماضيين.

في **الإمارات**، رفع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فائدة الإيداع لليلة واحدة بمقدار 0.25 نقطة مئوية بعد قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع سعر الفائدة، فيما قرر الإبقاء على السعر الذي ينطبق على اقتراض السيولة قصيرة الأجل من المصرف المركزي من خلال كافة التسهيلات الائتمانية القائمة عند 50 نقطة فوق سعر الأساس.

ونما عرض النقود بمعناه الواسع والأوسع بمقدار 5.7 في المائة و4.9 في المائة على التوالي خلال شهر ديسمبر 2021، نتيجة لخفض أسعار الفائدة بينما نمت الودائع بمقدار 5.9 في المائة في ديسمبر 2021 مقارنة 2020. وزادت قدرة المصارف على تمويل القطاع الخاص بنسبة 1.1 في المائة في ديسمبر 2021، في حين نما إجمالي التمويل ككل بمعدل 1.4 في المائة⁽⁷³⁾.

من المتوقع الحفاظ على نمو الائتمان عند مستويات صحية في عامي 2022 و2023، بما يتماشى مع جهود المصرف المركزي، والجهات الحكومية الأخرى لتوفير البيئة الملائمة لدعم النمو وتعزيز السيولة. من المتوقع أن يواصل القطاع المصرفي الحفاظ على وتيرة الاستقرار المالي، بدعم تدابير السياسة الاحترازية الكلية.

على صعيد سياسة سعر الصرف، يحافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على سياسة سعر الصرف الثابت من خلال موائمة أسعار الفائدة المحلية مع إعلان بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة الإسمية في الولايات المتحدة الأمريكية بما يسهم في تحقيق أهداف المصرف المتمثلة في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي. حيث ظلت قيمة الدرهم الاماراتي مقابل الدولار دون تغيير في حدود 3.6725 درهم.

في **قطر**، يهدف مصرف قطر المركزي إلى الحفاظ على الاستقرار السعري والمالي إضافة إلى توفير السيولة الكافية للقطاع المالي لدعم نمو الائتمان ومتطلبات الاستثمار لمختلف قطاعات الاقتصاد. يمثل ربط الريال القطري بالدولار الأمريكي المكون الرئيس لإطار السياسة النقدية الخاص بمصرف قطر المركزي، من أجل تحقيق الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي. بناءً عليه، تستجيب معدلات السياسة النقدية لتحركات سعر الفائدة

الممارسات الدولية بهدف الحفاظ على جودة وسلامة أسعار الفائدة المرجعية في المملكة، حيث تم الانتهاء من تطوير منهجية جديدة لحساب المعيار (Waterfall-based approach) بهدف تطوير المؤشر المرجعي وجعله أكثر ديناميكية ليعكس أوضاع السيولة في سوق التمويل بالجملة.

يتم التنسيق بين السياستين النقدية والاحترازية الكلية من خلال لجنة الاستقرار المالي التي تُعنى بشكل رئيس بوضع واتخاذ السياسات الاحترازية الكلية للحفاظ على تعزيز واستقرار النظام المالي في المملكة. وتُعقد اجتماعات اللجنة بشكل ربعي ويتم خلالها مناقشة التطورات العالمية والإقليمية والمحلية وتأثيرها على النظام المالي في المملكة، وتقييم المخاطر النظامية في النظام المالي السعودي، واقتراح الإجراءات الملائمة لتخفيف أثرها على الاستقرار المالي. وقد ساهمت اللجنة بشكل فعال خلال الفترة الماضية في التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتعزيز الاستقرار المالي في المملكة. لعبت السياسات الاحترازية الكلية دوراً إيجابياً خلال أزمة جائحة كوفيد-19، حيث كان القطاع المصرفي السعودي في وضع مريح نسبياً قبل الجائحة نظراً للمستويات العالية لرأس المال والسيولة، التي كانت انعكاساً للتقدم الذي تم إحرازه خلال العقد الماضي في تعزيز المعايير التنظيمية للبنوك، ومساهمة السياسات الاحترازية الكلية في تعزيز متانة القطاع المالي في المملكة وتمكينه من القيام بدوره في دعم الاقتصاد.

قام البنك المركزي السعودي خلال عام 2021 بتمديد بعض البرامج التحفيزية لدعم القطاع الخاص، ومنها برنامج التمويل المضمون لمدة عام إضافي، حتى 14 مارس 2023. كذلك أعلن البنك المركزي عن تمديد فترة برنامج تأجيل الدفعات لمدة ثلاثة أشهر إضافية حتى 31 مارس 2022 كما سبق الإشارة إليه. يأتي ذلك لدعم القطاعات التي لازالت متأثرة من جائحة كوفيد-19، ولتعزيز مستويات التعافي الاقتصادي. تساهم هذه البرامج في تمكين جهات التمويل من القيام بدورها في دعم وتمويل القطاع الخاص، وتخفيف الآثار الاقتصادية والمالية على قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ساهمت الاستجابة السريعة للبنك المركزي السعودي من خلال حزم برامج التحفيز ودعم السيولة في تعزيز قدرة القطاع الخاص والقطاع المالي على مواجهة الآثار المالية

(73) مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، (2022). الإمارات، "النشرة الإحصائية، الإحصاءات المصرفية والنقدية"، مارس.

البحرين المركزي حجم الإصدار المقبل من العملة الرقمية (CBDC) بنفس الطريقة المتبعة حالياً في إصدار النقد التقليدي. في هذا الصدد، بدء المصرف في دراسة تجربة إصدار العملة الرقمية التي من المتوقع أن تعزز القدرة على تنفيذ سياسة نقدية أكثر استهدافاً، لأنها ستسمح بتتبع كيفية إنفاق الأموال في الاقتصاد. يتحوط المصرف إلى أية آثار مستقبلية عند إطلاق العملة الرقمية مثل الأثر على القاعدة النقدية، باستخدام أدوات للتحكم فيها مثل تحديد الحد الأقصى للمعاملات التي تتم من خلال العملة الرقمية، أو تحديد مقدار حيازة العملة في المحفظة الرقمية.

إضافة إلى ذلك، يركز مصرف البحرين المركزي جهوده خلال العامين المقبلين على:

- دراسة التحول من مؤشر أسعار الفائدة بين البنوك (ليبور LIBOR) ⁽⁷⁵⁾ إلى مؤشر أسعار الفائدة لليلة واحدة (سوفر SOFR) ⁽⁷⁶⁾ كبديل لأسعار العائد الخالية من المخاطر التي يُشار إليها باسم مؤشر الأسعار المرجعية البديلة، كمعيار للمقارنة، واحتساب معدلات الفائدة لأدوات السياسة النقدية.
 - إطلاق مؤشر جديد لتحديد أسعار الفائدة على الدينار لمعاملات التمويل في سوق ما بين البنوك.
 - البدء بمشروع نظام تداول مباشر للأوراق المالية الحكومية في السوق المالية الثانوية.
- يعمل مصرف البحرين المركزي على تفعيل استخدام عدة أدوات لإدارة السياسة النقدية، منها العمل على:
- تحديد سعر بيع وشراء الدينار البحريني مقابل الدولار الأمريكي، وتحديد أسعار الفائدة على الودائع والاقتراض من المصرف، وتحديد أسعار مقايضة الدولار بالدينار من المصرف لفترة استحقاق أسبوع وشهر وثلاثة أشهر وستة أشهر وسنة، علاوة على تحديد نسبة الاحتياطي الإلزامي، ومبيعات السوق المفتوحة، وضخ السيولة المباشر.
 - توسيع قاعدة المشاركين في السوق الأولي للأوراق المالية الحكومية بالدولار الأمريكي مع ضمان سعر الصرف.
 - تفعيل السوق الثانوي لأذونات الخزانة وأدوات الدين العام في بورصة البحرين.

لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مع الأخذ في الاعتبار التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية لضمان سيولة كافية تتفق مع متطلبات تمويل الاستثمار والنمو الاقتصادي.

بعد قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة الإسمية بواقع 25 نقطة أساس في منتصف مارس 2022، اتخذ مصرف قطر المركزي قراراً برفع سعر فائدة عمليات إعادة الشراء بحوالي 0.25 نقطة مئوية، والإبقاء على سعر فائدة الإقراض والإيداع دون تغيير. وذلك بعد عامين من جولات الخفض التي انتهجها المصرف منذ شهر مارس 2020 التي ساهمت في ارتفاع مستويات المعروض النقدي بمعناه الواسع بمعدل 1.4 في المائة بنهاية عام 2021 مقارنة بعام 2020.

من أهم القضايا والموضوعات ذات الأولوية التي يركز عليها مصرف قطر المركزي خلال أفق التوقع تطوير السوق المالية بجعلها أكثر سيولة جذاباً لرؤوس الأموال الأجنبية، وتطوير وتشجيع البنوك على المساهمة بشكل أكبر في عمليات الإقراض في سوق ما بين البنوك (Interbank lending) لزيادة مستويات كفاءة عمليات إدارة السيولة، بما يساعد في الحفاظ على الاستقرار المالي وانتقال أفضل للسياسة النقدية، علاوة على تركيزه على دعم التمويل المستدام في ظل اهتمام القطاع المصرفي القطري بالمساهمة في تقليل حدة التغيرات المناخية، من خلال اتجاه البنوك القطرية نحو إصدار السندات الخضراء، وتبني مبادرات للتمويل المستدام.

في البحرين ⁽⁷⁴⁾، يحرص مصرف البحرين المركزي على ضمان استدامة واستقرار السياسة النقدية بالتوازي مع ضمان سعر صرف قوي وثابت مرتبط بالدولار الأمريكي.

قام مصرف البحرين المركزي بخفض سعر فائدة السياسة النقدية بواقع 1.25 نقطة مئوية في عام 2020 و2021 في ظل توجهات السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية، فيما اتجه المصرف في منتصف شهر مارس من عام 2022، إلى رفع أسعار فائدة الإيداع بمختلف آجالها بمقدار 0.25 نقطة مئوية استجابة لجولة الرفع التي انتهجها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في شهر مارس 2022.

يعمل المصرف المركزي على عدد من الأولويات أبرزها، التركيز على تجربة الدينار الرقمي كوسيلة دفع رقمية بديلة وليست كأداة للسياسة النقدية. سيحدد مصرف

(75) LIBOR: London Interbank offered rates

(76) SOFR: The Secured Overnight Financing Rate

(74) مصرف البحرين المركزي، (2022). "البحرين"، "الاستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار السادس عشر"، أبريل.

و4.3 في المائة، على التوالي. هذا وانخفضت نسبة القروض المتعثرة من 4.2 في المائة من إجمالي القروض في نهاية عام 2020 لتصل إلى 4.1 في المائة في نهاية سبتمبر 2021. تشير التوقعات إلى استمرار تحقيق البنوك العاملة في عُمان مؤشرات مرضية تزامناً مع استمرار نمو النشاط الاقتصادي وتحقيق المؤسسات التجارية مستويات جيدة من التدفقات المالية، مما يسهم في ارتفاع السيولة المحلية.

سجل متوسط أسعار الفائدة في سوق الإقراض ما بين البنوك لليلة واحدة، انخفاضاً ليصل إلى 0.391 في المائة في شهر يناير 2022، مقارنة مع 0.610 في المائة في شهر يناير من عام 2021، بما يعكس قرارات خفض أسعار الفائدة الرسمية التي تبناها البنك المركزي تماشياً مع قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في عام 2021. خلال شهر يناير 2022، ظل المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على عمليات إعادة الشراء التي يستخدمها البنك المركزي العُماني لضخ السيولة عند الحاجة عند مستوى 0.50 في المائة⁽⁷⁹⁾.

شهد عام 2021 نمواً ملموساً لقطاع الصيرفة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في عُمان، حيث ارتفع إجمالي التمويل الممنوح من الوحدات التي تمارس هذا النشاط إلى حوالي 4.9 مليار ريال عُماني بنهاية شهر يناير 2022 مسجلة ارتفاعاً بنسبة 10.6 في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. كما نمت ودائع القطاع بنسبة 14.6 في المائة لتسجل 4.4 مليار ريال عُماني في نهاية شهر يناير 2022. أما إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة، فقد ارتفعت بنسبة تقارب 12 في المائة لتبلغ 5.9 مليار ريال بما يمثل نحو 15.2 في المائة من إجمالي أصول القطاع المصرفي العُماني، وهو ما يشير إلى تنامي الأهمية النظامية للقطاع وفق المعيار المُتبنى من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

من بين أهم مجالات التركيز للبنك المركزي العُماني خلال أفق التوقع نذكر ما يلي:

- المتابعة الحثيثة لمستجدات الوضع الوبائي وتأثيرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي.
- تعزيز فاعلية السياسة النقدية.

- تفعيل أداة الوعد المنفرد⁽⁷⁷⁾ بالصرف في المستقبل. حيث تعد هذه الأداة آلية للوقاية من المخاطر المتعلقة بتقلب أسعار الصرف وإدارة السيولة اليومية بطريقة قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي إطار دور مصرف البحرين المركزي في التنسيق بين السياستين النقدية والاحترازية الكلية لتعزيز الاستقرار المالي، يقوم المصرف بالآتي:

- رصد التطورات الاقتصادية والمالية والتطورات ذات الصلة بالسيولة النقدية، بواسطة لجنة السياسة النقدية في المصرف المركزي، والتوصية بشأن أدوات السياسة النقدية وتحديد أسعار الفائدة على التسهيلات التي يقدمها المصرف.
- إطلاق حزمة من القرارات والتسهيلات المالية لمواجهة انعكاسات انتشار جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني، حيث تم خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 5 في المائة إلى 3 في المائة من مارس 2020 وحتى يونيو 2022.
- قام مصرف البحرين المركزي في عام 2020 و2021 بتغييرات على أسعار الفائدة التي يفرضها على مصارف قطاع التجزئة تماشياً مع قرارات اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة التابعة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. ويأتي تعديل أسعار الفائدة على التسهيلات المصرفية في سياق الإجراءات الأخرى التي اتخذها المصرف المركزي لضمان تحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

في عُمان⁽⁷⁸⁾، مع استمرار تعافي الاقتصاد العُماني من جائحة كوفيد-19، حققت مؤشرات المسح النقدي نتائج إيجابية خلال عام 2021. فقد ارتفع عرض النقد بمعناه الواسع (M2) بنسبة 4.7 في المائة بنهاية أكتوبر 2021 مقارنةً بأكتوبر 2020 مدعوماً بارتفاع الودائع تحت الطلب بالريال العُماني وأشباه النقود بنسب 7.5 و5.0 في المائة، على التوالي. كما ارتفع إجمالي الإقراض المُقدم من البنوك العاملة في عُمان بنسبة 5 في المائة حتى أكتوبر 2021 مدعوماً بارتفاع الإقراض المُقدم للقطاع الخاص الذي ارتفع بنسبة 2.4 في المائة. في المقابل ارتفع إجمالي الودائع بنسبة 5.3 في المائة، حيث جاء هذا الارتفاع نظير زيادة ودائع القطاع العام والخاص على السواء بنسب 7.4

(78) البنك المركزي العُماني، عُمان، (2022). "استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، إبريل.

(79) البنك المركزي العُماني، (2022). سلطنة عُمان، "النشرة الإحصائية الشهرية"، يناير.

(77) تم تطوير هذه الأداة استناداً إلى المعيار الخاص لأداة الوعد المنفرد بالصرف من قبل السوق المالية الإسلامية الدولية IIFM والرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات (ISDA)، حيث تعتبر إضافة لأدوات التحوط المتوفرة في قطاع الصيرفة المتوافقة مع الشريعة.

إصلاحات (بازل 3) وما يرافقها من تعديلات خلال السنوات القادمة.

- التركيز على البيئة التنظيمية والتشغيلية للتقنيات المالية الحديثة (Fintech) " بهدف تحسين وتطوير الأنشطة المالية، بما في ذلك استحداث منتجات وخدمات ونماذج أعمال متطورة في مجال صناعة الخدمات المالية".
- العمل على تعزيز الاستقرار النقدي والمالي باعتماد أفضل المعايير العالمية في المجال الإشرافي والرقابي على الجهاز المصرفي والمالي.
- مواكبة المستجدات والابتكارات المالية والمصرفية العالمية.

من أبرز الإصلاحات التي سيتم التركيز عليها فيما يتعلق بإدارة السياسة النقدية خلال عامي 2022 و2023، الآتي:

- المزيد من تفعيل دور لجنة الاستقرار النقدي والمالي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية والرقابية.
- رسم وتنفيذ عمليات السياسة النقدية بما يوائم الخصائص الهيكلية للاقتصاد الكويتي أخذاً بالاعتبار مراقبة تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، والتطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية من جهة أخرى.

ب. الدول النفطية الأخرى

تشير البيانات إلى ثبات أسعار الفائدة الإسمية دون تغيير في ظل توجهات المصارف المركزية لدول المجموعة لتبني موقف محايد للسياسة النقدية، على الرغم من لجوء بعضها إلى زيادة القدرة التمويلية للمصارف التجارية من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني كما في العراق، بينما ظلت هذه النسبة بدون تغيير كما في ليبيا حيث تعتبر الأداة الأكثر استخداماً من قبل مصرف ليبيا المركزي. كما اتجهت بعض المصارف المركزية بدول المجموعة، ولأول مرة منذ سنوات طويلة إلى تقديم تسهيلات لدعم السيولة المصرفية.

فيما يلي التطورات الخاصة بالأوضاع النقدية والمصرفية على مستوى دول المجموعة فرادى:

في الجزائر، ينتهج مصرف الجزائر سياسة نقدية توسعية منذ عام 2020 لدعم الاقتصاد المحلي، تم في إطارها

- العمل على مزيد من التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.
- رفع مستوى الشمول المالي من خلال مبادرات عديدة بالاشتراك مع الحكومة ومؤسسات القطاع المالي.

في الكويت⁽⁸⁰⁾، يستمر بنك الكويت المركزي في سياسته الرامية لتنفيذ عمليات السياسة النقدية في ظل التطورات المحلية والعالمية مع مراعاة الخصائص الهيكلية للاقتصاد الكويتي، والتطورات النقدية والمصرفية، والتطورات في أسعار الفائدة العالمية. يركز البنك المركزي جهوده على تحقيق الاستقرار النقدي بهدف تعزيز تنافسية العملة الوطنية وتوفير الاحتياجات التمويلية للقطاعات الإنتاجية.

على الرغم من أن الكويت تربط قيمة الدينار الكويتي بسلة من العملات، إلا أنها استجابت بشكل كامل لقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حيث أعلن بنك الكويت المركزي منتصف مارس 2022 رفع سعر الخصم بواقع 0.25 نقطة مئوية ليصبح 1.75 في المائة.

على مستوى أسعار الصرف، سيواصل بنك الكويت المركزي خلال السنوات 2022 و2023 جهوده لتبني السياسات الرامية إلى تكريس الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية الرئيسية وبما يساهم في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة، وذلك في ظل النظام المعمول به منذ 20 مايو 2007 والقائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت.

من أهم القضايا والموضوعات ذات الأولوية التي سيركز عليها البنك المركزي الكويتي خلال عامي 2022 و2023، الآتي:

- مواصلة العمل على وضع الأطر الفنية والتشغيلية والتنظيمية اللازمة لتأسيس بنوك رقمية في الكويت، بما يؤدي لفتح المجال أمام شركات جديدة لتقديم الخدمات المالية، وذلك بما يتوافق مع أهداف برنامج تطوير القطاع المالي.
- مواصلة بنك الكويت المركزي جهوده في تطبيق أفضل المعايير الرقابية الدولية، وتحسين الجهاز المصرفي وزيادة قدرته على مقاومة الصدمات، ومتابعة تطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمعروفة بحزمة

(80) بنك الكويت المركزي، (2022). الكويت، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار السادس عشر"، أبريل.

يعمل بنك الجزائر خلال أفق التوقع على مجموعة من الإصلاحات على مستوى السياسة النقدية وسياسات سعر الصرف من ضمنها توفير السيولة اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتنويع مصادر الدخل الحكومي، وتشجيع الاستثمار من خلال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، والعمل على ادخال الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى القنوات الرسمية عن طريق إطلاق شبائيك الصيرفة الإسلامية في البنوك، وتخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة من أجل رفع مستوى التمويل المتاح.

في ليبيا⁽⁸²⁾، شهد عام 2021 تعافي كبير للاقتصاد الليبي لا سيما في ظل ارتفاع إنتاج النفط الخام وانتعاش أسعاره العالمية، مما خفض الضغوطات على عمليات تمويل المصرف المركزي للموازنة العامة. من المتوقع بقاء نسبة الاحتياطي الإلزامي التي تعد أحد أهم أدوات السياسة النقدية في ليبيا دون تغيير في عام 2022.

تواجه السياسة النقدية في ليبيا تحديات لا سيما في ظل مساهمة السياسة المالية في ليبيا هي للدورة الاقتصادية. بالتالي، ففي ظل انتعاش أسعار النفط الخام، من المتوقع ارتفاع حجم الإنفاق العام، وهو ما سيعمل على زيادة الضغوطات التضخمية، هذا فضلاً على أنه من المتوقع أن تشهد معدلات التضخم ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2022 بسبب ارتفاع معدلات التضخم العالمية، حيث تستورد ليبيا نسبة تتعدى 80 في المائة من إجمالي الطلب الكلي من السلع والخدمات، الأمر الذي سيفرض تحديات كبيرة على البنك المركزي لاحتواء الضغوطات التضخمية.

يبدل المصرف المركزي الليبي جهوداً لإيجاد آلية تعمل من خلالها المصارف التجارية على تشجيع القطاع الخاص من أجل رفع نسبة مساهمته في النشاط الاقتصادي، وذلك في ظل التحديات التي تواجه السياسة النقدية المتمثلة في القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع التعامل بالفائدة، بالإضافة إلى إتباع سياسات تهدف الحد من التضخم المستورد.

علاوة على ما سبق، يركز المصرف خلال عامي 2022 و2023 على تبني الإصلاحات الكفيلة بزيادة مستويات كفاءة إدارة السياسة النقدية، وسعر الصرف ومن المتوقع أن يتم تخفيف القيود على استخدامات النقد الأجنبي، وبالتالي انخفاض هامش سعر الصرف في السوق الموازية خلال أفق التوقع.

خفض سعر فائدة السياسة النقدية ثلاث مرات من 3.75 في المائة إلى 2 في المائة. كما تم خفض نسبة الاحتياطي القانوني ثلاث مرات، لتتخفف من 10 في المائة في شهر مارس 2020 إلى 2 في المائة في شهر فبراير 2021. كما يعمل المصرف من خلال برنامج التيسير الكمي على تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة منذ شهر سبتمبر 2017. في ظل الارتفاعات الكبيرة المسجلة في أسعار السلع الأساسية مؤخراً واتجاه معدلات التضخم نحو الارتفاع لتسجل أعلى مستوى لها منذ عام 2012، من المتوقع أن يبدأ مصرف الجزائر في تقييد السياسة النقدية خلال عام 2022، تلك التوجهات التي يتوقع كذلك استمرارها في عام 2023 في محاولة لاحتواء الانخفاض المسجل في قيمة العملة واحتواء الضغوطات التضخمية.

على مستوى سياسات سعر الصرف، تراجعت قيمة الدينار الجزائري بحوالي 2 في المائة أمام الدولار الأمريكي عام 2020، وبالمقابل شهدت قيمة العملة الجزائرية تحسناً مقابل اليورو بحوالي 3 في المائة في عام 2020. ويعتبر سعر الصرف من العوامل التي تؤثر على اتجاهات الأسعار المحلية في الجزائر مع ارتفاع الطلب على السلع المستوردة، وبالتالي التأثير على الإنتاج المحلي والأسعار المحلية.

وقد قام بنك الجزائر بتبني عدد من الإجراءات خلال عامي 2020-2021 لدعم السيولة بما يشمل: (81)

- الزيادة في حدود إعادة التمويل للأوراق المالية العامة القابلة للتداول، وتمديد فترة إعادة التمويل من سبعة (7) أيام إلى شهر واحد (1) وتلبية كافة طلبات إعادة التمويل المصرفي.
- تخفيف القواعد الاحترازية الخاصة بالسيولة وحقوق الملكية وتصنيف المستحقات حتى 30 سبتمبر 2020 وتخفيض عتبة معامل السيولة من أجل الحفاظ على مستوى التمويل المتاح.
- إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من الالتزام ببناء متطلب هامش وقاية رأس المال.
- تأجيل المواعيد النهائية للدفع لسراحي الائتمان، المستحقة أو إعادة جدولة المستحقات (بدون تخفيض التصنيف).
- ضمان استمرار التمويل للعملاء الذين استفادوا من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة.

(82) مصرف ليبيا المركزي، ليبيا، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، أبريل.

⁸¹ بنك الجزائر، (2022). "الجزائر"، استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

9 تريليون دينار عراقي، تركزت أغلبها في قطاع الإسكان والقطاعات الإنتاجية (القطاع الزراعي والصناعي والخدمي) وبمعدلات فائدة منخفضة، بما يشمل:

- إصدار منتجات مالية تقليدية ومتوافقة مع الشريعة بأجال متنوعة وأسعار فائدة محددة بهدف إدارة السيولة لدى القطاع المصرفي.
- تخفيض تكلفة الاقتراض للقطاعات الاقتصادية لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار المالي

في اليمن، تواجه السياسة النقدية تحديات كبيرة نظراً لتطورات الأوضاع الداخلية، وهو ما يفرض ضغوطات على السياسة النقدية. يركز البنك المركزي جهوده منذ عام 2011 على توفير التمويل اللازم للوفاء بمرتبات العاملين بالدولة سواء من خلال المنح من دول الجوار أو من خلال سحب الاحتياطيات.

من جانب آخر، أدت الأوضاع الداخلية إلى تأثر المورد الأساسي للنقد الأجنبي ممثلاً في الصادرات النفطية بما نتج عنه ضغوط على قيمة العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم.

رغم التحديات التي تواجهها اليمن، إلا أن البنك المركزي في عدن استمر في إجراءاته الرامية لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار المحلية، وسعر صرف العملة المحلية من خلال تقليل الضغط على سوق الصرف الأجنبي.

2. الدول العربية المستوردة للنفط

في ظل التحديات المحلية والإقليمية والدولية التي تواجه الدول العربية المستوردة للنفط، اتسم موقف السياسة النقدية في عدد من دول المجموعة بتبني سياسة نقدية توسعية خلال عامي 2020 و2021 بهدف تنشيط مستويات منح الائتمان، لا سيما للقطاعات الرئيسية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما لجأت بلدان أخرى إلى تقييد السياسة النقدية سواء في ظل نظم أسعار الصرف الثابتة التي تتبناها، أو بهدف احتواء التضخم وتخفيف الضغوطات على عملاتها المحلية.

تتبنى عدد من دول المجموعة سياسات وإصلاحات لزيادة مستويات مرونة أسعار الصرف، واستهداف التضخم بهدف دعم التنافسية الدولية، وتحقيق الاستقرار السعري

في العراق⁽⁸³⁾، يحرص البنك المركزي العراقي على تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية من خلال العمل على إصلاح سعر صرف العملة، بالإضافة إلى الاستمرار في تعزيز الاستقرار المالي من خلال إصدار منتجات مالية تقليدية ومتوافقة مع الشريعة بأجال متنوعة وأسعار فائدة محددة بهدف إدارة السيولة لدى القطاع المصرفي. حيث يعمل البنك المركزي على تعزيز والاستمرار في:

- تنفيذ سياسة نقدية قائمة على تكامل اشارتي (سعر الفائدة، وسعر الصرف) بغرض تحقيق الاستقرار في السوق النقدي عبر تعظيم الطلب النقدي على الدينار العراقي، حيث يعتبر استقرار السوق النقدية المدخل الرئيس للسيطرة على معدلات التضخم.
- دعم قيمة العملة الوطنية من خلال الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بهدف تقليص الفجوة بين السعر الموازي والرسمي من أجل ضمان استقرار الأسعار في ظل تحسن الوضع الاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتطبيق الإصلاحات المتضمنة في "الورقة البيضاء". ومن المتوقع أن يحافظ الدينار العراقي على سعره في حدود 1470 دينار مقابل الدولار لفترة تصل إلى أكثر من سنتين.

لدى دعم التعافي الاقتصادي سيستمر البنك المركزي باتباع سياسة نقدية تيسيرية من خلال المحافظة على سعر فائدة السياسة عند 4 في المائة، كما قام البنك المركزي بإعادة نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 15 في المائة بدلاً من 13 في المائة على الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية بالدينار العراقي للودائع الحكومية والخاصة.

يسعى البنك المركزي العراقي خلال العامين القادمين إلى تشخيص المخاطر المالية النظامية، ورصد وتحليل التغيرات في النظام المالي، من خلال تطبيق وتحليل مؤشرات السلامة المالية في الجهاز المصرفي من حيث كفاية رأس المال، ومعدل تغطية السيولة، وقدرة المصارف العراقية على مواجهة المخاطر المحتملة، ونسبة صافي التمويل المستقر للجهاز المصرفي الذي يشير إلى قدرة المصارف على مواجهة التزامات السيولة في الأجل المتوسط.

طرح البنك المركزي عدد من المبادرات لدعم التمويل المقدم من المصارف التجارية وصلت قيمتها إلى حوالي

(83) البنك المركزي العراقي، (2022). جمهورية العراق، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار السادس عشر"، أبريل.

تقلبات الأسواق المالية في الدول الناشئة؛ مما أدى إلى ضغوط تضخمية محلية وزيادة الضغط على الميزان الخارجي.

بالتالي وحرصاً من البنك المركزي على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ومكتسباته، فإن البنك المركزي يؤمن بأهمية مرونة سعر الصرف لتكون بمثابة أداة لامتنصاص الصدمات والحفاظ على القدرة التنافسية لمصر.

في ضوء هذه التطورات؛ وبالنظر إلى معدل التضخم المستهدف للبنك المركزي والبالغ 7 في المائة \pm (2 نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2022؛ قررت لجنة السياسة النقدية رفع أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي بمقدار 100 نقطة أساس بما يعكس حرص لجنة السياسة النقدية على تحقيق معدلات تضخم منخفضة ومستقرة على المدى المتوسط كشرط أساسي لدعم القوة الشرائية للمواطن المصري وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة.

من المتوقع استمرار الموقف التقييدي للسياسة النقدية في مصر خلال عامي 2022 و2023 بما يساهم في خفض الضغوطات التضخمية والوصول بمعدل التضخم إلى المستويات المستهدفة في إطار سياسة استهداف التضخم.

في الأردن⁽⁸⁵⁾، كانت توجهات السياسة النقدية في الأردن محايدة في عام 2021 في ظل قيام البنك المركزي بتثبيت سعر فائدة السياسة النقدية عند مستوى 2 في المائة في عام 2021 وثبات سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع، ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني في حدود 2.50 في المائة و5 بالمائة على التوالي، ما ساهم في انخفاض متوسط سعر فائدة تعاملات سوق ما بين البنوك (الانتربنك) بواقع 0.05 نقطة مئوية في عام 2021. أدى ذلك إلى ارتفاع معدل نمو السيولة المحلية (M2) بحوالي 5.5 في المائة نتيجة لارتفاع معدل نمو إجمالي الائتمان الممنوح بالعملة المحلية بحوالي 5.1 في المائة، وارتفاع إجمالي الودائع المصرفية بالعملة المحلية بمعدل 7 في المائة في عام 2021.

في المقابل، استجاب البنك المركزي الأردني إلى قرار رفع سعر الفائدة الذي أعلنه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في منتصف مارس 2022، وقرر رفع أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار 0.25 نقطة مئوية مما يساعد على خفض التضخم وجذب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال.

في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها حالياً. سجلت بعض دول المجموعة تقدماً ملموساً ساعد على تنشيط الصادرات وجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي، فيما لا تزال دول أخرى تواجه بعض التحديات بما يستلزم مواصلة الجهود لتحقيق مستهدفات البنوك المركزية في هذا الإطار.

فيما يلي التطورات الخاصة بالأوضاع النقدية والمصرفية على مستوى دول المجموعة فرادى:

في مصر⁽⁸⁴⁾، تواجه إدارة السياسة النقدية تحديات خلال عامي 2022 و2023 في ظل الضغوطات التي تواجه الأوضاع الخارجية نتيجة ارتفاع مستوى العجز في ميزان المعاملات الجارية، والاتجاهات التصاعدية لمعدلات التضخم في ظل التطورات العالمية الأخيرة.

بناءً عليه، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها الاستثنائي الذي انعقد يوم 21 مارس 2022 رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 100 نقطة أساس ليصل إلى 9.25 في المائة، و10.25 في المائة، و9.75 في المائة على التوالي. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع 100 نقطة أساس ليصل إلى 9.75 في المائة. وأشار بيان لجنة السياسة النقدية إلى أنه على مدار الفترة الماضية نجح برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري في تحقيق العديد من المكتسبات وعلى رأسها رفع كفاءة مؤشرات الاقتصاد الكلي لمصر؛ وهو ما مهد الطريق لمواجهة أي تحديات واضطرابات اقتصادية قد تطرأ نتيجة لعوامل خارجية بالأساس، حيث كان لمكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي بالغ الأثر في حماية الاقتصاد من التقلبات المفردة والأزمات. كما ساعدت الإصلاحات الهيكلية التي تبناها كل من البنك المركزي والحكومة المصرية على تبني إجراءات اقتصادية وحزم تحفيز استثنائية على مدار العامين الماضيين بهدف توفير الدعم للمواطنين وتخفيف العبء عليهم خلال أزمة جائحة كوفيد-19. وخلال الفترة الأخيرة، بدأت الضغوط التضخمية العالمية في الظهور من جديد بعد بؤادر تعافي الاقتصاد العالمي من الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ذلك بسبب التطورات العالمية؛ حيث ارتفعت المخاطر المتعلقة بالاقتصاد العالمي. يأتي على رأس تلك الضغوط الارتفاع الملحوظ في الأسعار العالمية للسلع الأساسية، واضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن، بالإضافة إلى

(85) البنك المركزي الأردني، الأردن، (2022). "استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، أبريل.

(84) البنك المركزي المصري، مصر، (2022). "بيان لجنة السياسة النقدية"، مارس.

على نحو مستدام بالتوازي مع تلبية احتياجات ورغبات الجمهور بمختلف فئاته بعدالة وكفاءة تعزيزاً للشمول المالي. ويسعى البنك حالياً إلى وضع إطار تنظيمي خاص بالخدمات المصرفية المفتوحة، بهدف إيصال الخدمات المالية والمصرفية للعملاء بطريقة مبتكرة من خلال التطبيقات الحديثة كالهاتف النقال ومنصات الإنترنت بطريقة موحدة تراعي أحكام السرية المصرفية.

■ استكمال تجهيز نظام التسوية الآنية للمدفوعات (RTGS-JO) للعمل من خلال شبكة البنوك الآمنة (VPN)، وتطوير نظام مركز المقاصة الإلكترونية للشبكات للوصول إلى أعلى درجات الكفاءة والفاعلية، مما سيسهم في التوقف عن الاعتماد على القاعدة الورقية، وسرعة تنفيذ أوامر الدفع وتداول الأموال، وتحسين كفاءة البنوك في إدارة مخاطر السيولة والتسوية، ورفع مستوى الثقة في النظام المالي الأردني محلياً ودولياً.

إن عملية اتخاذ قرارات السياسة النقدية في البنك المركزي الأردني تأخذ بعين الاعتبار الموائمة والتنسيق مع السياسة الاحترازية لتحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في الاستقرار النقدي والمالي في المملكة. يمكن الاستدلال على ذلك من خلال تتبع تطورات التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها على مدار العقد الماضي، وخلال فترة جائحة كوفيد-19، وجه البنك المركزي البنوك العاملة بتأجيل توزيع أرباح المساهمين لعام 2019 لتعزيز مراكزها المالية، إضافة إلى قراره بمنح وزن مخاطر صفر لغايات احتساب نسبة كفاية رأس المال على القروض والسلف الممنوحة من خلال برامج البنك المركزي لتمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية والشركات الصغيرة والمتوسطة.

في السياق ذاته، لم يتجه البنك المركزي الأردني لتخفيف القيود على سياسته الاحترازية خلال فترة الجائحة الوبائية وحسب، بل اعتمد على تعزيز السيولة النقدية دون المساس بأولوية الحفاظ على متانة ومنعة الجهاز المصرفي الأردني. بذلك واثم البنك المركزي بين تحقيق التيسير على القطاعات الاقتصادية والأفراد وتوفير السيولة التي يحتاجها الاقتصاد المحلي بالتزامن مع حماية القطاع المصرفي الأردني ومؤشراته التنافسية الإقليمية القوية.

على الرغم من الظروف الصعبة وغير المسبوقة التي مر بها الأردن جزاءً لزاماً الوبائية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، استطاع الجهاز المصرفي الأردني الحفاظ على سلامة أوضاعه المالية والإدارية، والاحتفاظ بنسب مرتفعة وأمنة لمؤشرات المتانة المالية، وذلك بالمقارنة مع

أما فيما يتعلق بالتوقعات للأوضاع النقدية والتطورات في أسعار الصرف خلال عامي 2022 و2023، وعلى الرغم من استمرار التبعات السلبية لجائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني، فإن البنك المركزي يتابع بشكل حثيث كل المستجدات عالمياً وإقليمياً ومحلياً وسيقوم باتخاذ ما يلزم من إجراءات وإصدار التعليمات اللازمة بما يحافظ على الاستقرار النقدي والمالي واستقرار سعر الصرف، ويحمي الاقتصاد الوطني واستقراره، هذا بالإضافة إلى الاستمرار في تنظيم أعمال مؤسسات الجهاز المصرفي بهدف تعزيز مراكزها المالية وتفعيل دورها في تمويل النشاط الاقتصادي.

أما على صعيد التطورات في أسعار الصرف، يمثل نظام سعر الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي الركيزة الأساسية للسياسة النقدية، وقد ساهم هذا النظام في خدمة الاقتصاد الأردني بشكل فعال وأدى إلى تعزيز الثقة بالدينار الأردني منذ اعتماده في عام 1995، كما يتمشى بنظام سعر الصرف الثابت مع سعر الصرف المتوازن على المدى الطويل، وبالتالي سيواصل البنك المركزي في الفترة المقبلة استخدام سياسة سعر الصرف الثابتة كركيزة للسياسة النقدية.

تتمثل أولويات البنك المركزي الأردني خلال الفترة المقبلة بشكل رئيس في:

- المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني والحفاظ على جاذبيته وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل بما يتوافق مع السياسات الاقتصادية.
- تطوير استراتيجية وطنية جديدة للشمول المالي للأعوام (2023-2025)، ومن المتوقع أن يتم إطلاقها خلال العام الحالي. وستكون هذه الاستراتيجية بمثابة خارطة طريق نحو تعزيز الشمول المالي لجميع السكان.
- التحضير للبدء بإعداد استراتيجية متكاملة لتعزيز التمويل الأخضر في المملكة بالتشارك مع القطاع المصرفي والمالي والمؤسسات الدولية ذات العلاقة، ويأتي ذلك تعزيزاً للجهود الوطنية الساعية إلى مواجهة مخاطر التغير المناخي.

■ مواصلة العمل على تنظيم البنوك الرقمية المتكاملة في المملكة، ووضع الإطار التنظيمي اللازم للسماح بتخليصها، للمساهمة في دعم وتيرة وتطور القطاع المصرفي الأردني، ومواكبته للتطورات الحاصلة

من جهة أخرى، ولخفض المخاطر الناتجة عن التضخم المستورد، أصدر البنك المركزي في شهر مايو 2021 تعليمات للبنوك لتنظم استعمال أدوات التغطية طويلة المدى ضد مخاطر الصرف، وارتفاع أسعار المواد الأساسية بما يمكن المتعاملين الاقتصاديين وخاصة في أسواق المواد الأساسية من تحديد أسعار المشتريات عند مستويات معقولة.

فيما يتعلق بسوق الصرف، فبعد الإصلاحات التي وقع إرساءها منذ 2011، التي ساهمت في تعميق سوق الصرف المحلي والدفع بقدرته على توفير السيولة اللازمة للناشطين الاقتصاديين مع تدعيم مساهمة سوق الصرف في تحديد قيمة الدينار، قام البنك المركزي سنة 2021 بإعادة صياغة النصوص القانونية لسوق الصرف وسوق العملات الأجنبية لتكون مواكبة لتطورات الأسواق العالمية ودعم المكتسبات التي تحققت في موجة الإصلاحات السابقة. تهدف التعليمات الجديدة إلى تطوير الأدوات المشتقة طويلة المدى لتغطية مخاطر الصرف والفائدة كعقود مبادلة أسعار الفائدة والعملات. وذلك إضافة إلى الأدوات المشتقة قصيرة الأجل.

يعتبر تطوير أدوات التحوط المشار إليها ضرورة لتطوير السوق المالية التونسية، بهدف تحرير أكبر للعلاقات المالية مع الخارج، وتوفير مجموعة من الأدوات المختلفة للفاعلين الاقتصاديين تخول لهم التعامل مع الأسواق المالية الدولية بأمان.

مع ذلك، يسعى البنك المركزي التونسي إلى أن يكون هذا التحرير مصحوباً بسياسة مراقبة ورقابة أوثق من جانب البنك، وعمليات تصريح عن البيانات أكثر شفافية من قبل البنوك تؤسس نهجاً جديداً للإفصاح بالاستفادة من الفرص التي تتيحها تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة.

على هذا الأساس سيواصل البنك المركزي برنامجه الاصلاحى لتطوير نظام إبلاغ لامركزي يعتمد على بنية تحتية رقمية مشتركة مع قواعد تشغيل تستجيب للمعايير المتفق عليها، مما يجعل من الممكن استضافة منصات ما قبل التداول كقنوات إلزامية لجميع معاملات السوق التي تتم بين البنوك وعملائها.

في المغرب⁽⁸⁷⁾، استمر بنك المغرب في الاعتماد على سياسة نقدية تيسيرية إلى حد كبير خلال عامي 2020 و2021 لضمان ظروف مناسبة للتمويل مع مراعاة التطور المستقبلي للتضخم. في ظل التحولات على مستوى

المستويات المفروضة من قبل البنك المركزي الأردني وحتى بالمقارنة بالمعايير الدولية.

في تونس⁽⁸⁶⁾، خفض البنك المركزي التونسي سعر فائدة السياسة النقدية إلى 6.25 في المائة عام 2021، مقارنة بنحو 6.75 في المائة في مارس 2020، ما ساهم في خفض متوسط سعر فائدة تعاملات سوق ما بين البنوك (الانتربنك) من 6.86 في المائة إلى 6.24 في المائة، وأبقى البنك المركزي على نسبة الاحتياطي القانوني في حدود 1 في المائة. هذه التوجهات التوسعية في أسعار الفائدة أدت إلى نمو المعروض النقدي بحوالي 8.8 في المائة، وارتفاع معدل نمو إجمالي الائتمان الممنوح بمعدل 10.5 في المائة خلال عام 2021. كما بلغ معدل نمو الودائع بالعملة المحلية نحو 6.7 في المائة. وفي آخر تحديث للبنك المركزي فيما يتعلق بتغيرات أسعار الفائدة، أبقى البنك المركزي على سعر الفائدة الرئيس عند نفس مستوياته البالغة 6.25 في المائة في مارس 2022 لدعم التعافي الاقتصادي.

على المستوى الوطني، من المتوقع أن يؤدي ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية والطاقة، وبطء تعافي الاقتصاد الوطني والتداعيات غير المسبوقة للجائحة على القطاع السياحي والأنشطة ذات العلاقة إلى زيادة الضغوط على توازنات المالية العمومية وميزان المدفوعات، وهو ما من شأنه أن يبيقي على المخاطر التضخمية في منحنى تصاعدي خلال الفترة المقبلة ويستدعي مزيد من إحكام التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للمحافظة على الاستقرار والسعري.

وفي عام 2021، ورغم التوازن النسبي للعرض والطلب للسيولة بالعملة في سوق الصرف المحلية، شهد سعر صرف الدينار التونسي ارتفاعاً بحوالي 1.5 في المائة مقابل اليورو وتراجعاً بنحو 6.3 في المائة مقابل الدولار الأمريكي متأثراً بتراجع سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي في السوق العالمية بقراءة 7 في المائة.

يبقى تطور سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية مربوطاً خلال أفق التوقع بتطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، وتطور وضع السيولة بسوق الصرف المحلية المرتبط أساساً بأداء القطاعات المدرة للعملة الأجنبية على غرار قطاع السياحة الذي يشهد ركوداً نسبياً نتيجة نقشي جائحة كوفيد-19، وقطاع المناجم المتأثر بالأوضاع الاجتماعية.

(87) بنك المغرب، المغرب، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، أبريل.

(86) البنك المركزي التونسي، تونس، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، أبريل.

(اللجنة النقدية والمالية، لجنة الاستقرار المالي ولجنة التنسيق ومراقبة المخاطر الشمولية).

على مستوى سعر الصرف، يُجرى المغرب إصلاحات على نظام سعر الصرف الدرهم المغربي ساهمت في التحسن الملحوظ لقيمة العملة مقابل الدولار الأمريكي واليورو حيث ارتفعت قيمته في مقابل العملتين في عام 2021 بواقع 5.4 في المائة و0.8 في المائة على التوالي. ومن المتوقع أن يشهد سعر الصرف الفعلي الحقيقي انخفاضاً خلال العامين القادمين نظراً للانخفاض المتوقع لقيمة الدرهم الأسمية وكذلك لاستقرار التضخم المحلي عند مستويات منخفضة، مقارنة بمستويات التضخم لدى أهم الشركاء والمنافسين التجاريين.

على ضوء ما سبق، تتمثل أبرز أولويات بنك المغرب في المرحلة المقبلة في:

- الاستمرار في التحضير للتحويل نحو نظام استهداف التضخم.
- مواكبة البنك المركزي للتحويل الرقمي.
- مواصلة الحفاظ على متانة القطاع المصرفي وتبني تدابير لخفض حجم القروض المتعثرة.
- مواصلة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

في لبنان، خفض مصرف لبنان المركزي سعر فائدة السياسة النقدية بواقع 2 نقطة مئوية في عام 2021، بينما لم يشهد سعر فائدة تعاملات سوق ما بين البنوك (الانتربنك) تغييراً حيث بلغ في المتوسط 3 بالمائة. كما أبقى البنك المركزي كل من الالتزامات تحت الطلب، والالتزامات لأجل الخاضعة للاحتياطي الإلزامي بالليرة في حدود 25 بالمائة و15 بالمائة على التوالي، بينما خفض نسبة التوظيفات الإلزامية بالعملات الأجنبية إلى 14 في المائة مقابل 15 في المائة عام 2020.

نما حجم السيولة المحلية (M2) بحوالي 17 في المائة عام 2021 مقابل 6.34 في المائة عام 2020. بينما انخفض حجم الائتمان الممنوح خلال عام 2021 بحوالي 7.53 بالمائة. وتراجعت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بالعملة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 10 في المائة عام 2021 مقابل 23.7 في المائة عام 2020. كما تراجع معدل نمو الودائع بالعملة المحلية بحوالي 8.10

السياسة النقدية بالنسبة لنظام سعر الصرف والأطر التشغيلية للسياسة النقدية، وآلية تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية، ارتفع إجمالي السيولة المحلية بحوالي 3.5 في المائة عام 2021، ومن المتوقع استمرار ارتفاع معدلات نمو السيولة، لكن بوتيرة أقل مقارنة مع تلك المسجلة عام 2021، وفقاً للاحتياجات التمويلية للبنوك من السيولة خلال العامين القادمين.

في ظل التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، وأخذاً بالاعتبار توقع عودة التضخم إلى مستويات معتدلة في 2023، قرر بنك المغرب في اجتماعه بتاريخ 22 مارس الحفاظ على التوجه التيسيري للسياسة النقدية وذلك من أجل الاستمرار في دعم النشاط الاقتصادي والتخفيف من تداعيات التطورات الدولية غير المواتية. وقرر على وجه الخصوص الإبقاء على سعر الفائدة الرئيس دون تغيير عند مستوى 1.50 في المائة⁽⁸⁸⁾.

على صعيد السياسة الاحترازية الكلية، رفع بنك المغرب جميع تدابير التسهيل الاحترازية المؤقتة التي تم تبنيها خلال فترة الوباء، باستثناء تخفيض رأس المال التحوطي الذي تم تمديد العمل به حتى يونيو 2022.

في هذا الإطار، ارتفع معدل كفاية رأس مال المصارف إلى 16 في المائة عام 2021، مقابل 15.7 في المائة عام 2020 بواقع 0.3 نقطة مئوية، فيما انخفضت نسبة السيولة القانونية من 192 في المائة عام 2020، إلى 167 في المائة عام 2021. من ناحية أخرى، ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض من 8.2 في المائة إلى 8.4 في المائة عام 2021 بواقع 0.2 نقطة مئوية، بالمقابل ارتفعت نسبة تغطية مخصصات القروض المتعثرة بواقع 0.3 نقطة مئوية.

في هذا الصدد، يستمر بنك المغرب بإجراء اختبارات الضغط الكلية على القطاع المصرفي. وقد أظهرت تلك الاختبارات قدرة البنوك على مواجهة فرضيات الصدمات التي تحاكي تدهور الأوضاع الصحية والاقتصادية، حيث تظل مستويات ملاءة وسيولة البنوك فوق المستويات الدنيا التنظيمية.

في ظل التداعيات الاقتصادية للأزمة الصحية، قامت السلطات الرقابية في بنك المغرب بتفعيل كافة أدوات السياسات النقدية والاحترازية الكلية وكذلك التنسيق الفعال بينهما بغية تحصين القطاع المالي وحمايته من تداعيات هذه الأزمة. في هذا السياق تجتمع بشكل دوري مجموعة من اللجان الخاصة من أجل تعزيز الاستقرار المالي

(88) بنك المغرب، المغرب، (2022) "بيان لجنة السياسة النقدية"، مارس.

1. استقرار المستوى العام للأسعار والنزول بمعدل التضخم إلى رقم ثنائي بنهاية العام، بإتباع عدد من الإجراءات من بينها:

- ضبط التوسع النقدي وتحجيم دور البنك المركزي والمصارف في تمويل الحكومة وتعزيز تمويل القطاع الخاص لخدمة القطاعات الإنتاجية من خلال استهداف نمو في القاعدة النقدية بمعدل 13 في المائة، ونمو في عرض النقود بمعدل 22 في المائة بنهاية عام 2022.

- استدعاء ودائع بنك السودان المركزي والقروض الحسنة طرف المصارف ومساهماته في المحافظ الاستثمارية التي حان أجلها، وبحيث يمنع جدولتها أو رسملتها.

2. الإسهام في تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1.2 في المائة لهذا العام.

3. استدامة استقرار سعر الصرف وذلك من خلال الاستمرار في سياسة سعر الصرف المرن المدار، ومواصلة سياسة مزادات النقد الأجنبي.

4. تفعيل أدوات السياسة النقدية بما يشمل التدابير التالية:

- الاحتياطي النقدي القانوني، الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى بنك السودان المركزي بنسبة 20 في المائة من جملة الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني بالعملة المحلية والأجنبية (وتشمل الحسابات الجارية وكافة الودائع الأخرى عدا الودائع الاستثمارية والهوامش على خطابات الاعتماد المعززة).

- تكلفة التمويل، للمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية الحرية في تحديد هامش الربح عند التمويل بكافة الصيغ التمويلية المسموح بها.

- عمليات السوق المفتوحة، تفعيل عمليات السوق المفتوحة عبر بيع وشراء الأوراق المالية المتاحة.

- عمليات مبادلة وبيع وشراء النقد الأجنبي.

- دور بنك السودان المركزي كمقرض أخير، تقييد لجوء المصارف للاستدانة من البنك المركزي وفقاً للضوابط المنظمة.

من المتوقع أن يركز بنك السودان كذلك على عدد من القضايا والموضوعات خلال عامي 2022 و2023، منها على سبيل المثال العمل على تنفيذ النظام المصرفي المزدوج من خلال الدمج بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي التقليدي، وهيكله الجهاز المصرفي بما

في المائة عام 2021 مقابل تراجع نسبته 12.43 عام 2020.

من المتوقع تأثر الأوضاع النقدية والمصرفية بمسارات النشاط الاقتصادي والتطورات على صعيد البدء في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية لدعم النمو التي طال انتظارها، إضافة إلى التأثير بالتطورات التي ستشهدها كل من تحويلات اللبانيين العاملين في الخارج، واحتياجات التمويل وكلفة الاستدانة.

إن تفاعل المؤشرات الأساسية من حيث الموجودات الخارجية للمصرف المركزي، إضافة إلى النمو الإيجابي المتوقع للودائع وإطالة آجال التوظيفات بالعملة الوطنية والأجنبية سيعمل على دعم استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية. بالتالي سيركز مصرف لبنان على متابعة الإصلاحات المالية والاقتصادية المُعتمَد تنفيذها من قبل الحكومة لضمان تأقلم السياسة النقدية معها من أجل الحفاظ على سعر صرف العملة، وتمويل العجز في الميزان التجاري والمالية العامة.

في السودان، تواجه صياغة السياسة النقدية تحديات كبيرة منذ التطورات الأخيرة في 25 نوفمبر 2021 في ظل الأوضاع الداخلية التي يمر بها السودان، إضافة إلى ارتفاع وتيرة التضخم مرة أخرى. على الرغم من ذلك، تحرص الدولة على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية التي من أهمها المحافظة على إصلاح سعر الصرف وتحييد الآثار الناتجة عنها كواحدة من أهم الأولويات، بالإضافة إلى احتواء التضخم في ظل الضغوطات التضخمية التي يفرضها ارتفاع مستويات عجز الموازنة العامة.

بلغ نمو الكتلة النقدية حوالي 153.2 في المائة عام 2021 ويعتبر هذا المعدل الأعلى منذ عام 2019. حيث ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح بالعملة المحلية بحوالي 196.2 في المائة عام 2021. يُعزى ذلك إلى ارتفاع حجم الائتمان الممنوح للقطاعات الخاص والعام بمعدل 180.6 في المائة و276.8 في المائة على التوالي، فيما بلغ معدل نمو الودائع بالعملة المحلية 153.1 في المائة عام 2021.

تأتي سياسات بنك السودان المركزي لعام 2022 في ظل أوضاع داخلية يحرص فيها البنك على تبني تدابير لزيادة مستويات كفاءة إدارة السياسة النقدية، من بين أبرز ملامحها(89):

(89) بنك السودان المركزي، (2022). "سياسة بنك السودان المركزي لعام 2022".

بتوجهات البنوك المركزية المصدرة للعملات المتداولة في السوق الفلسطيني. وتركز سلطة النقد الفلسطينية على مجموعة من القضايا والموضوعات ذات الأولوية خلال عامي 2022 و2023، من ضمنها التحول الرقمي، والشمول المالي، بالإضافة إلى تقديم خدمات الدفع الإلكترونية.

في الصومال، يُعد التحكم في إدارة السيولة النقدية من أولويات البنك المركزي في الوقت الحالي في ظل التحديات الراهنة. أحرز البنك المركزي تقدماً ملموساً فيما يتعلق بإصدار نقود ورقية آمنة ومبرئة الذمة بهدف إعادة الثقة وضمان فعالية السياسة النقدية. جدير بالذكر أن هذه الجهود تندرج في إطار خارطة الطريق التي تبناها البنك المركزي لإصلاح العملة.

في جيبوتي، يسعى البنك المركزي خلال أفق التوقع إلى زيادة فاعلية السياسة النقدية من خلال السعي نحو تطوير أداة نسبة الاحتياطي الإلزامي لضمان إدارة أكثر كفاءة لمستويات السيولة المحلية.

يرتبط الفرنك القمري باليورو، وتتيح سياسة سعر الصرف الثابت احتواء التضخم. وتُحدد سعر فائدة الفرنك القمري عند مستوى يفوق مؤشر اليورو للإقراض لليلة واحدة (Eonia) بنحو 1.5 نقطة مئوية.

في ضوء التوقعات باستمرار مسارات السياسة النقدية التيسيرية في الاتحاد الأوروبي خلال عام 2022 لمواجهة تحديات النمو الاقتصادي والمستجدات المرتبطة بجائحة كوفيد-19، من المتوقع أن تحاكي أسعار الفائدة في القمري هذه التغيرات.

يتوافق مع المعايير العالمية، بالإضافة إلى العمل على خلق أسواق جديدة للسلع السودانية وتحقيق موارد إضافية من النقد الأجنبي من خلال تفعيل علاقات البنوك المراسلة مع المصارف السودانية.

في موريتانيا، يهدف البنك المركزي الموريتاني إلى استقرار المستوى العام للأسعار، والحفاظ على معدلات التضخم في مستويات معتدلة في ظل بعض التحديات التي تواجه إدارة السياسة النقدية المتمثلة في تداول الأموال خارج القنوات الرسمية. خلال أفق التوقع، ستواصل الحكومة الموريتانية مساعيها للحد من تسرب العملة خارج القنوات الرسمية لتحسين فعالية السياسة النقدية.

وفي سبتمبر 2021، انخفض سعر الفائدة الشهري لأذونات الخزينة العمومية بحوالي 50 نقطة أساس مقارنة بالمستويات السائدة في شهر يونيو مع بقاء سعر الفائدة في السوق المصرفي دون تغيير عند مستوى 5.5 في المائة. كما انخفض متوسط سعر الإقراض الذي تطبقه البنوك على العملاء خلال الفصل الثاني من عام 2021 بحوالي 30 نقطة أساس مقارنة بالمستوى السائد النصف الأول من عام 2021.

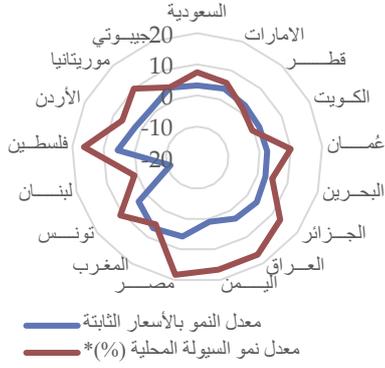
في آخر اجتماع لمجلس السياسة النقدية⁹⁰ بتاريخ 24 نوفمبر 2021، قرر المجلس الإبقاء على التوجهات الحالية للسياسة النقدية ما لم تظهر مستجدات في الساحة المحلية والإقليمية والدولية، ذلك في ظل نمو المعروض النقدي بمعدل 18.9 في المائة مدعوماً بنمو صافي الأصول الأجنبية بنسبة 73.2 في المائة على الرغم من تراجع صافي الأصول المحلية بنحو 1.5 في المائة.

في فلسطين، نظراً لعدم وجود عملة محلية، فإن تطورات الأوضاع النقدية وأسعار الصرف ترتبط بشكل مباشر

(90) البنك المركزي الموريتاني (2022)، اجتماع مجلس السياسة النقدية للبنك المركزي الموريتانيا يوم 24 نوفمبر

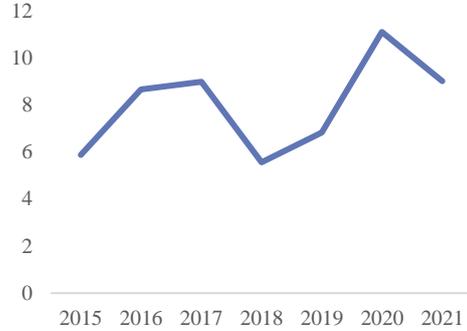
شكل رقم (4): الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية التطورات النقدية والمصرفية

تباين اتجاهات نمو المعروض النقدي بالمقارنة مع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ما بين الدول العربية



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، واستبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2022

شهد معدل نمو السيولة المحلية تباطؤاً في عدد من الدول العربية عام 2021 بعد ارتفاعه بفعل حزم التحفيز في عام 2020
معدل نمو السيولة في الدول العربية (في المائة)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، واستبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2022

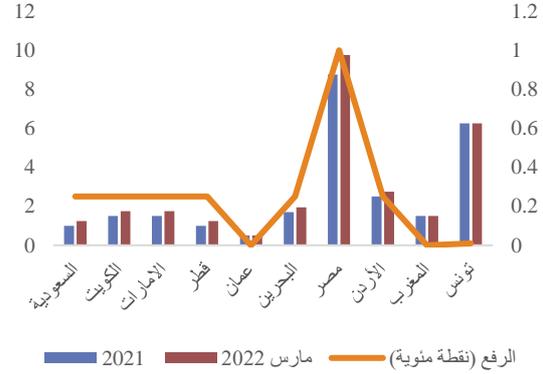
في ظل جولات الرفع التي باشرها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، رفع عدد من الدول العربية معدلات الفائدة بما تراوح بين 0.25 و1.00 نقطة مئوية

سعر فائدة السياسة النقدية في بعض الدول العربية (نقطة مئوية)	الرفع (نقطة مئوية)	2021	مارس 2022
السعودية	0.25	1.00	1.25
الكويت	0.25	1.50	1.75
الإمارات	0.25	0.65	0.90
قطر	0.25	1.00	1.25
عمان	0.00	0.50	0.50
البحرين	0.25	1.70	1.95
مصر	1.00	8.75	9.75
الأردن	0.25	2.50	2.75
المغرب	0.00	1.50	1.50
الجزائر	0.00	3.0	3.0
تونس	0.00	6.25	6.25

المصدر: البنوك المركزية العربية

اتجه عدد من البلدان العربية في الربع الأول من عام 2022 إلى رفع الفائدة لاحتواء التضخم والعمل على استقرار نظم الصرف

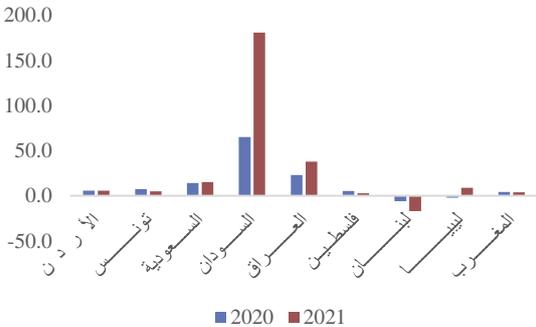
أسعار الفائدة الرسمية (%)



المصدر: المصارف المركزية المعنية.

لاسيما ذلك الموجه إلى القطاع الخاص

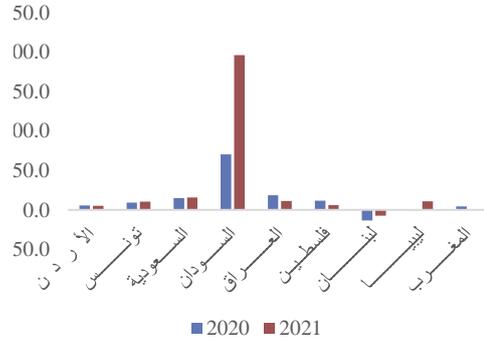
معدل نمو الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، واستبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2022

ساهمت السياسة النقدية التيسيرية في ارتفاع معدل نمو الائتمان الممنوح في عدد من الدول العربية

معدل نمو الائتمان الممنوح (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، واستبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2022

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2022 و2023 التطورات المالية

يُتوقع أن يستمر انخفاض العجز في الموازنة العامة المجمعّة للدول العربية في عام 2022 ليبلغ 2.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي جراء الزيادة المتوقعة للإيرادات النفطية، خاصةً في ظل توقع تحسن الأوضاع المالية وتراجع العجز في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2022. إذ من المتوقع أن تحقق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فائضاً في عام 2022 لأول مرة منذ موجة انخفاض أسعار النفط في 2014. غير أنه من المتوقع استمرار عجوزات الموازونات في مجموعة الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط والدول العربية المستوردة للنفط عند مستويات مرتفعة تقدر نسبياً عام 2022.

بالنسبة للدول العربية المُصدرة للنفط مجتمعة، تشير التقديرات إلى ارتفاع الإيرادات العامة في دول المجموعة بحوالي 108 مليار دولار لتبلغ حوالي 642 مليار دولار أمريكي في عام 2021. كما يُتوقع أن يستمر هذا التحسن في عام 2022 بزيادة تبلغ 13.3 في المائة. كذلك، من المتوقع ارتفاع الإنفاق العام بحوالي 4 في المائة في عام 2022، مقارنةً بانخفاض بنحو 1.6 في المائة في عام 2021. لذلك، يُتوقع أن يستمر انخفاض عجز المالية العامة للدول العربية المُصدرة للنفط، ليسجل حوالي 1.14 في المائة في عام 2022، مقارنةً بنحو 3.9 في المائة في عام 2021. يأتي هذا خاصةً في ظل توقع تحقيق فائض في الموازنة العامة لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فبعد العجز المسجل في 2020، جراء حزم التحفيز التي قُدمت في بداية الجائحة واستمرت حتى عام 2021، تحسنت الإيرادات العامة في دول المجلس مع عودة النشاط الاقتصادي، وتعافي أسعار النفط في عام 2021، مع مواصلة إصلاحات الضبط المالي. إذ تشير البيانات الختامية إلى تراجع عجز الموازنة لدول المجموعة إلى نحو 4.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، مقابل عجز بلغ حوالي 10.4 في المائة في عام 2020، ويُتوقع أن تحقق دول المجلس فائضاً في الموازنة العامة في عام 2022، لأول مرة منذ عام 2014 يقدر بنحو نصف نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة.

بالنسبة لمجموعة الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، تشير البيانات المقدرّة للحسابات الختامية إلى تحسن كبير في الأوضاع المالية، حيث تشير التقديرات إلى انخفاض العجز في 2021 إلى نحو 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 15.5 في المائة في عام 2020. غير أن عجز الموازنة، بالنسبة لهذه المجموعة، يُتوقع أن يعود للارتفاع نسبياً إلى نحو 7.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، استناداً إلى توقعات الموازونات التي حُدثت أغلبها نهاية 2021، واستندت بذلك إلى أسعار نفط مرجعية تعتبر متواضعة مقارنةً بالمستجدات التي شهدتها أسعار النفط والغاز خلال الربع الأول من عام 2022، والتي تحمل الكثير من عدم اليقين. لذلك، رغم التوقع بارتفاع جانب النفقات العامة لدول المجموعة نتيجة ارتفاع كلفة برامج دعم الغذاء لاسيما دعم أسعار القمح والمواد الغذائية الأساسية، إلا أن أسعار النفط والغاز المرتفعة قد تمنح دعماً كبيراً للإيرادات العامة لتعويض ارتفاع نفقات الدعم والتحويلات الاجتماعية بالنسبة لهذه المجموعة.

بالنسبة لمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، يُتوقع أن يستقر العجز في عام 2022 في حدود 6.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بانخفاض طفيف بحوالي 0.5 نقطة مئوية عن عام 2021، خاصةً في ظل الإصلاحات التي توصلها هذه الدول لتحسين أوضاع المالية العامة، مع عودة التعافي الاقتصادي في كثير من دول المجموعة في عام 2021، ومواصلة رفع إجراءات الإغلاق وعودة الأنشطة الاقتصادية المتضررة كثيراً من الجائحة كأنشطة السياحة والنقل الدولي، وانحسار موجة الفيروس المتحور أو ميكرون وارتفاع مستويات التلقيح في عدد من دول المجموعة. لكن على الرغم من ذلك، تطرح التطورات الدولية الحالية تحديات جديدة أمام موازونات دول المجموعة، نتيجة موجة الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية سواءً منها أسعار النفط ومشتقاته أو أسعار القمح ومشتقاته. كما تضيف مخاوف عدم كفاية مخزونات القمح في ظل عدم اليقين حول الإمدادات المستقبلية من هذه المادة الحيوية نتيجة التطورات العالمية المزيد من الأعباء على الموازونات العامة لدول المجموعة. لذلك، ربما تضطر أغلب الدول إلى تعديل موازاناتها

لتساير الاحتياجات التمويلية المتزايدة جراء هذ المستجدات، مع ما يكتنفه ذلك من مخاطر نتيجة الأوضاع الضبابية وحالة عدم اليقين السائدة على مستقبل الأسعار وإمدادات التموين.

فيما يلي التطورات الخاصة بأوضاع المالية العامة في مجموعات الدول العربية المختلفة:

1. الدول العربية المصدرة للنفط

الناتج المحلي الإجمالي، مقابل حوالي 10.6 في المائة في عام 2020.

تركز دول المجموعة خلال 2022 على مواصلة إصلاحات المالية العامة الهادفة إلى تحقيق استدامة أوضاع المالية العامة لخفض نسب العجز والدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. في هذا الإطار، ورغم بناء تقديرات موازنتها على مستويات منخفضة لأسعار النفط، مقارنة بما هو سائد خلال الربع الأول من عام 2022، حيث أدت التطورات الدولية إلى ارتفاع سعر النفط إلى أعلى مستوياته منذ قرابة عقد من الزمن، يُتوقع أن تحقق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعةً فائضاً يقارب نصف نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بما يمثل الفائض الأول للموازنة العامة لدول المجموعة المحقق منذ عام 2014.

فيما يلي عرض التطورات على مستوى دول المجموعة.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في **السعودية**،⁽⁹¹⁾ تبنت الحكومة سياسات متوازنة تمثلت في تقديم دعم قوي للقطاع الصحي والقطاع الخاص المتضرر من الأزمة، انعكست إيجاباً على تعافي الاقتصاد. وتأتي الميزانية للعام المالي 2022 داعمةً لاستمرار تعزيز الاستدامة المالية بعد الجائحة واستكمال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية. في هذا الإطار، تتوقع الحكومة في عام 2022 استمرار التعافي التدريجي في النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على المبادرات التي تم تنفيذها سابقاً. تتضمن التقديرات أثر التطوير المستمر في الإدارة الضريبية وتحسن عمليات التحصيل الذي ساهم في رفع مستوى الالتزام لدى المكلفين. على المدى المتوسط، تعترم الحكومة في ميزانية العام المالي 2022، استمرار الإنفاق على الخدمات الحكومية، والبنية التحتية، والبرامج الاجتماعية، إضافة إلى برامج أخرى ضمن "رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، والمشاريع الكبرى، التي من شأنها تحقيق تغييرات هيكلية إيجابية في هذه القطاعات، وغيرها من المشاريع والإصلاحات (جدول 1).

تشير التقديرات إلى ارتفاع الإيرادات العامة في دول المجموعة بحوالي 108.39 مليار دولار أمريكي لتبلغ حوالي 641.96 مليار دولار عام 2021، أي بزيادة بحوالي 20.31 في المائة. كما يُتوقع أن يستمر هذا التحسن في عام 2022 بزيادة قدرها 13.35 في المائة (حوالي 85.72 مليار دولار). في مقابل ذلك، ستعرف النفقات العامة ارتفاعاً بحوالي 3.98 في المائة في عام 2022، لتبلغ نحو 752.7 مليار دولار أمريكي. كنتيجة لذلك، يُتوقع أن يستمر انخفاض عجز المالية العامة للدول العربية المصدرة للنفط مجتمعةً، ليسجل حوالي 1.1 في المائة في عام 2022، مقارنة بنحو 3.97 في المائة حسب البيانات الختامية لعام 2021. يأتي هذا خاصةً في ظل توقع تحقيق فائض في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

غير أنه بالنظر إلى الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار النفط في مارس 2022، نتيجة التطورات الدولية الحالية، فيُرتقب أن تتحسن الإيرادات النفطية بصفة كبيرة، مما سيعزز الفوائض في بعض الدول ويعمل على تخفيض العجز في باقي الدول المصدرة للنفط التي كان من المتوقع مسبقاً تحقيقها لعجوزات في الموازنات العامة. إلا أن هذا التحسن يبقى رهين مواصلة إجراءات ضبط وترشيد الإنفاق التي انتهجتها أغلب دول المجموعة.

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بعد تأثر أوضاع المالية العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل كبير جراء حزم التحفيز الكبيرة التي قُدمت أثناء الجائحة خلال عامي 2020 و2021، وانخفاض أسعار النفط في عام 2020، تحسنت الإيرادات العامة في دول المجلس مع عودة النشاط التدريجي للاقتصاد، وتعافي أسعار النفط في عام 2021. كذلك، عملت دول المجلس على ترشيد الإنفاق العام خاصة فيما يتعلق بضبط النفقات الجارية في ظل إصلاحات ضبط الأوضاع المالية التي يتم تنفيذها. أدى ذلك إلى تحسن الأوضاع المالية في دول المجلس، فبحسب البيانات الختامية، يمكن أن يستقر العجز في سنة 2021 في حدود 4.1 في المائة من

(91) وزارة المالية، السعودية، (2022)، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، أبريل.

التعجيل في تنفيذ بعض البرامج والمشاريع الاستراتيجية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، وسداد جزء من الدين العام، من خلال تقوية المركز المالي للدولة لمواجهة الأزمات.

لتلبية الاحتياجات التمويلية المقدرة لعامي 2022 و2023، تعمل وزارة المالية بالتعاون مع المركز الوطني لإدارة الدين على إعداد خطة سنوية للاقتراض وفق استراتيجية متوسطة المدى للدين العام. من المتوقع أن يستقر حجم الدين العام في عامي 2022 و2023 عند مستواه لعام 2021 نتيجة التوقعات بتحقيق فائض في الميزانية، مع توقع انخفاض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بفعل انتعاش النمو، من 30.0 في المائة عام 2021، إلى 25.9 في المائة في عام 2022 و26.9 في المائة في عام 2023. كما سيتم الاقتراض لسداد أصل الدين الذي يحل أجل سداده مستقبلاً أو لاستغلال الفرص المواتية في السوق لدعم الاحتياطات الحكومية خلال العام 2022 وعلى المدى المتوسط، من خلال وضع آليات وضوابط للتعامل مع الفوائض المالية المتوقع تحقيقها ووضع محددات عليا ودنيا للاحتياطات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدعم الاقتصاد والملاءة المالية. إضافة إلى تمويل مشاريع رأسمالية لتسريع إنجازها من خلال الإصدارات السنوية، وإمكانية النظر في عمليات تمويلية استباقية حسب أوضاع الأسواق.

بالنسبة للإمارات،⁹² تمثلت أبرز التدابير والسياسات المتبناة على صعيد المالية العامة التي سيتم مواصلة تنفيذها خلال عام 2022 لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19، في تعزيز ميزانية مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية للسنة المالية 2022 بمخصصات مالية لمواجهة جائحة كوفيد-19 استمرراً للإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن منذ بداية الجائحة في عام 2020. كما سيتم استمرار التنسيق بين الجهات الصحية المختصة في الدولة لتقييم الوضع الصحي في مواجهة الجائحة، وإعداد مشروع ميزانية الجهات الاتحادية لخطة ميزانية السنوات (2022-2026) وفق خطة استراتيجية جديدة تتضمن أولويات الجهات الاتحادية القابلة للتطبيق والتنفيذ. كذلك، دعم الميزانية العامة للاتحاد بأدوات مالية واستثمارية جديدة تهدف إلى استقرار الوضع المالي في مواجهة الأزمات والكوارث المستقبلية، وتعزيز شبكات الأمان

جدول رقم (1). إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: السعودية	
الإيرادات العامة	<ul style="list-style-type: none"> - استمرار المبادرات التي تم تنفيذها خلال الأعوام الماضية لتحقيق هدف تقليل الاعتماد بشكل رئيس على الإيرادات النفطية، وضمان استدامة المالية العامة على المدى المتوسط والطويل.
النفقات العامة	<ul style="list-style-type: none"> - مواصلة تنفيذ الإصلاحات الداعمة لتطوير إدارة المالية العامة بما يحقق الانضباط المالي وتعزيز كفاءة الإنفاق. - الاستمرار في مراجعة برامج الحماية الاجتماعية وتحسينها بما يحقق الوصول للفئات المستهدفة والفائدة المرجوة منها. - انعكاساً التزام الحكومة بالمحافظة على الأسقف المعلنة سابقاً وفقاً لتخطيط الميزانية على المدى المتوسط وفق آلية تحديد أسقف الإنفاق ضمن برنامج الاستدامة المالية، حيث من المقدر أن يبلغ إجمالي النفقات حوالي 955 مليار ريال لعام 2022 وصولاً لنحو 941 مليار ريال في عام 2023.
إدارة الموازنة العامة	<ul style="list-style-type: none"> - الاستمرار في مسيرة مبادرات الإصلاح الاقتصادي التي اتخذت في السنوات الماضية واستمرار رفع كفاءة الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى تنمية الإيرادات غير النفطية وتحسين تحصيلها.
إصلاحات إدارة الدين العام	<ul style="list-style-type: none"> - تعمل وزارة المالية بالتعاون مع المركز الوطني لإدارة الدين على إعداد خطة سنوية للاقتراض لتلبية الاحتياجات التمويلية في إطار استراتيجية متوسطة المدى للدين العام. - تستهدف المملكة استمرار التنوع بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية مما يعزز من قدرة المملكة على الوصول إلى مختلف الأسواق، مع ضمان إصدار أدوات الدين بتسيرة عالية وضمن أطر وأسس متروسة لإدارة المخاطر والتي تراعي عدة اعتبارات. - استمرار الحكومة في عمليات الاقتراض لسداد أصل الدين الذي يحل أجل سداده مستقبلاً أو لاستغلال الفرص المواتية في السوق لدعم الاحتياطات أو تمويل مشاريع رأسمالية يمكن تسريع إنجازها من خلال الإصدارات السنوية.
تعزيز الإنفاق الاجتماعي ودعم النمو الشامل	<ul style="list-style-type: none"> - تستمر حكومة المملكة في تخصيص الحصص الأكبر من الموارد المالية للإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية، والتعليم سعياً لتنمية الموارد البشرية وتطوير الكوادر الوطنية. - الحرص على ضمان مستوى سكني كريم للمواطنين من خلال استمرار الإنفاق على برنامج الإسكان. يأتي ذلك مع مواصلة تنفيذ مبادرات منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية المباشرة للمواطنين المستحقين. - مواصلة الجهود خلال العام القادم وعلى المدى المتوسط لتطوير فاعلية الإنفاق الاجتماعي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

المصدر: وزارة المالية، السعودية، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، أبريل.

يُتوقع أن يبلغ عجز الميزانية في عام 2021 نحو 2.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما يُنتظر أن يتم تحقيق فائض في الميزانية في عام 2022 يفوق 90 مليار ريال سعودي (أي ما نسبته 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وبحوالي 27 مليار ريال سعودي في عام 2023. يأتي ذلك نتيجة الارتفاع في الإيرادات العامة خاصة في عام 2021 بحوالي 80 مليار مقارنة بتوقعات عام 2021 قبل أن تنخفض بحوالي 77 مليار ريال في عام 2022. في مقابل ذلك، ساهم تراجع المصرفات نتيجة جهود الضبط المالي في تحقيق الفائض المتوقع لعامي 2022 و2023، حيث يُتوقع تراجع الإنفاق بحوالي 84 مليار ريال، و14 مليار ريال في عامي 2022 و2023 على التوالي. غير أن اتجاه أسعار النفط للارتفاع نحو مستويات كبيرة، في ظل التطورات الدولية الحالية، سيعزز من فوائض الميزانية، التي من المقرر توجيهها لتعزيز الاحتياطات الحكومية ودعم الصناديق التنموية وصندوق الاستثمارات العامة والنظر في إمكانية

(92) وزارة المالية، الإمارات، (2022)، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، أبريل.

(2019-2021). على إثر ذلك، يُتوقع زيادة الإيرادات النفطية لتتفوق بنسبة 26.6 في المائة (من 121.6 مليار ريال قطري في ميزانية 2021 إلى حوالي 154 مليار في عام 2022). كما سترتفع الإيرادات غير النفطية بحوالي 9.1 في المائة (من 38.5 مليار ريال في ميزانية 2021 إلى 42 مليار ريال في 2022). نتيجة لذلك، يُتوقع أن يرتفع إجمالي الإيرادات بنحو 36 مليار ريال، بمعدل نمو يبلغ 22.4 في المائة.

كما يُتوقع أن ترتفع إجمالي المصروفات كذلك، لكن بوتيرة أقل، ليبلغ معدل نموها بين ميزانتي 2021 و2022 نحو 4.9 في المائة، حيث يُتوقع تسجيل أعلى زيادة في المصروفات الرأسمالية بواقع 15 في المائة (رغم ضعف حصتها) وزيادة المصروفات الجارية بواقع 10.7 في المائة، لزيادة الإنفاق على المشروعات الرئيسية بنسبة 2.6 في المائة، والرواتب والأجور بنسبة 1 في المائة.

تشير البيانات الأولية الفعلية إلى تحقيق فائض في الميزانية المنفذة لسنة 2021، حيث تم تسجيل فائض بنسبة 1 في المائة في الثلاثة أرباع الأولي من عام 2021. كما تشير توقعات جهاز التخطيط والإحصاء إلى تراوح الفائض بين 1.9 و3.6 في المائة خلال الفترة (2021-2023). كما أن الاتجاهات الحالية لأسعار النفط والغاز المرتفعة وتوقع العوائد والمكاسب الاقتصادية لتنظيم كأس العالم نهاية عام 2022، كلها عوامل من شأنها أن تعزز أكثر من مستوى التوقعات الإيجابية لأوضاع الموازنة العامة في قطر بفعل المزيد من إيرادات النفط والغاز.

في **الكويت**،⁽⁹⁵⁾ سطرت موازنة الدولة للعام المالي⁽⁹⁶⁾، 2023/2022، مجموعة من الأهداف تمثلت في: خفض المصروفات عن موازنة 2022/2021، والالتزام بسقف المصروفات المحدد، وترشيد الدعم وتخفيضه بنسبة 12.4 في المائة عن موازنة 2022/2021، ودعم المصروفات الرأسمالية والإنشائية. تم تقدير الميزانية للعام المالي 2023/2022 على أساس متوسط سعر برميل النفط بنحو 65 دولار عوضاً عن 45 دولار للسنة المالية التي تنتهي في 31 مارس 2022، ووفق توقعات زيادة الإنتاج من 2.425 مليون برميل يومياً في 2022/2021، إلى 2.73 مليون برميل يومياً في عام

الاجتماعي للأفراد، والاستثمار للمستقبل، وإدارة الدين العام.

وقد اعتمدت الإمارات سياسة مالية تحفيزية على المستويين الاتحادي والمحلي، كما قدمت حزم تحفيز كبيرة بلغت 9 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (كما في أبريل 2021)، حيث تضمنت مجموعة من التدابير أهمها تخفيض الرسوم وتسريع دفع مستحقات القطاع الخاص والمحافظة على استمرارية المشاريع الرأسمالية الحيوية، إضافة إلى إصلاحات مهمة في قطاع المالية العامة (جدول 2).

جدول رقم (2)

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: الإمارات

إصلاحات الإيرادات العامة	إصلاحات إدارة الموازنة العامة	تعزيز الإنفاق الاجتماعي
- مراجعة هيكل رسوم الخدمات الحالية على المستوى الاتحادي واستحداث ضريبة الشركات المخطط تطبيقها في سنة 2023	- إصدار حزمة سندات سيادية متعددة الشرائح	- دعم التنمية الاجتماعية والمنافع الاجتماعية بتوفير الحياة الكريمة للعاملين المتقاعدين من المدنيين والعسكريين.
- تطوير وتحديث النظام الآلي لإعداد الميزانية وربطه مع النظام المالي الاتحادي ونظام الموارد البشرية (نظام بياناتي ونظام ميزانية الوظائف).	- تعزيز العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين من الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية ومؤسسات القطاع الخاص.	- تقديم أفضل الخدمات لأفراد المجتمع.
- تحول الحكومة الاتحادية أساس الاستحقاق المحاسبي استناداً إلى مرسوم بقانون اتحادي رقم 26/2019 بشأن المالية العامة. يمثل هذا المشروع خطوة مفصلية ترفع كفاءة إعداد الميزانية الاتحادية وتعزز الاستخدام الأمثل للموارد المالية.	- تعزيز العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين من الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية ومؤسسات القطاع الخاص.	

المصدر: وزارة المالية، الإمارات، (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، أبريل.

وفق التقديرات الأولية، من المتوقع أن تنهي الإيرادات العامة في عام 2021 بمبلغ 458 مليار درهم إماراتي،⁽⁹³⁾ أي بزيادة قدرها 24.4 في المائة، ثم تواصل الارتفاع في عامي 2022 و2023 بنسب 5.4 و3.6 في المائة على التوالي. في المقابل، تشير التقديرات إلى ارتفاع النفقات العامة في 2021 إلى مبلغ 468 مليار درهم، بزيادة قدرها 7.6 في المائة، كما يُتوقع أن ترتفع نسبياً بحوالي 3.8 و2.9 في المائة في عامي 2022 و2023 على التوالي. كنتيجة لذلك، يُتوقع انخفاض العجز إلى حوالي 0.7 في المائة في 2021، وتحقيق ميزانية متوازنة تقريباً (عجز صفري) على مدار الفترة (2022-2023).

في **قطر**،⁽⁹⁴⁾ بُنيت توقعات ميزانية 2022 على أساس متوسط سعر لبرميل النفط محددًا بنحو 55 دولار بزيادة بحوالي 15 دولار عن مستوى 2021 (40 دولاراً)، مع افتراض ثبات الكميات من المنتجات الهيدروكربونية عند متوسط مستويات إنتاج الفترة

⁽⁹⁴⁾ جهاز التخطيط والإحصاء، قطر، (2022). "الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021-2023"، يناير.

⁽⁹⁵⁾ وزارة المالية، الكويت، (2022). "موازنة 23/22"، يناير.

⁽⁹⁶⁾ تبدأ السنة المالية في دولة الكويت في الأول من أبريل من كل سنة وتنتهي في 31 مارس من السنة التالية.

⁽⁹³⁾ صندوق النقد الدولي (2022). "تقرير مشاورات المادة الرابعة رقم 50/22 حول الإمارات"، فبراير 2022.

<https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2022/02/17/United-Arab-Emirates-2021-Article-IV-Consultation-Press-Release-and-Staff-Report-513265>

للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الأخرى في القطاع الخاص بهدف دعم استمرارية أعمالها. كما يجري العمل على مجموعة من الإصلاحات بهدف دعم أوضاع المالية العامة (جدول 3).

جدول رقم (3)

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: الكويت

إصلاحات الإيرادات العامة	- العمل على تعزيز الإيرادات غير النفطية من خلال إقرار قانون ضريبة القيمة المضافة، وإصدار ضريبة موحدة بنسبة 10 في المائة على صافي أرباح الشركات والمؤسسات، وإعادة تسعير الخدمات والمرافق الحكومية. - توصيات لإقرار تشريعات مالية وتنويع مصادر الدخل.
إصلاحات الإنفاق العام	- ضبط أوضاع المالية العامة وترشيد الإنفاق العام. - احتواء نمو المصروفات الجارية وخصوصاً المرتبات والأجور (تعويضات العاملين). - إعادة النظر في برامج الدعم الحكومية وبناء شبكة أمان اجتماعي. - توصيات بشأن إعادة هيكلة الوزارات والإدارات، وكذلك خصخصة الأنشطة الاقتصادية.
إصلاحات إدارة الموازنة العامة	- قامت الحكومة بتعديل تشريعي على قانون صندوق احتياطي الأجيال القادمة يقضي بعدم التحويل للصندوق في السنوات التي تحقق عجزاً مالياً واسترجاع قيمة التحويلات المنفذة خلال السنتين الماليين الماضيتين. - العمل على إصدار قرارات بالإصلاحات المالية التي لا تتطلب تشريعات. - بيع أصول الاحتياطي العام إلى صندوق الأجيال لدعم السيولة. - إجراءات لوقف السحوبات المباشرة من صندوق الاحتياطي العام.
إصلاحات إدارة الدين العام	- العمل على إصدار قانون جديد للدين العام. - توسيع إطار عمل إدارة الدين العام في وزارة المالية وتعزيزها بالكوادر المؤهلة.

المصدر: وزارة المالية، الكويت، (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، أبريل.

في عُمان،⁽⁹⁸⁾ ارتكزت الميزانية العامة للدولة لعام 2022 على أهداف اقتصادية واجتماعية تضمنت، الحفاظ على المستويات الأمنية والمستدامة للإنفاق العام، والاستمرار في رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية، وإعطاء الأولوية في تنفيذ المشاريع للقطاعات الإنتاجية، وإعطاء الأولوية لاستكمال برنامج التحول الرقمي، والحفاظ على مستوى الإنفاق في الخدمات الأساسية، وإعادة توجيه الدعم لمستحقيه، واستمرار العمل على تحسين التصنيف الائتماني للسلطنة، والاستمرار في دعم التدريب والتأهيل وخلق فرص عمل جديدة، والاستمرار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بُنيت تقديرات الميزانية للدولة لعام 2022 على أساس 50 دولاراً للبرميل، ومستوى لإنتاج النفط يُقدر بنحو مليون و55 ألف برميل يومياً. لذلك، يُتوقع أن تحقق الإيرادات العامة مبلغ 10.6 مليار ريال عُمان مقارنة بحوالي 8.6 مليار ريال عُمان معتمد في ميزانية 2021، أي بنسبة ارتفاع تقدر بنحو 27 في المائة، لكن بتراجع طفيف بنسبة 3.3 في المائة، مقارنة بالنتائج الأولية المتوقعة لنهاية سنة 2021. في مقابل ذلك، يُتوقع أن يرتفع الإنفاق العام بشكل طفيف إلى نحو 12.1 مليار ريال، (0.3 في المائة) مقارنة بالنتائج

⁽⁹⁸⁾ وزارة المالية، عُمان، (2022). "اللقاء الإعلامي للميزانية العامة للدولة لعام 2022".

2023/2022. كما تم افتراض زيادة بنسبة 2 في المائة في تكاليف الإنتاج بين السنتين الماليين.

تتمثل أبرز ملامح الموازنة لعام 2023/2022 في زيادة الإيرادات المتوقعة بواقع 72.2 في المائة عن السنة المالية 2022/2021 لتبلغ 18.8 مليار دينار كويتي، مقابل خفض متوقع للنفقات بحوالي 4.8 في المائة لتصل حوالي 21.9 مليار دينار. كنتيجة لذلك، من المتوقع أن ينخفض العجز إلى ما يقرب من 3.1 مليار دينار أي بنسبة 74.2 في المائة عما هو متوقع في ميزانية 2022/2021 حيث يُنتظر أن يبلغ العجز حوالي 12.1 مليار دينار كويتي. تجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع ارتفاع الأسعار العالمية المسجلة خلال عام 2021 مقارنة بفرضية سعر الأساس المعتمدة في الموازنة البالغة (65 دولاراً للبرميل) ليعكس ذلك إيجاباً على الإيرادات النفطية مما يساهم في تخفيض العجز وربما تحقيق فوائض مع افتراض ثبات النفقات العامة عند المستوى المحدد في الموازنة.

من حيث هيكل الإيرادات، تشكل الإيرادات النفطية في ميزانية 2023/2022 الحصة الكبرى بمبلغ 16.7 مليار دينار كويتي، أي بنسبة 89 في المائة من إجمالي الإيرادات، بينما تشكل باقي الإيرادات غير النفطية حوالي 11 في المائة من الإجمالي (2.1 مليار دينار). بينما تتكون تركيبة المصروفات المتوقعة في ميزانية 2023/2022 من مرتبات وإنفاق على بنود مختلفة للدعم بنسبة 75 في المائة، ومصروفات رأسمالية بنسبة 13 في المائة، وباقي المصروفات بنسبة 12 في المائة.

من بين أبرز التدابير والسياسات المتبناة على صعيد قطاع المالية العامة التي سيتم مواصلة تنفيذها خلال عام 2022 لدعم التعافي الاقتصادي من الجائحة، تخصيص الحكومة 500 مليون دينار (يعادل 1.6 مليار دولار أو 1.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) كأموال إضافية لدعم الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار فيروس "كوفيد-19"⁽⁹⁷⁾ وقد شكلت لجنة لتنفيذ تدابير تحفيزية لتخفيف الأثر السلبي للفيروس على النشاط الاقتصادي. ونفذت السلطات، على وجه الخصوص، تدابير من بينها، تأجيل الاشتراكات في الضمان الاجتماعي لمدة ستة أشهر لشركات القطاع الخاص، وإلغاء الرسوم الحكومية المفروضة على قطاعات مختارة، شريطة أن تنقل المدخرات إلى العملاء، ومواصلة تقديم استحقاقات البطالة للمواطنين، وتقديم قروض ميسرة وطويلة الأجل

⁽⁹⁷⁾ وزارة المالية، الكويت، (2022)، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، أبريل.

بحوالي 2597 مليون دينار بحريني. تشكل الإيرادات الضريبية زيادةً كبيرةً في المداخيل بنسبة 64 في المائة في اتساق مع رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5 إلى 10 في المائة بدايةً من يناير 2022، لتعويض النقص المتوقع في إيرادات النفط والغاز بحوالي 16.6 في المائة⁽⁹⁹⁾، باعتبار متوسط السعر العالمي لبرميل النفط الذي بُنيت على أساسه تقديرات الموازنة في البحرين بحدود 60 دولاراً للبرميل، بانخفاض بأكثر من 10 دولارات مقارنةً بالسعر المعتمد في ميزانية عام 2021. لكن، في ظل التطورات الدولية المتسارعة بدايةً من شهر فبراير، التي أدت إلى ارتفاعات متسارعة في أسعار النفط والحبوب وغيرها من المواد الأساسية، ينتظر أن تعرف الإيرادات النفطية تطورات إيجابية تدعم الإيرادات العامة. بينما يُتوقع انخفاض طفيف في إجمالي المصروفات العامة بحوالي 1 في المائة، نتيجة توقع انخفاض المصروفات الجارية (حصتها حوالي 93 في المائة من الإجمالي) بنسبة 1.7 في المائة، في مقابل توقع ارتفاع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 8 في المائة، وارتفاع قيمة دعم المواد الغذائية بنسبة 5.1 في المائة. في المحصلة، يتوقع أن ينخفض العجز بنسبة 3.5 في المائة في سنة 2022. في مقابل ذلك، يتوقع أن تستقر نسبة الدين العام الإجمالي في حدود 116 في المائة في 2022، قبل أن تتراجع إلى 110 في المائة في سنة 2023.

تعكس هذه الأرقام توجهات الدولة بمواصلة تحقيق أهداف برنامج التوازن المالي المُحدث الذي تم الإعلان عنه في أكتوبر 2021، بهدف الوصول إلى التوازن المالي بحلول عام 2024، ذلك من خلال عدد من المبادرات الرئيسية كتنمية الإيرادات غير النفطية عبر زيادة مساهمة الشركات المملوكة للدولة، ومراجعة أسعار السلع والخدمات المقدمة للشركات، ومبادرات تنمية الإيرادات الحكومية، وزيادة معدل ضريبة القيمة المضافة ليصبح 10 في المائة، بدلاً من 5 في المائة. كما تشمل المبادرات خفض المصروفات، خاصة التشغيلية في الجهات الحكومية، بنسبة تصل إلى 20 في المائة لسنة 2022، وبنسبة إضافية تصل إلى 15 في المائة للسنتين 2023 و2024. بالإضافة إلى تعزيز كفاءة ميزانية المشاريع، وضبط المصروفات المتعلقة بنفقات القوى العاملة،

المتوقعة لنهاية عام 2021، وارتفاع بنسبة 12.2 في المائة، إذا ما قورن بالإنفاق المعتمد في الميزانية العامة للدولة لعام 2021.

بالنسبة لبنود الإنفاق، يُتوقع أن تبلغ النفقات الاستثمارية في عام 2022 حوالي 5 مليار ريال مقسمة بين جهاز الاستثمار العماني (2.9 مليار ريال) وتنمية طاقة عمان (1.2 مليار ريال) والوزارات المدنية (900 مليون ريال). كما تم تقدير المصروفات الجارية للوزارات المدنية بواقع 4.3 مليار ريال من خلال توقع الاحتياجات الفعلية لكافة الجهات والوحدات المدنية، وأثر إجراءات الضبط المالي ونتائج مبادرات الجهات الحكومية في تخفيض الإنفاق.

كنتيجة لذلك، تم تقدير عجز الميزانية بحوالي 1.2 مليار ريال، وهو ما يمثل نسبة 4.6 في المائة من الناتج، مسجلاً انخفاضاً بثلاث نقاط مئوية عن تقديرات العجز لعام 2021. يُمول معظم العجز عن طريق الاقتراض المحلي والخارجي وجزء منه (400 مليون ريال) من خلال السحب من الاحتياطات. كما يمثل أيضاً تراجعاً عن توقعات الإطار المالي المعتمد لسنة 2022 في الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025) بنحو 110 مليون ريال، حيث قدر العجز بحوالي 1660 مليون ريال لعام 2022.

ضمن نفس الخطة، يرتقب أن ينخفض العجز في سنة 2023 إلى 605 مليون ريال و165 مليون ريال في 2024 وتحقيق فائض في 2025 بحوالي 65 مليون ريال. ونظراً لتصاعد أسعار النفط نتيجة التطورات الدولية، حيث قفزت أسعار العقود الآجلة في بداية مارس لتتخطى حاجز 120 دولاراً للبرميل. يُنتظر أن ينعكس الفرق بين الأسعار الفعلية للنفط في عام 2022، والسعر المعتمد في الميزانية (50 دولار)، في صورة تحسن كبير ودعم للمالية العامة من خلال الزيادة الملموسة في قيمة الإيرادات النفطية، وتحقيق المستهدفات المالية في الخطة الخمسية (2021-2025)، الأمر الذي من شأنه كذلك أن يساهم في التخفيف من حجم الانعكاسات الأخرى غير المرغوبة على الموازنة العامة جراء ارتفاع أسعار القمح والمنتجات المستوردة.

بالنسبة للبحرين، يُتوقع ثبات الإيرادات العامة بالنسبة لسنة 2022 عند قيمتها المسجلة في سنة 2021

(99) المصدر: وزارة المالية، البحرين، (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، أبريل.

حصلت في مارس 2022 في أسواق الطاقة التي تحمل الكثير من عدم اليقين بالنسبة للموازنات العربية.

فرغم التوقع بارتفاع جانب النفقات (دعم وتحويلات اجتماعية) نتيجة الزيادة في أسعار القمح والمواد الغذائية الأساسية المدعمة التي عرفت أيضاً ارتفاعاً نتيجة التطورات العالمية الحالية للموازنات العربية، إلا أن أسعار النفط والغاز المرتفعة ستمنح دعماً كبيراً للإيرادات العامة لدول المجموعة في مواجهة ارتفاع نفقات الدعم والتحويلات الاجتماعية.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في الجزائر⁽¹⁰⁰⁾ يحتوي قانون المالية لعام 2022 على تدابير عدة لدعم الاستثمار في كثير من القطاعات، وإصلاح شامل لمعدلات ضريبة الدخل الإجمالي لتخفيض هذه الضريبة، وإنشاء تعويض وطني لصالح الأسر ذات الدخل المنخفض سيحل محل نظام الدعم المعمم. يستند إطار الاقتصاد الكلي الذي اعتمدت عليه التوقعات للفترة (2022-2024) على سعر مرجعي لبرميل النفط 45 دولاراً، وسعر السوق 50 دولاراً للبرميل، وهي أسعار متوازنة للغاية مقارنة بالمستويات المسجلة لأسعار النفط خلال عام 2022. كما بنيت تقديرات الموازنة على تحقيق معدل نمو اقتصادي بنسبة 3.3 في المائة في عام 2022، وحوالي 3 في المائة في 2023 و2024، إضافةً إلى افتراض معدل تضخم بحدود 3.7 في المائة في عامي 2022 و2023، و3.8 في عام 2024.

استناداً إلى هذه الفرضيات، يُتوقع أن تبلغ الإيرادات العامة في عام 2022 حوالي 5683.2 مليار دينار جزائري، بانخفاض طفيف عن توقعات الحساب الختامي لعام 2021 الذي سجل 5858 مليار دينار، قبل أن تعود للارتفاع لتبلغ 5867 و6084 مليار دينار في عامي 2023 و2024 على التوالي. يرتبط هذا الأداء بمتوسط النمو السنوي للقطاعات غير الهيدروكربونية بنسبة 3.7 في المائة خلال الفترة (2022-2024) مقارنة بحوالي 3.2 في المائة في قانون المالية التكميلي لعام 2021. كما يعزز توقع الإيرادات العامة الإجمالية اتجاه الإيرادات العادية التي يُنتظر أن تسجل انخفاضاً بنسبة 8.95 في المائة في عام 2022، وتنمو في عامي 2023 و2024 بحوالي 2.2

وتعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر وإيصاله إلى مستحقيه. كما تشمل الإجراءات أيضاً، إطلاق نظام أداء وحوافز الميزانية بهدف تعزيز التخطيط المالي للوزارات والجهات الحكومية التي تتجح في تنمية إيراداتها وتحقق وفورات في النفقات الجارية.

في هذا الإطار، يجري العمل على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات لدعم أوضاع المالية العامة (جدول رقم 4).

جدول رقم (4) إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: البحرين	
إصلاحات الإيرادات العامة	- العمل على تنمية الإيرادات العامة في العديد من القطاعات، كالمرور والنقل والبنية التحتية والخدمات العامة. - مراجعة أسعار السلع والخدمات المقدمة للشركات، بالإضافة إلى زيادة مساهمات الشركات المملوكة للحكومة المتمثلة في شركة ممتلكات البحرين القابضة، وبنك الإسكان، والشركة القابضة للنفط والغاز، إضافة إلى هيئة البحرين للسياحة والمعارض.
إصلاحات النفقات العامة	- البدء بمبادرة زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 10 في المائة منذ يناير 2022. - الالتزام بتطبيق مبادرات برنامج التوازن المالي وهي: خفض المصروفات التشغيلية للوزارات والجهات الحكومية، وتعزيز كفاءة ميزانية المشاريع، وضبط المصروفات المتعلقة بالقوى العاملة، وتعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر لمستحقيه من المواطنين بالتشاور مع السلطة التشريعية.
إدارة الموازنة العامة	- الالتزام بتطبيق مبادرات برنامج التوازن المالي المحدث.
إصلاحات النفقات العامة	- بالإضافة إلى مكتب الدين العام، تم مؤخراً تطوير هيكل قطاع الشؤون المالية في وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
إدارة الدين العام	- استحداث إدارة عمليات التمويل مسؤولة عن تنفيذ عمليات التمويل وجميع المهام المتعلقة بالتدفقات النقدية، مما يساهم في زيادة كفاءة تقدير الاحتياجات التمويلية وإعداد التقديرات والتقارير في هذا الشأن. - تنفيذ جميع استراتيجيات مكتب الدين العام.
تعزيز الإنفاق الاجتماعي	- يهدف مصرف البحرين المركزي، على صعيد التحول الرقمي في سوق الأوراق المالية، إلى إنشاء نظام تداول مباشر للأوراق المالية الحكومية في السوق المالية التكنولوجية. - تعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر لمستحقيه من المواطنين عبر تطوير آليات صرفه واعتماد إجراءات محكمة لضمان وصوله لمستحقيه.

المصدر: وزارة المالية، البحرين، (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، أبريل.

الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

بالنسبة لمجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، تشير البيانات المقطرة للحسابات الختامية إلى تحسن كبير في الأوضاع المالية، حيث يُتوقع انخفاض العجز في 2021 إلى نحو 3.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز بلغ قرابة 15.5 في المائة في عام 2020. غير أن عجز الموازنة، بالنسبة للمجموعة، يُتوقع أن يعود للارتفاع نسبياً إلى حوالي 7.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، استناداً إلى توقعات الموازنات التي حُدثت في نهاية ديسمبر من عام 2021 التي استندت إلى أسعار نفط مرجعية متوازنة مقارنة بالمستجدات التي

(100) قانون المالية الصادر بالجريدة الرسمية برقم 16-21، في تاريخ 30 ديسمبر 2021: <https://www.joradp.dz/FTP/jo-francais/2021/F2021100.pdf>

الاستثماري وخفض الإنفاق الاستهلاكي والتوسع غير الضروري مع تحديد الأولويات في الإنفاق. كما يتعين في أعقاب ارتفاع أسعار النفط بناء حيز المالية العامة، لتقليص العجز المالي من خلال ترشيد الإنفاق، وتحسين تحصيل الإيرادات المحلية، وتعزيز التوجه متوسط الأجل لسياسات الاقتصاد الكلي التي من شأنها تقليص العجز المزدوج، أي عجز المالية العامة وعجز الحساب الجاري.

ينعكس ذلك على احتواء الزيادة في الديون الحكومية عن طريق استخدام الفوائض التي ستحقق في سداد جزء من الديون الداخلية. كما تهدف الإصلاحات أيضاً إلى الاستمرار في مشروع إعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشد، من خلال إجراءات تهدف إلى تجويد حوكمتها وتقييم جودة أصولها. كذلك، البحث عن إيجاد مصادر تمويل جديدة لدعم الإيرادات الحكومية، وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع النقل بما يحقق زيادة التمويل لمشاريع البنى التحتية عبر التوجه نحو جذب الاستثمارات وبناء الشراكة بين القطاع العام والخاص.

بالنسبة للإيرادات تشير التقديرات إلى ارتفاعها لتبلغ حوالي 109081 مليار دينار عراقي في عام 2021، ومن جانب النفقات يتوقع أن تبلغ حوالي 102850 مليار دينار عراقي في عام 2021.⁽¹⁰²⁾ وهو ما يحقق فائضاً قدره 6231 مليار دينار (أي حوالي 2.13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وفي عام 2022،⁽¹⁰³⁾ يتوقع أن تبلغ الإيرادات حوالي 135813 مليار دينار، والنفقات حوالي 144134 مليار دينار.

في ليبيا،⁽¹⁰⁴⁾ يتوقع أن تنتعش مداخل الحكومة من زيادة إيرادات النفط لتشكل حوالي 98 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة، خاصة مع تعافي الاقتصاد وزيادة إنتاج النفط، لتبلغ حوالي 130 و151 مليار دينار في عامي 2022 و2023 على التوالي أي بنمو يقدر بنحو 24 و16 في المائة في عامي 2022 و2023 على التوالي. يأتي ذلك نتيجة عزم الدولة رفع القدرة الإنتاجية لقطاع النفط، من بين إصلاحات أخرى لدعم أوضاع المالية العامة (جدول 5)، حيث من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط خلال عامي 2022

في المائة و3.7 في المائة على التوالي. في المتوسط، يُتوقع أن تنمو إيرادات الضرائب بنسبة 3 في المائة خلال الفترة (2022-2024)، كما يُتوقع زيادة إيرادات النفط (الضرائب على النفط) بنسبة 9 في المائة في 2022 و5 في المائة في 2023 وحوالي 4 في المائة في 2024.

من جانب الإنفاق، يُتوقع أن تبلغ النفقات العامة حوالي 9858.4 مليار دينار في عام 2022، بزيادة قدرها 14.1 في المائة مقارنة بالتوقعات الختامية لعام 2021، وحوالي 9682 مليار دينار عام 2023، ونحو 9822 مليار دينار عام 2024. في هذا الإطار، يُتوقع أن ترتفع النفقات الجارية بنسبة 4.6 في المائة في المتوسط خلال الفترة (2022-2024)، لتصل إلى 6311.5 مليار دينار في 2022، و6273.7 مليار دينار في 2023، و6451.2 مليار دينار في 2024. كما يُتوقع أن ترتفع النفقات الرأسمالية في عام 2022 بنسبة 19.1 في المائة، مقارنة بالتوقعات الختامية لعام 2021 لتبلغ حوالي 3547 مليار دينار جزائري، ثم تنخفض بحوالي 4 في المائة و1 في المائة في عامي 2023 و2024 على التوالي.

حسب هذه التوقعات، يُرتقب أن يزداد عجز الميزانية في عام 2022 ليلبلغ 4175.2 مليار دينار، مقارنة مع توقعات الحساب الختامي التي تحدد العجز بحدود 2784.6 مليار دينار، قبل أن يعاود الانخفاض تدريجياً في ما بعد. تجدر الإشارة إلى أن توقعات قانون المالية التي بُنيت على سعر مرجعي للنفط بقيمة 45 دولاراً للبرميل، لم تأخذ في الاعتبار التطورات الدولية الجديدة والتي رفعت أسعار النفط. لذلك، يُتوقع بالنسبة للجزائر كما باقي الدول المصدرة للنفط، أن تؤدي الإيرادات النفطية الفائضة عن الأسعار المرجعية المعتمدة، إلى تعزيز أوضاع المالية العامة، وخفض العجز المتوقع في الموازنة العامة للدولة.

في العراق،⁽¹⁰¹⁾ تنوي الدولة المضي قدماً في طريق الإصلاحات التي تم الإعلان عنها في "الورقة البيضاء" في إطار التعافي في أسواق النفط الدولية، والحفاظ على إطار مستدام للاقتصاد الكلي. يتم اتباع السياسات الداعمة للاتجاهات الدورية للإنفاق

(103) صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، أكتوبر 2021.

(104) مصرف ليبيا المركزي، ليبيا، (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، أبريل.

(101) البنك المركزي العراقي، العراق، (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، أبريل.

(102) استناداً إلى الملاحظات المستلمة من البنك المركزي العراقي على المسودة الأولية للتقرير، بالنسبة لبيانات 2021.

أن تعزز من هذه المكاسب على مستوى الإيرادات العامة. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يُتوقع أن تستقر الإيرادات العامة عند مستوى 6 في المائة خلال فترة التوقع.

في مقابل ذلك، يُتوقع أن يرتفع الإنفاق العام كذلك تقريباً بنفس وتيرة الإيرادات العامة، مسجلاً ارتفاعاً من 1647 مليار ريال يمني عام 2020 إلى 2256 مليار ريال يمني عام 2021، و2784 مليار ريال يمني في عام 2022، و3784 مليار ريال يمني في عام 2023. يشكل ذلك زيادات سنوية بحوالي 37 في المائة و23 في المائة، و36 في المائة على مدى سنوات التوقع على التوالي. نتيجة لذلك، يُتوقع أن يستقر العجز عند مستوى 5.3 في المائة خلال فترة التوقع. كما يُتوقع تراجع نسب الدين العام بصفة كبيرة عما كانت عليه عام الجائحة، إلى حوالي 73.5 في المائة عام 2021 مقارنة بنحو 84.2 في المائة في 2020، ويُسجل 63.1 في المائة في عام 2022، ثم حوالي 54 في المائة في عام 2023.

2. الدول العربية المستوردة للنفط

بالنسبة لمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، يُتوقع أن يستقر العجز في عام 2022 في حدود 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بانخفاض طفيف بحوالي 0.6 نقطة مئوية عن عام 2021، خاصةً في ظل الإصلاحات التي توصلها هذه الدول لتحسين أوضاع المالية العامة، مع عودة التعافي الاقتصادي في كثير من دول المجموعة في عام 2021، ومواصلة رفع إجراءات الإغلاق وعودة الأنشطة الاقتصادية المتضررة كثيراً من الجائحة كالتجارة والسياحة والنقل الدولي مع انحسار موجة المتحور أوميكرون واستفادة بعض دول المجموعة من تقيح عدد أكبر من السكان.

إلا أن التطورات الدولية الحالية ستطرح تحديات جديدة أمام موازنات دول المجموعة، نتيجة موجة الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية. بالفعل، تُعتبر الدول المستوردة للنفط أهم متضرر من موجة الارتفاع في الأسعار الحالية، سواءً أسعار النفط ومشتقاته أو أسعار القمح ومشتقاته بحكم كون معظم هذه الدول تستورد بالإضافة إلى مواد النفط والغاز، معظم حاجياتها من القمح ومشتقاته. كما تواجه إضافة إلى المخاطر الناتجة عن ارتفاع الأسعار كذلك تحديات كفاية المخزون من القمح في ظل عدم اليقين حول الإمدادات المستقبلية من

و2023 إلى 1.4 و1.6 مليون برميل على التوالي. كما يُنتظر أن يساهم ارتفاع أسعار النفط خاصةً في الظرفية الحالية نتيجة التطورات الدولية إيجاباً على الإيرادات النفطية خصوصاً وأن فرضيات التوقع لأسعار النفط بنيت على أساس 60 دولاراً للبرميل في عامي 2022 و2023. كما يُتوقع أن يرتفع حجم الانفاق العام خلال عامي 2022 و2023 خاصةً بسبب زيادة حجم الإنفاق الرأسمالي، بنسبة نمو تقرب من 57 و85 في المائة خلال عامي التوقع على التوالي. كما يُتوقع أن ترتفع المصروفات الجارية وأجور العاملين بينما يتوقع استقرار الإنفاق على بنود الخدمات الاجتماعية ودعم الطاقة والسلع الأساسية.

جدول رقم (5)
إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: ليبيا

إصلاحات الإيرادات العامة	- رفع القدرة الإنتاجية لقطاع النفط، ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط خلال عامي 2022 و2023 إلى 1.4 و1.6 مليون برميل على التوالي. - وضع سياسات من قبل وزارة المالية تهدف إلى رفع نسبة مساهمة الإيرادات السيادية في هيكل الإيرادات العامة.
إصلاحات النفقات العامة	- إعادة هيكلة الانفاق العام من خلال رفع نسبة الانفاق التنموي في هيكل الانفاق العام حيث بلغت نسبة الانفاق التنموي خلال عام 2021 حوالي 27 في المائة مقابل نسبة لم تتعد 8 في المائة خلال الأعوام الخمس الماضية.
إصلاحات إدارة الموازنة العامة	- وضع جدول موحد للمرتبات.
إصلاحات إدارة الدين العام	- رفع مستوى الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي من خلال توجيه ميزانية التنمية بغية تطوير البنية التحتية في هذه القطاعات.

مصرف ليبيا المركزي، ليبيا، (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، أبريل.

نتيجة لذلك، يُتوقع تحقيق فائض في الميزانية العامة بحوالي 7.4 و3.6 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2022 و2023 على التوالي. من شأن ذلك أن يساهم في خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 66 في المائة في عام 2021 إلى حوالي 57 في المائة في عام 2023، كما يساهم في الاهتمام بقطاع الصحة ورفع جودة إنتاجية الخدمات العامة وتوفير التمويل اللازم للقطاع الخاص من أجل المساهمة في تطوير قطاع الصحة، كأولوية فرضتها الجائحة.

في اليمن¹⁰⁵ يُتوقع أن تسجل الإيرادات العامة ارتفاعاً خلال الفترة (2021-2023)، لتنتقل من 915 مليار ريال يمني في عام 2020 إلى حوالي 1233 مليار ريال يمني عام 2021، و1448 مليار يمني في عام 2022، و1976 مليار يمني في عام 2023. يُشكل ذلك زيادة سنوية بحوالي 35 في المائة في عام 2021، و17.5 في المائة في عام 2022، و36.5 في المائة في عام 2023. كما من شأن وتيرة ارتفاع أسعار النفط الحالية

(105) صندوق النقد الدولي (2021). "قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية"، أكتوبر.

983 مليار جنيه والإيرادات غير الضريبية من حوالي 286 مليار جنيه إلى حوالي 382 مليار جنيه بين العامين الماليين 2021/2020 و2022/2021 على التوالي. في مقابل ذلك، يُتوقع أن يرتفع إجمالي المصروفات العامة بنحو 13.8 في المائة، من حوالي 1614.7 مليار جنيه إلى حوالي 1837.7 مليار جنيه بين العامين الماليين 2021/2020 و2022/2021.

في المغرب⁽¹⁰⁷⁾ تظهر توقعات الميزانية في إطار قانون المالية لسنة 2022 عجزاً، دون احتساب عائدات الخصخصة بنسبة 6.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 6.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للعجز المُحقق في عام 2021 و7.6 في المائة في عام 2020. يُعزى هذا التحسن إلى تعافي مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي مع استمرار انتعاش النشاط الاقتصادي والطلب الداخلي والخارجي، مما سيسمح بتحسين الموارد مقارنة بعام 2021.

بالنسبة لعام 2023، مع فرضية استمرار التحسن في الموارد، يتوقع بنك المغرب عجزاً بنسبة 5.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما سيتم الرفع من حجم النفقات الجارية، خاصة المتعلقة بنفقات الاستثمار، من أجل مواصلة تنفيذ تدابير دعم الاقتصاد الوطني ومواكبة تفعيل الإصلاحات المخطط لها، ولا سيما تلك المتعلقة بتعميم الحماية الاجتماعية والاستمرار في تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية.

أما أبرز التدابير والسياسات المتبناة على صعيد قطاع المالية العامة التي سيتم مواصلة تنفيذها خلال عام 2022 لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19، فتتمثل في مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في إطار النموذج التنموي الجديد الذي يؤسس لإطلاق مرحلة جديدة لتسريع التعافي الاقتصادي، وتوطيد المشروع المجتمعي. في هذا السياق، حدّد قانون مالية 2022 أربع أولويات تتمثل في، توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني، والحد من تداعيات أزمة جائحة كوفيد-19 على القطاعات الاقتصادية، وتعزيز آليات الإدماج والتقدم في تعميم الحماية الاجتماعية، وتقوية رأس المال البشري. بالنسبة للجانب الصحي، سيتم تكثيف الجهود لتأهيل المنظومة الصحية وتعبئة مواردها المالية والعناية بالموارد البشرية وتجويد الحوكمة، والعمل على توفير البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات الصحية. كما ستركز الإجراءات على إصلاح القطاع العام وتعزيز آليات الحوكمة عبر تسريع إصلاح

هذه السلعة الأساسية. لذلك، ربما تضطر أغلب الدول إلى تعديل موازنتها لتساير الحاجيات التمويلية المتزايدة جراء هذه المستجدات، خاصة مع الأوضاع الضبابية وحالة عدم اليقين السائدة حالياً على مستقبل الأسعار وإمدادات التموين.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في مصر⁽¹⁰⁶⁾ يركز مشروع موازنة 2022/2021 على استمرار تنفيذ الإصلاحات المالية والنقدية والاقتصادية المهمة في إطار الاستراتيجية الحكومية (2020/2019-2023/2022). يهدف قانون المالية للعام المالي 2022/2021 إلى الحفاظ على استدامة الانضباط المالي وخفض المديونية الحكومية، ومساندة ودعم النشاط الاقتصادي خاصة في قطاعات الصناعة والتصدير، ودفع جهود الحماية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة، والتركيز على دفع أنشطة التنمية البشرية خاصة في مجالي الصحة والتعليم.

اعتمد مشروع موازنة العام المالي 2022/2021 على افتراض معدل نمو بحوالي 5.4 في المائة، ومتوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية بنسبة 13.2 في المائة، ومتوسط سعر برمبل النفط بحدود 60 دولاراً للبرميل، إضافة إلى افتراض متوسط سعر القمح الأمريكي بحوالي 255 دولاراً للطن، متضمناً تكلفة الشحن والنقل. يستهدف مشروع الموازنة العامة للعام المالي 2022/2021، تحقيق فائض أولي قدره 1.5 من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يصاحبه خفض كل من عجز الموازنة إلى 6.7 في المائة، وخفض في نسبة دين أجهزة الموازنة إلى نحو 89.5 في المائة، ذلك نتيجة استمرار تطبيق إجراءات الضبط المالي. حيث يتكون من الدين الداخلي بنسبة 71.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والدين الخارجي بنسبة 18.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. في نفس السياق، يُتوقع أن يصل إجمالي الفوائد في ميزانية 2022/2021 إلى 579.6 مليار جنيه، منها 554.6 مليار عبارة عن فوائد محلية و25 مليار جنيه فوائد أجنبية.

في ظل هذا التوجه، يُتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات حوالي 1365 مليار جنيه مصري، بزيادة قدرها 22 في المائة عن ما هو مقدر للعام المالي 2021/2020. تأتي هذه الزيادة خاصة من الإيرادات الضريبية التي يُتوقع أن تزداد من حوالي 831 مليار جنيه إلى نحو

(107) بنك المغرب، المغرب، (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، أبريل.

(106) وزارة المالية، مصر، (2021). "البيان المالي التمهيدي ما قبل الموازنة للعام المالي 2022/2021".

الإدارة، وتبسيط الإجراءات، والرقمنة، وغيرها من الإصلاحات الأخرى (جدول 6).

إصلاحات الإيرادات العامة	إصلاحات النفقات العامة	إصلاح إدارة الدين العام	تعزيز الإنفاق الاجتماعي
جدول رقم (6): إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: المغرب			
- تعبئة كل الإمكانات الضريبية لتمويل النموذج التنموي أولاً والسياسات العمومية، وضمان العدالة الضريبية، وتخفيف العبء الضريبي من خلال اعتماد توجه نحو سعر موحد للضريبة على الشركات.	- مواصلة تنفيذ خطة إعاش الاقتصاد الوطني التي اطلقتها جلالة الملك موازاة مع تعزيز الإنفاق الاستثماري ليبلغ 245 مليار درهم برسم سنة 2022، منها 45 مليار درهم سيتم تعبئتها في إطار صندوق محمد السادس للاستثمار.	- من المتوقع أن يستقر مؤشر دين الخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام في مستوى يقارب 75.7 في المائة في عام 2021، مقارنة بنحو 64.8 في المائة في عام 2019.	- إطلاق المرحلة الثانية المتعلقة بتوسيع الاستفادة من التامين الإجباري الأساسي عن المرض في 2022 للفئات الهشة والفقرية التي تستفيد حالياً من نظام المساعدة الطبية "راميد"، وذلك بتعبئة 4.2 مليار درهم من خلال صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.
- تخفيض السعر الهامشي لجدول الضريبة على الشركات من 28 في المائة إلى 27 في المائة بالنسبة للشركات الصناعية التي يقل ربحها الصافي عن 100 مليون درهم،	- إعطاء ديناميكية جديدة لبرنامج «انطلاقة»، خاصة من خلال إطلاق برنامج يدعى «الفرصة» يهدف إلى تمويل مشاريع الشباب بدون شروط مسبقة، وذلك عن طريق توفير حوالي 50 ألف قرض سنة 2022، مع تقديم التأجيل والدعم اللازم لمواكبة أصحاب هذه المشاريع بموازاة تقدير بنحو 1.25 مليار درهم.	- يتوقع بنك المغرب أن تصل مديونية الخزينة إلى 77.9 في المائة في عام 2022، قبل أن تتراجع إلى 74.6 في المائة في عام 2023.	- اتخاذ التدابير الضرورية للشروع في التعميم التدريجي للتعويضات العائلية، وذلك من خلال العمل على تسريع تفعيل السجل الاجتماعي الموحد لتحديد الفئات المستهدفة، وتيسير الاستفادة من هذه التعويضات.
- تعزيز وسائل مكافحة الغش والتهرب الضريبي.	- إبرام عقود مؤقتة، بما يمكن من خلق 250 ألف فرصة عمل مباشرة في غضون سنتين وذلك ابتداء من سنة 2022، بموازاة تقدير بنحو 2.25 مليار درهم.	- من المتوقع أن يبلغ العجز نسبة 5.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.	- دعم جيل جديد من الخدمات الاجتماعية، يضمن الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأشخاص في وضعية إعاقة. في هذا الإطار، سيتم الرفع من الاعتمادات المخصصة لدعم الجمعيات العاملة في هذا المجال إلى 500 مليون درهم سنوياً ابتداء من 2022.
- حماية حقوق الملمزمين من خلال تحسين إجراءات التصحيات، وتعزيز مهام لجان النظر في الطعون المتعلقة بالضريبة خاصة عبر إحداث لجان جهوية (محلية).	- اعتماد برنامج لأشغال العمومية الصغرى والكبرى، في إطار عقود مؤقتة، بما يمكن من خلق 250 ألف فرصة عمل مباشرة في غضون سنتين وذلك ابتداء من سنة 2022، بموازاة تقدير بنحو 2.25 مليار درهم.	- تقويض عجز الموازنة برسم السنة المالية 2022 إلى 6.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 6.5 في المائة للسنة المالية 2021.	- إصلاح القطاع العام وتعزيز البيات الحكومية، وذلك بتعبئة 10 مليار درهم مخصصة لورش تفعيل الجهوية.
- فيما يتعلق بالضريبة على الدخل، فقد عمل قانون المالية لسنة 2022 على تحسين نظام المساهمة المهنية الفردية وتحسين أيضاً تصفية هذه المساهمة.	- مواصلة تنفيذ خطة إعاش الاقتصاد الوطني التي اطلقتها جلالة الملك موازاة مع تعزيز الإنفاق الاستثماري ليبلغ 245 مليار درهم برسم سنة 2022، منها 45 مليار درهم سيتم تعبئتها في إطار صندوق محمد السادس للاستثمار.	- بالنسبة لعام 2023، يتوقع أن يبلغ العجز نسبة 5.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.	

2.6 في المائة كمعدل نمو لسنة 2022، ومعدل الأشهر الأخيرة لسنة 2021 لسعر صرف الدولار لكامل عام 2022، واعتماد متوسط سعر برمبل النفط في حدود 75 دولار مقابل 70 دولار تم على أساسه إعداد الميزانية المعدلة لسنة 2021.

نتيجة لذلك، تم تقدير الموارد الذاتية لسنة 2022 بحوالي 38.6 مليار دينار، أي بزيادة بنسبة 12.1 في المائة مقارنة مع تقديرات قانون المالية المعدل لسنة 2021. تتوزع هذه الإيرادات بين إيرادات ضريبية بمبلغ 35.1 مليار دينار وإيرادات غير ضريبية بحوالي 3.1 مليار، ثم هبات خارجية بحدود 460 مليون دينار. استند توقع الإيرادات على مجموعة من العوامل والإجراءات، تمثلت في، تعبئة 300 مليون دينار كمداخيل المصادرة والتخصيص، ومواصلة خطة الإصلاح الشامل للمنظومة الضريبية بغية تبسيط النظام الضريبي، وتخفيف العبء الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية، وتعبئة موارد الدولة الذاتية أخذاً في الاعتبار وضعية المؤسسات المتضررة من الجائحة.

فيما يخص النفقات، يُرتقب أن تبلغ حوالي 47.2 مليار دينار في 2022، بزيادة قدرها 6.6 في المائة مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021. تتبني هذه الزيادة بالأساس على، رصد اعتمادات لنفقات التأجير في حدود 21.6 مليار دينار في مقابل 20.3 مليار دينار في عام 2021 أي بزيادة قدرها 6 في المائة، ورصد حوالي ملياري دينار لنفقات التسيير مقابل 2.2 مليار دينار لعام 2021 أي بانخفاض قدره 199 مليون دينار. كذلك، تخصيص حوالي 7.3 مليار دينار للدعم مقابل حوالي 6 مليار متوقعة لعام 2021، تهم خاصة المحروقات والكهرباء بحوالي 2.9 مليار، مقابل 3.3 مليار مقدرة بقانون المالية المعدل لسنة 2021. تأخذ هذه التقديرات بعين الاعتبار مفعول الإجراءات المتخذة للحد من حجم الدعم وكذلك تقديرات الإنتاج والاستهلاك وفرصيات سعر الصرف وسعر النفط. إضافة إلى إجراءات مبرمجة في عام 2022 تخص دعم المواد الأساسية الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 71.4 في المائة من حوالي 3.8 مليار، إلى 2.2 مليار بين عامي 2021 و2022. في مقابل ذلك، يُتوقع انخفاض طفيف في نفقات دعم النقل المدرسي (2 في المائة) وانخفاض ضئيل في النفقات الاستثمارية (أقل من 1 في المائة).

في تونس⁽¹⁰⁸⁾ تم تقدير حجم ميزانية الدولة لعام 2022 بنحو 57.3 مليار دينار تونسي، أي بزيادة حوالي 3.2 في المائة عن النتائج المحدثة في قانون المالية المعدل لسنة 2021. اعتمدت تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2022 على النتائج المتوقعة لسنة 2021 وتطور مختلف المؤشرات الاقتصادية، حيث تم اعتماد

(108) وزارة المالية، تونس، (2022). "تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2022"، ديسمبر.

بنسبة 24 في المائة، والمصروفات الأخرى بنسبة 199 في المائة.

في ضوء ما سبق، يُتوقع أن يبلغ العجز في عام 2022 حوالي 363 مليار جنيه، يتم تغطيته من أدوات الدين الداخلي والاستدانة من البنك المركزي بمبلغ 374 مليار جنيه، ومبلغ 11 مليار جنيه من الأصول المالية.

في الأردن⁽¹¹⁰⁾، يُتوقع أن تبلغ الإيرادات العامة خلال عام 2022 حوالي 8912 مليون دينار أردني وأن ترتفع إلى 9151 مليون دينار خلال عام 2023، وأن تصل إلى 9572 مليون دينار خلال عام 2024. كما يُتوقع أن تبلغ النفقات العامة خلال عام 2022 حوالي 10668.2 مليون دينار و10834.5 مليون دينار خلال عام 2023 وأن ترتفع إلى 10955.7 مليون دينار خلال عام 2024.

نتيجة لذلك، يتوقع أن يبلغ عجز الموازنة بعد المنح خلال عام 2022 حوالي 1756.2 مليون دينار، أو ما نسبته 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بانخفاض طفيف عن النسبة المحققة في عام 2021 التي بلغت حوالي 5.4 في المائة. ويُتوقع أن يستمر انخفاض العجز مسجلاً 1683.5 مليون دينار خلال عام 2023 (حوالي 4.7 في المائة من الناتج) و1383.7 مليون دينار خلال عام 2024.

تجلت أبرز التدابير والسياسات المتبناة على صعيد قطاع المالية العامة في عدد من السياسات التي سيتم مواصلة تنفيذها خلال عام 2022 لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19، من خلال موازنة عام 2022 كمنطلق لبرنامج حكومي طموح يوطد أركان الانتعاش الاقتصادي، تم إعداده ليراعي التطورات الاقتصادية والسياسية من أجل تحقيق التعافي الاقتصادي (جدول 7).

كنتيجة لذلك، تم حصر مستوى عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة في حدود 6.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 8.3 في المائة متوقعة لعام 2021، وهو ما يستدعي حاجيات تمويل في حدود 18.7 مليار دينار. كما يُتوقع بلوغ حجم الدين العمومي لعام 2022 حدود 114.4 مليار دينار، ممثلاً نسبة 82.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 85.6 في المائة مقدره بقانون المالية المعدل لعام 2021.

في السودان⁽¹⁰⁹⁾ يُتوقع أن ترتفع الإيرادات العامة (دون المنح الخارجية) بنحو 34 في المائة في عام 2022، لتبلغ حوالي 3326 مليار جنيه سوداني، مقارنة بمبلغ 2475 مليار جنيه معتمد في الميزانية المعدلة لعام 2021. تمثل الإيرادات العامة دون احتساب المنح حصة 11.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. تعول ميزانية عام 2022 على الإيرادات الضريبية التي تمثل حصة أكبر في إجمالي الإيرادات (حوالي 58 في المائة في عام 2022)، والتي يُتوقع أن تنمو بحوالي 145 في المائة بين موازنتي 2021 و2022. كما يُنتظر كذلك أن تنمو الضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال بنسبة 307 في المائة، والضرائب على السلع والخدمات بحوالي 141 في المائة، ثم الضرائب على الملكية بنسبة 92 في المائة، والضرائب على التجارة الدولية بنسبة 87 في المائة. كما يُتوقع أن تنمو الإيرادات غير الضريبية والضرائب الأخرى بنسب كبيرة كذلك، كدخل الملكية (100 في المائة)، ومبيعات سلع وخدمات (140 في المائة)، ورسوم إدارية (117 في المائة)، ومبيعات من جانب منشآت سوقية (142 في المائة). في مقابل ذلك، يُتوقع أن تنخفض إيرادات متنوعة أخرى بنسبة 40 في المائة، علاوة على انحسار المنح الخارجية.

في جانب الإنفاق، تم تقدير إجمالي المصروفات الجارية بحوالي 3318 مليار جنيه في عام 2022، بزيادة قدرها 38 في المائة عن عام 2021، حيث ارتفعت جميع البنود الاجتماعية بصفة كبيرة، ما عدا تكلفة التمويل التي يُتوقع أن تنخفض بقيمة 82 في المائة. في هذا الصدد، يُتوقع أن تزداد تعويضات العاملين بنسبة 141 في المائة، وبند شراء السلع والخدمات بنسبة 138 في المائة، والمنافع الاجتماعية

(110) البنك المركزي الأردني، الأردن (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، أبريل.

(109) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، السودان (2021). "موازنة الحكومة الاتحادية لعام 2022"، ديسمبر.

<http://www.mof.gov.sd/images/files/yearly-budget/mof-budget-2022.pdf>

مخصصات لدعم مجالس المحافظات بنحو 110 مليون دينار، ورصد حوالي 20 مليون دينار لبرنامج استدامة ضمن البرنامج المالي للتحفيز الاقتصادي.

كما تضمنت ميزانية عام 2022 زيادة مخصصات الإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم والأجور. في هذا الصدد، تم زيادة المخصصات لشؤون الصحة بنحو 177 مليون دينار لتصل إلى حوالي 1133 مليون دينار مقابل 956 مليون دينار عام 2021، ورصد مخصصات لدعم البلديات بنحو 150 مليون دينار. إضافة إلى زيادة المخصصات المرصودة لشؤون التعليم بنحو 100 مليون دينار لتصل إلى نحو 1283 مليون دينار مقابل 1184 مليون دينار عام 2021 أو ما نسبته 12 في المائة من إجمالي الإنفاق العام. كذلك، تم زيادة رواتب الجهاز المدني بنحو 148 مليون دينار أو ما نسبته 48 في المائة من إجمالي الزيادة في النفقات الجارية. كما تم زيادة مخصصات الجهاز العسكري وجهاز الأمن والسلامة العامة بنحو 96 مليون دينار ورواتب المتقاعدين العسكريين والمدنيين بنحو 43 مليون دينار، والاستمرار بتقديم الدعم لبرامج الحماية الاجتماعية من خلال زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية لعام 2022 بقيمة 40 مليون دينار.

في فلسطين⁽¹¹¹⁾ يُتوقع حدوث تحسن نسبي في المنح والمساعدات الدولية، ويتوقع تحسن مستويات الإيرادات الضريبية المحلية في ظل تعافي الطلب المحلي من تداعيات الجائحة الصحية. لذلك، تشير البيانات الأولية إلى تحسن في الإيرادات العامة التي بلغت في عام 2021 حوالي 4240 مليون دولار، أي بنسبة زيادة تفوق 20 في المائة عن عام 2020. كما يُتوقع أن تتخفف بنسبة 10.4 في المائة في 2022 لتسجل نحو 3800 مليون دولار أمريكي، قبل أن تعود للارتفاع في عام 2023 بحوالي 5.6 في المائة (4012 مليون دولار). تأتي الزيادة المستمرة خلال الفترة (2021-2023) في الإيرادات الضريبية كأهم مساهمة في زيادة الإيرادات العامة.

أما في جانب الإنفاق، فتشير البيانات الأولية لعام 2021 إلى تراجع طفيف بنسبة 1.8 في المائة مقارنة بعام 2020. بعدها، يُتوقع أن يرتفع الإنفاق العام بنسبة 5 في المائة و7 في المائة في عامي 2022 و2023 على التوالي، خاصة في ظل ارتفاع المصروفات الجارية على الرواتب والأجور والخدمات الاجتماعية.

إصلاحات الإيرادات العامة	إصلاحات النفقات العامة	إصلاحات إدارة الموازنة العامة	إصلاحات إدارة الدين العام	تعزيز الإنفاق الاجتماعي ودعم النمو الشامل والمستدام
<ul style="list-style-type: none"> إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: الأردن تعزيز الموارد المحلية وخلق موارد مستدامة من الإيرادات الضريبية التصاعدية وفقاً لنظام ضريبي يحقق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة التجنب والتهرب الضريبي والجمركي بما يمكن من توسيع القاعدة الضريبية والحد من الإعفاءات والاستثناءات. إعداد مشروع نظام خاص بالأسعار التحويلية للغايات الضريبية بهدف سد الثغرات في إجراءات النظام الضريبي والتي يستخدمها البعض في التهرب أو التجنب الضريبي وتحويل الأرباح. توحيد الجهات الرقابية على الحدود لتصبح تحت إشراف جهة واحدة وهي دائرة الجمارك بهدف زيادة تنافسية السلع والخدمات الوطنية وتخفيض كلف التجارة وإزالة المعوقات وإدراجية الإجراءات. إقرار تعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة 2021 بهدف الانسجام مع الممارسات الدولية في مفهوم خضوع ضريبة المبيعات للسلع والخدمات من خلال إقرار مبدأ التوريد. إجراء تعديل يكفل تسريع سداد ضريبة المبيعات لتوفير السيولة للقطاع الخاص دون تأخير. قامت الحكومة بإعداد مشروع قانون معدل لقانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لسنة 2021 بهدف توحيد الإدارة الضريبية والإدارة الجمركية لتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة التهرب الجمركي والضريبي. تخفيض وتوحيد التعريف الجمركية على عدة سلع الذي يستثنى منه سلعاً مستوردة مثل التبغ والكحول والمركبات. 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز فعالية وكفاءة الإنفاق الراسمالي من خلال المعايير والضوابط الموضوعية لاختيار هذه المشاريع وتبني تنفيذها، وزيادة حجمه تضمن مشروع قانون موازنة عام 2022 زيادة مخصصات المشاريع الرأسمالية على نحو تاريخي بلغ 43.6 في المائة مقارنة بعام 2021. كذلك، تعمل الحكومة على توجيه الإنفاق العام بما يضمن تحفيز الطلب وزيادة العرض. 	<ul style="list-style-type: none"> تحديد أولويات الإنفاق ورصد المخصصات المالية للمشاريع ذات الأولوية الوطنية وتحسين بيئة الاستثمار، وممارسة الأعمال، وتعزيز المنافسة، والتشغيل. تجسيد مفهوم الشراكة المسؤولة من خلال الانفتاح على القطاع الخاص وفعاليات المجتمع المدني وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي. تجسيد مبدأ الاعتماد على الذات حيث استندت الموازنة إلى عدد من المؤشرات الاقتصادية أبرزها التحسن في أداء الاقتصاد في ضوء توقع استمرار الانتعاش الاقتصادي. 	<ul style="list-style-type: none"> تحديث استراتيجية إدارة الدين العام متوسطة المدى للسنوات 2022-2026، ونشر خطة الإصدارات الأولية. تطوير مهارات موظفي مديرية الدين العام في عدة برامج منها، الاستمرار في تحليل الائتمانات المحتملة الناتجة عن تنفيذ برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP، وتحليل المخاطر المرتبطة بإدارة الدين العام وتطوير الاستراتيجية، وتحليل استدامة الدين. 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز كفاءة وكفاءة برامج الحماية الاجتماعية والتوسع في شمول المواطنين محدودي الدخل إضافة إلى دعم الوظائف باعتبارها استثماراً حقيقياً في تعزيز جهود التعافي، إذ تضمن مشروع موازنة 2022 ما يلي: زيادة المخصصات المالية لشؤون الصحة متضمنة المخصصات المالية لمواجهة الجائحة. تعزيز وتوفير الخدمات الصحية وإعادة تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. استمرار العمل للوصول إلى التامين الصحي الشامل العادل المستدام. منح الإعفاءات الطبية بطريقة منضبطة ومعايير واضحة محددة. رصد 80 مليون دينار في موازنة عام 2022 لبرنامج التشغيل الوطني. تمديد برنامج استدامة (الضمان الاجتماعي) حتى نهاية يونيو 2022، والاستمرار بتقديم الدعم لبرامج الحماية الاجتماعية وخلال زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية لعام 2022 بقيمة 40 مليون دينار. رصد 20 مليون دينار لبرنامج استدامة ضمن البرنامج المالي للتحفيز الاقتصادي.

البنك المركزي الأردني، الأردن، (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، أبريل.

في هذا الإطار، بُنيت مرتكزات مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2022 على زيادة مخصصات المشاريع الرأسمالية بنحو 43.6 في المائة، مقارنة مع عام 2021 لتصل إلى حوالي 1551 مليون دينار مقارنة بحوالي 1080 مليون دينار عام 2021، ويأتي في طليعة المشاريع الرأسمالية، المشاريع المنبثقة عن برنامج أولويات الحكومة المقدره بحوالي 274 مليون دينار أو ما نسبته 18 في المائة من إجمالي النفقات الرأسمالية. كذلك، تم رصد حوالي 12 في المائة من إجمالي النفقات الرأسمالية لمشاريع الطاقة والمياه والنقل، ورصد المخصصات المالية لمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص بنحو 60 مليون دينار، ورصد

(111) سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين، (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، أبريل.

تحسين وتبسيط النظام الضريبي لبعض الضرائب والرسوم مثل، ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الممتلكات، ونظام النقل الذكي. إضافة إلى ذلك، ومن أجل تحسين الأحكام الضريبية، أدخل قانون المالية لسنة 2022 أيضاً ضريبة على أرباح الأعمال تهدف إلى تبسيط الضرائب على قطاع التوريد البحري للسفن، بالإضافة إلى تحفيز ودعم مختلف قطاعات الاقتصاد، من خلال إعفاءات جديدة من ضريبة القيمة المضافة، حيث سيستفيد مثلاً قطاع الاتصالات من تخفيض ضريبة القيمة المضافة للاتصالات الهاتفية إلى نسبة 16 في المائة بدلاً من 18 في المائة.

أما بالنسبة للنفقات، فيُتوقع أن تبلغ 88.5 مليار أوقية في عام 2022، بزيادة قدرها 10.6 في المائة مقارنة بعام 2021. تشكل نفقات التسيير للمرافق العامة الحصة الكبرى حيث يُنتظر أن تسجل زيادة بنسبة 3 في المائة مقارنة مع 2021 لتبلغ حوالي 45 مليار أوقية. كما يُتوقع أن تزداد فوائد الدين العام بنسبة 57 في المائة، ونفقات الاستثمار بنسبة 24 في المائة. ينتج عن ذلك زيادة متوقعة في العجز بحوالي 3.5 مليار أوقية في عام 2022 مقارنة بما كان عليه عام 2021.

بالنسبة للصومال،¹¹³ شرعت الحكومة الاتحادية على صعيد السياسة المالية، ضمن خطة التنمية الوطنية للحكومة (NDP9)، في تنفيذ برنامج إصلاح طموح من أجل تحقيق وضع مالي مستدام من خلال تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية، وتحسين جودة الإنفاق وتعزيز ضبطه، وزيادة الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة. وقد ساهم تنفيذ هذه الإصلاحات في زيادة تحصيل الإيرادات المحلية، وتحسين تنفيذ الميزانية، مما ساعد على تحسين القدرة على التنبؤ وعمليات إعداد الميزانية. بصفتها الدولة السابعة والثلاثين التي تحقق تخفيف أعباء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن الأولوية الحالية للصومال تتمثل في تحقيق كل الإصلاحات المطلوبة من قبل صندوق النقد الدولي للوصول إلى نقطة الإنجاز بموجب معايير التسهيل الائتماني الممدد وتسهيل الصندوق الموسع (ECF/EFF).

في هذا الصدد، تشير التقديرات إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة 30.5 في المائة بين عامي 2020 و2021، لتصل إلى مبلغ 648 مليون دولار في عام

كما يُتوقع أن يرتفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 80 في المائة في عام 2022 و20 في المائة في عام 2023، رغم تواضع حصته من إجمالي الإنفاق التي لا تتعدى حدود 5 في المائة. صاحب ذلك إصلاحات متنوعة في بنود المالية العامة من خلال إصلاحات ضريبية وترشيد الإنفاق وبرامج لإصلاح إدارة الموازنة العامة وإدارة الدين العام، وإجراءات تعزيز الإنفاق الاجتماعي (جدول 8).

جدول (8):

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: فلسطين

إصلاحات الإيرادات العامة	إصلاحات الإنفاق العام
- استمرار العمل على توسيع القاعدة الضريبية.	- الاستمرار في اتباع سياسة ترشيد النفقات العامة.
- الحد من التهرب الضريبي.	- التركيز على المشاريع التطويرية والتنموية.
	- خلق فرص عمل جديدة من خلال دعم للمشاريع الصغيرة بالمشاركة مع وزارة العمل والمؤسسات المصرفية
	- اعتماد موازنة البرامج متوسطة الأمد.
	- إدارة الإيرادات: تبني استراتيجية الإيرادات العامة.
	- إدارة النفقات: موازنة برامج متوسطة الأمد.
	- استكمال عملية إصلاح إدارة المال العام المستمرة منذ عام 2012.
	- إظهار الشفافية للمعايير الدولية.
	- إعداد وإدارة خطط اقتراض سنوية.
	- الاستمرار في التسديد المستمر للقروض المحلية.
	- تفعيل لجنة دراسة المتأخرات ومتابعة اعتماد توصياتها.
	- تخفيف العبء الضريبي على ذوي الدخل المحدود.
	- الاستمرار في اتباع نظام الضريبة التصاعدية
	- دعم المعونات الاجتماعية
	- المزيد من الاستثمار في البنية التحتية وخصوصاً في مشاريع التعليم والصحة

سلطة النقد الفلسطينية، (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، أبريل

في موريتانيا،⁽¹¹²⁾ يُتوقع أن تبلغ إيرادات الموازنة العامة للدولة حوالي 75 مليار أوقية في موازنة عام 2022، أي بزيادة قدرها 7.1 في المائة مقارنة بموازنة عام 2021. تشكل الإيرادات الضريبية الحصة الأهم في موارد الخزينة العامة حيث يُتوقع أن تنمو هذه الإيرادات بنسبة 17 في المائة بين الميزانيتين لعامي 2021 و2022، لتبلغ حوالي 49.3 مليار أوقية في عام 2022، ثم تأتي بعدها الإيرادات غير الضريبية بقيمة 17.5 مليار أوقية، بزيادة قدرها 2 في المائة عن عام 2021. في المقابل، يُتوقع تراجع في بنود الإيرادات الرأسمالية بنسبة 4 في المائة وتراجع في موارد الحسابات الخاصة بنسبة 34 في المائة، وإن كانت حصص البنود الأخيرة في إجمالي الإيرادات ضئيلة (حوالي 2.5 في المائة و5.3 في المائة على التوالي في موازنة 2022).

يأتي ذلك خاصة مع تحسن النشاط الاقتصادي ووضع سياسات مواتية لاستئناف النشاط الاقتصادي بعد الجائحة في مختلف قطاعات الإنتاج. لذلك، يقدم قانون المالية لعام 2022 إجراءات ضريبية جديدة تهدف إلى

(113) Ministry of Finance, (2021). "FY 2022 Budget Statement", August. link: <file:///C:/AEoreport2022/Somalia/FY2022%20Pre-Budget%20Statement.pdf>

(112) وزارة المالية، موريتانيا، (2021). "مشروع قانون المالية 2022"، أكتوبر.

[https://tresor.mr/fr/afficher.php?tb=n6GhrA==&id=\)\(Zms=\)](https://tresor.mr/fr/afficher.php?tb=n6GhrA==&id=)(Zms=))

تحدد الإجراءات أيضاً اقتصر القروض الحكومية الجديدة على مشاريع البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية. كما تضمن قانون المالية 2022 إجراءات تخص إصلاحات ضريبية كتخفيض عدد معدلات ضريبة الاستهلاك المحلي من 7 إلى 5 معدلات.

في **القمر**،⁽¹¹⁵⁾ يُتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات العامة والمنح في عام 2022 حوالي 116.6 مليار فرنك قمري، بزيادة قدرها 3.7 في المائة عن الإيرادات العامة والمنح في ميزانية 2021. تشكل هذه الإيرادات حوالي نسبة 20.9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. تمثل الإيرادات الضريبية منها حوالي 40 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة والمنح بمبلغ 46.2 مليار فرنك قمري بزيادة قدرها 4.3 في المائة عن موازنة 2021، مشكلة نسبة 8.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022. تتوزع الإيرادات الضريبية بين الضرائب على الدخل والأرباح بحوالي 8.2 مليار التي يُتوقع أن تسجل انخفاضاً بنسبة 32 في المائة، والضرائب على السلع والخدمات بمبلغ 8.4 مليار (التي ارتفعت بنسبة 47 في المائة)، والضرائب على التجارة الدولية بحوالي 9 مليار بزيادة قدرها 2.4 في المائة، ورسوم الاستهلاك (Excise duties) بقيمة 20.5 مليار فرنك قمري، بزيادة مقدرة في 16.3 في المائة عن ميزانية عام 2021. في حين تشكل المنح الخارجية جزءاً مهماً من ميزانية الدولة بحوالي 50 في المائة في ميزانية 2021 بحوالي 56.5 مليار فرنك قمري، ويتوقع أن تعرف انخفاضاً طفيفاً بنسبة 2.1 في المائة في ميزانية 2022 عن عام 2021، لتبلغ حوالي 55.3 مليار، مشكلةً حوالي 9.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة للنفقات، يُتوقع أن ترتفع بنسبة 3.8 في المائة بين موازنتي 2021 و2022، وتشكل بذلك حوالي 131.5 مليار فرنك عام 2022، ونسبة 20.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. يشكل الإنفاق الجاري أكثر من 40 في المائة من إجمالي النفقات بمبلغ 54.6 مليار بزيادة قدرها 1.7 مليار عن 2021. يتكون الإنفاق الجاري أساساً من الرواتب والأجور الذي ينتظر أن يبلغ 29.9 مليار في عام 2022، ثم الإنفاق على السلع والخدمات بمبلغ 11.4 مليار، والتحويلات والدعم بمبلغ 11.8 مليار. في مقابل

2021، ثم تنخفض إلى حوالي 504 مليون دولار في عام 2022، وحوالي 475 مليون دولار في 2023.

في المقابل، يُتوقع أن ترتفع النفقات العامة بين 2020 و2021 بحوالي 5 في المائة، من حوالي 618 مليون دولار عام 2020 إلى 648 مليون دولار عام 2021. بعد ذلك، يُتوقع أن تنخفض النفقات بنسبة 22.4 في عام 2022، ثم بنسبة 5.7 في المائة في عام 2023. كما يُتوقع أن تنتقل المنح الخارجية من حوالي 132 مليون دولار عام 2020 إلى حوالي 222 مليون دولار، ثم تنخفض بعد ذلك إلى 107 مليون دولار عام 2022 و98 مليون دولار عام 2023.

بالنسبة ل**جيبوتي**،⁽¹¹⁴⁾ قُدرت الموازنة الأولية للسنة المالية 2022 والمتوازنة في الإيرادات والنفقات بمبلغ 143.9 مليار فرنك جيبوتي، أي بانخفاض قدره 862 مليون فرنك عن الميزانية المعتمدة في عام 2021، أو ما يعادل انخفاضاً بنسبة 0.6 في المائة. تشكل الضرائب أهم مورد في مالية الحكومة بمقدار 80.4 مليار فرنك، ثم الإيرادات الأخرى بمبلغ 39.4 مليار فرنك والمنح بحوالي 9 مليار فرنك. يمثل إجمالي الإيرادات الجارية والمنح حوالي 128.8 مليار فرنك، والأصول المالية وهي عبارة عن قروض خارجية نحو 12.9 مليار، والأصول غير المالية نحو 2.2 مليار. من جانب الإنفاق، تستحوذ المرتبات على النسبة الغالبة من المصاريف الجارية حيث بلغت 37.3 مليار، والإنفاق على السلع والخدمات بمبلغ 27.3 مليار، ثم على الأصول المالية بمبلغ 28 مليار والأصول غير المالية بمبلغ 24.6 مليار.

تركز جهود وإجراءات موازنة 2022 على ترشيد النفقات، خاصة من خلال، تجميد التوظيف مع استثناء محدود للقطاعات الاجتماعية، والتدقيق والضوابط المعززة والمنتظمة للقوى العاملة من قبل الوزارة، وتنفيذ عمليات الشراء الجماعي للسلع والمواد الاستهلاكية للإدارة عن طريق دعوات المناقصات، وإجراءات لضبط الإنفاق، وتطبيق أحكام قانون توحيد المؤسسات العامة، وتخفيض الإعانات الممنوحة للمؤسسات العامة بنسبة 5 في المائة، باستثناء مجلس الأمة والمجلس الدستوري. كما طالت الإجراءات ترشيد نفقات البعثات الخارجية والسفارات، واقتصر الإنفاق الاستثماري بشكل صارم على الأولويات. كما

(114) وزارة الميزانية، جيبوتي، (2022).

(115) المرسوم الرئاسي رقم "PR / 146-21" بإصدار القانون رقم "AU / 05-21" المؤرخ 28 ديسمبر 2021 بشأن قانون المالية لعام 2022:

<http://www.droit-afrique.com/uploads/Comores-LF-2022.pdf>

<https://www.ministerebudget.gouv.dj/wp-content/uploads/2022/01/loi-n%C2%B0142-LFI-2022.pdf>

نتيجة لهذه التوقعات، سيستقر عجز الميزانية في حدود 14.9 مليار فرنك (حوالي 2.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل حوالي 14 مليار في عام 2021 (2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

الإنفاق الجاري، يُرتقب أن يشكل الإنفاق الرأسمالي حوالي 77.1 مليار فرنك (حوالي 13.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، بزيادة بنسبة 4.3 في المائة عن ميزانية 2021. إضافةً لذلك، يُتوقع أن تصل خدمة الدين العام إلى نحو 6.7 مليار فرنك، منها، حوالي 5.2 مليار كخدمة للدين العام الخارجي (1.3 مليار خدمات الفائدة، و3.9 مليار قيمة إطفاء المستحق من الدين الخارجي).

شكل رقم (5):

تطورات الأوضاع المالية في الدول العربية خلال الفترة (2014-2022)

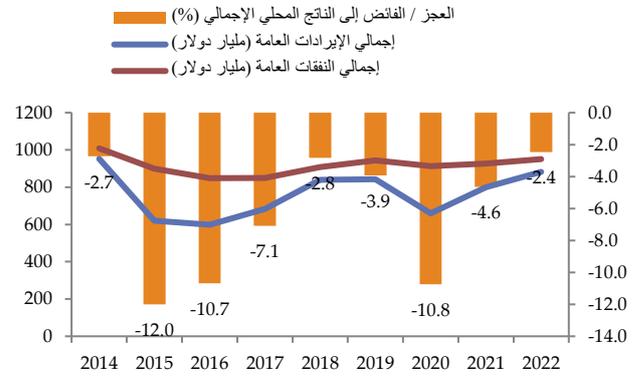
يُتوقع تحسن الأوضاع المالية وتراجع العجز خاصة في دول مجلس التعاون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2022

يُتوقع انخفاض العجز في الدول العربية عام 2022 ليبلغ 2.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي جراء تحسن الإيرادات النفطية خاصة

الأوضاع المالية: رصيد الموازنة لمجموعات الدول العربية



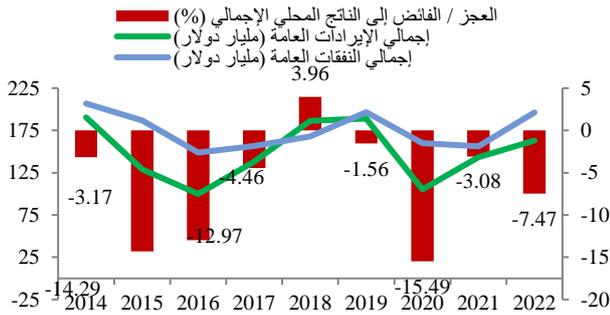
الأوضاع المالية: الدول العربية كمجموعة



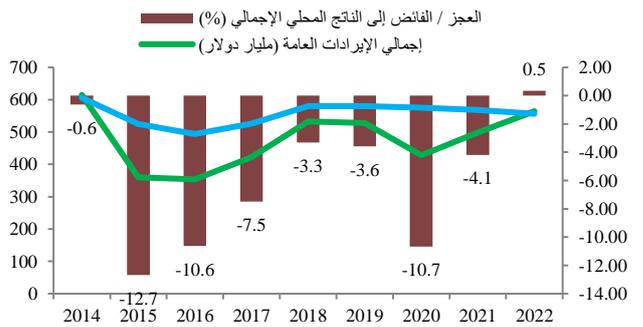
من المتوقع استمرار عجوزات الموازنات في مجموعة الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط عند مستوى مرتفع نسبياً في عام 2022

من المتوقع أن تحقق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2022 فائضاً لأول مرة منذ موجة انخفاض أسعار النفط في 2014

الأوضاع المالية: الدول العربية المُصدرة للنفط



الأوضاع المالية: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

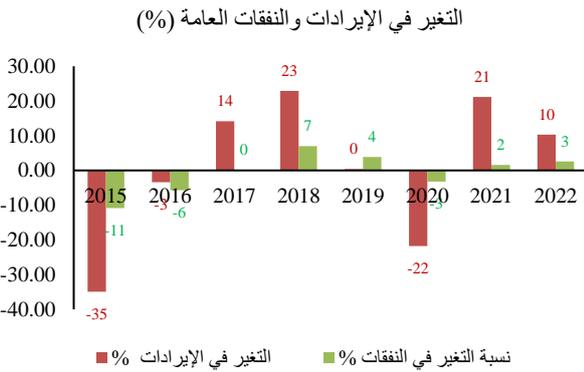


من المتوقع تحسن مستويات الإيرادات النفطية والضريبية ومواصلة ترشيد الانفاق العام في عام 2022 ليساهم في احتواء نسبي للعجوزات المالية

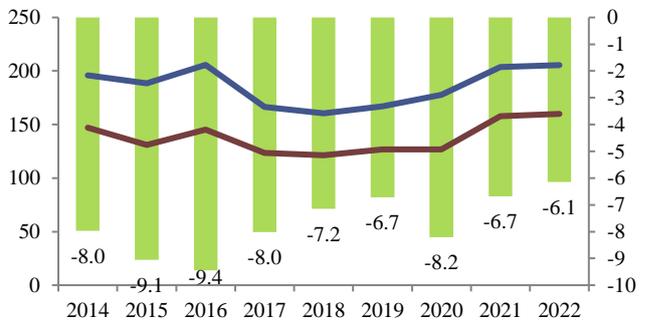
يُتوقع انخفاض نسبي لعجز الموازنة للدول العربية المستوردة للنفط ليستقر في حدود 6.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022

معدل نمو الإيرادات والنفقات العامة 2015-2022 (في المائة)

الأوضاع المالية: الدول المستوردة للنفط



معدل نمو الإيرادات والنفقات العامة 2015-2022 (في المائة)



المصدر: تم تجميع التقديرات لمجموعات الدول على أساس المصادر الرسمية المشار إليها في النص عند تحليل كل دولة، بعد تحويل القيم بالعملة المحلية إلى الدولار الأمريكي، اعتماداً على سعر الصرف المتوقع من صندوق النقد الدولي، قاعدة الآفاق الاقتصادية.

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2022 و2023 القطاع الخارجي

من المتوقع تأثر أداء ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2022 بتبعات استمرار تداعيات جائحة كوفيد-19، إضافة إلى آثار التطورات الدولية التي أدت إلى ارتفاعات كبيرة للأسعار العالمية للنفط والمواد الأساسية وبصفة خاصة أسعار المواد الغذائية، وكذا الضغوط الناشئة عن تواصل التحديات في سلاسل الإمداد الدولية. إضافة إلى آثار اتخاذ بعض دول العربية عدد من الإجراءات الاحترازية للحد من مستويات الطلب على العملة الأجنبية في ضوء زيادة مستويات الضغوط على العملة المحلية في تلك الدول. كما سيتأثر أداء ميزان المعاملات الجارية بالارتفاع المتوقع في مستويات الفائدة العالمية الذي بدأت أول مراحلها في الظهور في شهر مارس من العام الجاري.

في ضوء التطورات سالفة الإشارة، من المتوقع ارتفاع الفائض في ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة في عام 2022 ليسجل حوالي 186.6 مليار دولار، أي بنسبة زيادة قدرها 44.1 بالمائة، ليسجل ما يعادل حوالي 6.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

فيما يتعلق بالتوقعات خلال عام 2023، من المتوقع أن يسجل فائض ميزان المعاملات الجارية حوالي 149.6 مليار دولار، يمثل حوالي 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، جدول رقم (9).

جدول رقم (9)
ميزان مدفوعات الدول العربية كمجموعة

توقعات		تقديري	بيانات فعلية	
2023	2022	2021	2020	
310.0	355.3	285.4	74.1	الميزان التجاري
1191.5	1206.3	1038.9	750.3	الصادرات (فوب)
-881.5	-851.0	-753.5	-676.2	الواردات (فوب)
-78.0	-85.1	-83.1	-81.5	ميزان الخدمات والدخل
-82.4	-83.6	-72.8	-69.3	صافي التحويلات
149.6	186.6	129.4	-76.8	الميزان الجاري
10.1	12.1	10.3	3.1	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
4.9	6.4	4.7	-3.2	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

* تقديرات صندوق النقد العربي.

** توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

فيما يلي عرض لتوقعات أداء موازين المعاملات الجارية في الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط خلال عامي 2021 و2022.

1. الدول العربية المصدرة للنفط

ارتفاع أسعار النفط العالمية، وكذا التحسن النسبي في الطلب العالمي في أعقاب انخفاض تداعيات جائحة كوفيد-19. وبالنسبة لعام 2023، فالمتوقع أن تواصل دول المجموعة تحقيق فائض في الميزان الجاري وإن كان بمستوى أقل مقارنة بذلك المحقق في عام 2022.

من المتوقع أن يسجل عام 2022 زيادة في مستوى فائض ميزان المعاملات الجارية لدول المجموعة مقارنة بالعام السابق، يأتي ذلك كمحصلة للارتفاع المسجل بفائض الميزان التجاري، انعكاساً للتطورات الدولية وأثرها على

أ. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام السابق. أما على صعيد التوقعات خلال عام 2023، فيتوقع أن يبلغ فائض الميزان الجاري حوالي 172.9 مليار دولار، تعادل حوالي 9.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة من الدول، جدول رقم (10).

جدول رقم (10)
موازن مدفوعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

توقعات		تقديري	بيانات فعلية	
2023	2022	2021	2020	
362.8	403.9	339.1	164.4	الميزان التجاري
908.8	926.0	805.5	583.1	الصادرات
-546.0	-522.1	-466.4	-418.8	الواردات
-44.5	-48.1	-43.2	-51.2	ميزان الخدمات والدخل
-145.4	-145.0	-134.2	-124.1	صافي التحويلات
172.9	210.9	161.8	-10.9	الميزان الجاري
20.2	23.1	20.3	11.7	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
9.6	12.0	9.7	-0.8	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

* تقديرات صندوق النقد العربي.
** توقعات صندوق النقد العربي.
المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

ب. الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط

من المتوقع، في هذه المجموعة من الدول، أن يسجل عام 2022 ارتفاعاً في قيمة الصادرات السلعية بنسبة قدرها حوالي 26.6 بالمائة لتصل إلى نحو 159.1 مليار دولار، مقابل حوالي 125.7 مليار دولار مسجلة بعام 2021. انعكاساً للارتفاع المتوقع في مستوى الأسعار العالمية للنفط كنتيجة للتطورات الدولية التي يمر بها العالم وأثرها على مستويات الطلب العالمي مع بدء تلاشي أثر جائحة كوفيد19. وكذا توقع تواصل الزيادة بمستويات الإنتاج النفطي في بعض دول المجموعة مع تحسن ظروفها الداخلية.

بالنسبة للواردات السلعية، يتوقع زيادتها بنسبة قدرها 15.8 في المائة لتصل إلى نحو 110.8 مليار دولار خلال عام 2022 مقارنة بالعام السابق. نتيجة للتطورات سابقة الذكر في كل من الصادرات والواردات، يتوقع خلال عام 2022 أن تسجل تلك المجموعة من الدول زيادة في فائض الميزان التجاري ليصل إلى حوالي 48.3 مليار دولار، مقابل فائض بلغ حوالي 30.0 مليار دولار خلال عام 2021 في هذه المجموعة من الدول.

فيما يخص ميزان الخدمات والدخل خلال عام 2022، يتوقع اتساع العجز بنسبة قدرها 19.7 بالمائة ليبلغ نحو 32.9 مليار دولار. أما ميزان التحويلات، فمن المتوقع ارتفاع الفائض بنحو 14.0 بالمائة ليسجل حوالي 3.8 مليار دولار في عام 2022.

انعكاساً للتطورات السابقة في كل من الميزان التجاري والخدمات والدخل، والتحويلات، من المتوقع زيادة

يتوقع أن تشهد قيمة الصادرات السلعية لدول المجموعة ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة الزيادة الكبيرة المسجلة في الأسعار العالمية للنفط، يأتي ذلك في ظل وجود مخاوف دولية خاصة بمصادر إمدادات الطاقة في العالم كنتيجة للتطورات الدولية الحالية التي تشهدها الساحة الدولية. إضافة إلى التحسن النسبي في أداء الاقتصاد العالمي وأثره في زيادة مستويات الطلب. في ضوء ذلك يتوقع ارتفاع قيمة الصادرات لدول المجموعة لتصل إلى نحو 926.0 مليار دولار خلال عام 2022، مسجلة نسبة زيادة قدرها 15.0 في المائة مقارنة مع عام 2021. بالنسبة للواردات السلعية، فإنه يتوقع ارتفاعها بنسبة 12.0 بالمائة لتبلغ نحو 522.1 مليار دولار خلال عام 2022، مقابل حوالي 466.4 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. انعكاساً للارتفاع الملحوظ في الأسعار العالمية للمواد الأساسية، خاصة الغذائية منها.

كمحصلة للتطورات سالفة، في كل من الصادرات والواردات السلعية، من المتوقع أن يشهد عام 2022 ارتفاعاً ملموساً بفائض الميزان التجاري لهذه المجموعة من الدول، يقدر بنسبة 19.1 بالمائة، ليبلغ نحو 403.9 مليار دولار بما يعادل 23.1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، وذلك مقابل فائض قدره نحو 339.1 مليار دولار بما يمثل حوالي 20.3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي مسجلة خلال العام السابق.

على صعيد ميزان الخدمات والدخل، يتوقع اتساع العجز المسجل في دول المجموعة ليصل إلى حوالي 48.1 مليار دولار خلال عام 2022 بنسبة زيادة قدرها 11.5 بالمائة مقارنة مع العام المقابل. فيما يخص ميزان التحويلات خلال عام 2022، من المتوقع ارتفاع مستوى العجز لهذه المجموعة من الدول بنسبة قدرها 8.0 في المائة ليصل إلى نحو 145.0 مليار دولار، مقابل حوالي 134.2 مليار دولار خلال العام السابق. يأتي ذلك في ظل استضافة أحداث وفعاليات دولية في بعض دول المجموعة خلال عام 2022.

انعكاساً للتطورات المذكورة في كل من الميزان التجاري، وميزان الخدمات والدخل، والتحويلات، من المتوقع أن تسجل هذه المجموعة من الدول زيادة ملموسة في فائض ميزان المعاملات الجارية في عام 2022 ليبلغ نحو 210.9 مليار دولار تعادل حوالي 12.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مقارنة مع فائض قدره حوالي 161.8 مليار دولار يمثل حوالي 9.7 في المائة

ظل قيام الأجانب بعمليات للبيع لأدوات الدين المحلية في بعض الدول وارتفاع مستويات الطلب على العملة الأجنبية من جهة، إضافة إلى التباطؤ في تدفقات رأس المال الخاص والتحديات التي تواجه مستويات القدرة على تمويل الواردات من جهة أخرى في بعض دول المجموعة. في المقابل، اتخذت بعض دول المجموعة عدد من الإجراءات الاحترازية للحد من مستويات الطلب على العملة الأجنبية في ضوء التطورات المذكورة.

فيما يخص ميزان الخدمات والدخل خلال عام 2022، من المتوقع انكماش العجز المسجل بدول المجموعة بنحو 67.0 في المائة ليصل إلى حوالي 4.1 مليار دولار مقارنة بعام 2021. حيث من المتوقع تحسن المتحصلات من السياحة نسبياً، خاصة في الدول السياحية الرئيسية بالمجموعة. وقد يحد من هذا التحسن في الميزان الخدمي الارتفاع المتوقع في مدفوعات خدمة الدين الخارجي كنتيجة لارتفاع المتوقع في مستويات الفائدة العالمية خلال عام 2022، والتي بدأت أولى مراحلها في مارس من العام الجاري. على صعيد ميزان التحويلات في عام 2022، يتوقع أن يستقر تقريباً الفائض المحقق في هذه المجموعة من الدول عند نفس المستوى المسجل خلال العام المقابل ليصل حوالي 58.0 مليار دولار.

في ضوء التطورات سالفة الذكر في كل من الميزان التجاري والخدمات والدخل، والتحويلات، من المتوقع خلال عام 2022 اتساع العجز بميزان الحساب الجاري لتلك المجموعة من الدول بنحو 13.8 بالمائة ليصل حوالي 43.5 مليار دولار، أي بما يبلغ نحو 5.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة من الدول. فيما يتعلق بالتوقعات في عام 2023، من المتوقع انكماش العجز بميزان المعاملات الجارية لهذه المجموعة من الدول ليصل إلى نحو 33.7 مليار دولار، يمثل حوالي 4.2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة، جدول رقم (12).

جدول رقم (12)
موازن مدفوعات الدول العربية المستوردة للنفط

توقعات		تقديري		بيانات فعلية	
2023	2022	2021	2020	2020	2020
-93.9	-96.9	-83.8	-78.3	-78.3	-78.3
123.7	121.2	107.7	88.3	88.3	88.3
-217.5	-218.1	-191.5	-166.6	-166.6	-166.6
1.2	-4.1	-12.4	-6.2	-6.2	-6.2
59.0	57.5	58.0	50.8	50.8	50.8
-33.7	-43.5	-38.2	-33.7	-33.7	-33.7
-11.8	-13.3	-12.5	-12.4	-12.4	-12.4
-4.2	-5.9	-5.7	-5.4	-5.4	-5.4

* تقديرات صندوق النقد العربي.
** توقعات صندوق النقد العربي.
المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

الفائض المسجل في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2021 والبالغ نحو 5.9 مليار دولار، ليسجل نحو 19.2 مليار دولار خلال عام 2022، بما يعادل نحو 4.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

على صعيد التوقعات خلال عام 2023، من المتوقع تراجع الفائض المذكور في الميزان الجاري لهذه المجموعة من الدول ليصل إلى نحو 10.4 مليار دولار، يمثل حوالي 2.2 من الناتج المحلي الإجمالي، جدول رقم (11).

جدول رقم (11)
موازن مدفوعات الدول المصدرة الأخرى للنفط

توقعات		تقديري		بيانات فعلية	
2023	2022	2021	2020	2020	2020
41.1	48.3	30.0	-12.0	-12.0	-12.0
159.0	159.1	125.7	78.9	78.9	78.9
-117.9	-110.8	-95.6	-90.9	-90.9	-90.9
-34.7	-32.9	-27.5	-24.1	-24.1	-24.1
4.0	3.8	3.3	4.0	4.0	4.0
10.4	19.2	5.9	-32.1	-32.1	-32.1
8.9	10.9	7.3	-3.4	-3.4	-3.4
2.2	4.3	1.4	-9.0	-9.0	-9.0

* تقديرات صندوق النقد العربي.
** توقعات صندوق النقد العربي.
المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

2. الدول العربية المستوردة للنفط

خلال عام 2022 من المتوقع اتساع العجز في الميزان التجاري لهذه المجموعة من الدول ليبلغ نحو 96.6 مليار دولار بما يمثل حوالي 13.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، وذلك مقارنة مع عجز قدره نحو 83.8 مليار دولار يمثل 12.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2021.

جاء ذلك في ظل توقع تأثر الصادرات السلعية بدول المجموعة خلال عام 2022 بالتحسن النسبي المتوقع في أداء الطلب العالمي، خاصة ذلك المتأتي من دول منطقة اليورو والشريك التجاري الأبرز لبعض دول المجموعة. إضافة إلى تحسن الأسعار العالمية لسلع الصادرات في بعض تلك الدول. كمحصلة لتلك التطورات سالفة الإشارة يتوقع زيادة قيمة الصادرات السلعية لدول المجموعة لتصل إلى نحو 121.2 مليار دولار خلال عام 2022، محققة نسبة زيادة قدرها 12.5 في المائة مقارنة مع عام 2021.

أما فيما يخص الواردات السلعية، فمن المتوقع ارتفاعها بنسبة 13.9 في المائة لتبلغ حوالي 218.1 مليار دولار خلال عام 2022، مقارنة مع نحو 191.5 مليار دولار خلال العام المقابل. يأتي ذلك انعكاساً للضغوط الناشئة عن استمرار التحديات في سلاسل التوريد العالمية، والاتجاه التصاعدي لأسعار السلع الغذائية والمواد الأساسية في الأسواق العالمية، خاصة المواد النفطية منها. الأمر الذي يشكل ضغوطاً على سعر صرف العملة المحلية خاصة في

اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية (2014-2023)

معدل النمو بالأسعار الثابتة										
**2023	**2022	*2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
3.5	7.4	2.3	-4.1	0.3	2.5	-0.7	1.7	4.1	3.7	السعودية
3.8	4.2	3.8	-5.9	1.7	1.2	2.4	3.1	5.1	4.3	الإمارات
3.6	4.4	2.6	-3.6	-0.2	1.4	1.6	2.2	3.6	4.0	قطر
3.8	5.8	2.1	-8.90	-0.6	2.4	-4.7	2.9	0.6	0.5	الكويت
3.5	3.5	2.1	-6.4	-0.8	2.4	-0.8	2.0	5.7	2.9	عمان
4.1	4.1	2.2	-4.9	2.0	2.0	3.8	3.2	2.9	4.5	البحرين
3.6	5.8	3.1	-5.17	-0.27	1.1	0.27	1.4	3.9	3.3	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
3.0	3.3	3.8	-6	0.8	7.0	3.0	3.2	3.7	3.8	الجزائر
4.4	5.5	3.1	-11.3	5.5	2.6	-1.8	13.8	2.6	2.3	العراق
6.5	7.0	1.0	-5.00	2.1	-3.6	-11.6	-17.9	-32.7	-0.2	اليمن
7.0	5.1	154	-59.70	9.9	7.4	55.0	-8.4	-11.7	-74.4	ليبيا
3.9	4.6	3.3	-10.6	2.3	1.5	-0.9	6.0	0.5	3.0	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون ⁽¹⁾
3.7	5.6	3.2	-6.3	1.0	1.9	-0.4	2.9	3.0	3.2	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط ⁽¹⁾
6.0	5.5	3.3	3.6	5.6	5.3	4.2	4.4	4.4	2.2	مصر
4.6	0.7	6.7	-6.3	2.6	3.1	4.2	1.1	4.5	2.7	المغرب
3.5	1.2	0.77	-3.6	-2.5	-4.3	4.7	4.8	4.9	3.6	السودان
3.1	2.6	3.42	-9.2	1.4	2.5	2.2	1.1	1.0	2.7	تونس
4.2	3.1	-11.15	-25	-6.7	1.9	0.6	1.7	0.2	2.0	لبنان
4.0	2.8	5.5	-11.5	1.0	0.9	3.1	4.7	3.4	0.2	فلسطين
3.1	2.7	2.00	-1.6	2.0	1.9	2.1	2.1	2.6	3.4	الأردن
5.1	4.2	1.44	-2.20	5.9	2.9	3.5	1.5	3.1	5.6	موريتانيا
6.2	5.3	4.07	-1.00	7.5	4.3	4.1	6.7	6.5	6.0	جيبوتي
3.6	3.4	2.05	-0.40	1.9	2.7	2.7	2.2	1.0	2.1	القمر
5.0	3.7	2.5	-2.2	2.6	2.9	3.7	3.2	3.8	2.6	الدول العربية المستوردة للنفط
4.0	5.0	3.3	-5.0	1.5	2.3	0.6	3.0	3.2	2.5	إجمالي الدول العربية ⁽²⁾

* تقديرات

** توقعات

(1) لا يشمل الاقتصاد الليبي.

(2) لا يشمل الاقتصاديين الليبي والسوري.

المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي بالاستناد إلى مصادر وطنية وإقليمية ودولية.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية (2014-2023)

معدل التضخم (%)										
**2023	**2022	*2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
2.0	1.3	3.1	3.4	-2.1	2.5	-0.8	2.1	1.2	2.2	السعودية
2.5	2.7	0.2	-2.1	-1.9	3.1	2.0	1.8	4.1	2.4	الإمارات
3.5	4.3	2.3	-2.5	-0.9	0.3	0.5	2.7	1.8	3.4	قطر
3.8	4.2	3.4	2.1	1.1	0.6	1.6	3.5	3.7	3.1	الكويت
3.5	4.4	1.5	-0.8	0.1	0.9	1.6	1.1	0.1	1.0	عُمان
2.2	2.5	-0.6	-2.3	1.0	1.9	1.4	2.8	1.8	2.6	البحرين
2.4	2.2	2.4	1.6	-1.5	2.2	0.2	2.1	1.8	2.3	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
8.8	7.7	6.5	2.0	2.0	4.3	5.6	6.4	4.8	2.9	الجزائر
6.2	7.0	6.0	0.6	-0.2	0.4	0.2	0.5	2.3	2.2	العراق
25.0	23.5	21.5	21.0	23.0	25.0	18.0	16.0	9.0	8.1	اليمن
6.2	8.0	4.0	1.4	-2.2	13.6	28.5	25.9	9.8	3.1	ليبيا
11.8	11.4	9.9	6.2	6.2	8.6	8.2	7.9	5.4	4.0	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون
8.9	8.5	7.5	4.8	3.9	6.6	5.7	6.1	4.2	3.4	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط
7.2	8.5	5.2	5.0	9.2	14.4	29.5	13.8	10.4	10.1	مصر
1.9	4.7	1.4	0.7	0.2	1.6	0.7	1.6	1.6	0.4	المغرب
6.3	6.5	5.7	5.6	6.7	7.3	5.3	3.7	4.9	4.9	تونس
1.5	1.7	1.2	-0.7	1.6	-0.2	0.2	-0.2	1.4	1.7	فلسطين
2.4	2.5	1.4	0.3	0.8	4.5	3.3	-0.8	-0.9	2.9	الأردن
3.1	4.2	3.6	2.4	2.3	3.1	2.6	1.5	0.5	3.8	موريتانيا
2.8	3.4	2.9	1.8	1.8	1.9	2.0	2.0	2.2	2.9	جيبوتي
3.5	4.1	3.9	3.5	3.0	2.7	2.9	2.3	الصومال
3.1	4.2	3.5	3.0	2.8	2.5	2.1	2.0	2.0	1.5	القمر
5.2	6.6	4.0	3.6	5.9	9.1	17.0	8.2	6.3	6.2	الدول العربية المستوردة للنفط
7.0	7.5	5.7	4.2	4.9	7.9	11.5	7.2	5.2	4.8	إجمالي الدول العربية (1)

* تقديرات

** توقعات

(1) باستثناء سورية ولبنان والسودان.

المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي بالاستناد إلى مصادر وطنية وإقليمية ودولية.

معدلات نمو السيولة المحلية (2021-2015)

معدل نمو السيولة المحلية (%)							
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
9.01	11.1	6.82	5.56	8.98	8.65	5.88	مجموع الدول العربية
6.75	5.80	4.83	1.22	0.25	4.02	8.09	الأردن
5.71	4.60	8.00	2.53	4.14	3.26	5.45	الإمارات
4.87	3.50	11.13	2.37	4.20	1.25	2.95	البحرين
10.77	11.60	8.92	6.51	11.64	8.00	5.40	تونس
13.19	11.80	1.00	11.10	8.38	0.82	0.13	الجزائر
4.17	4.00	1.92	-4.54	20.00	8.60	18.64	جيبوتي
7.42	8.27	7.09	2.69	0.30	0.79	2.50	السعودية
138.08	58.30	58.93	111.89	68.35	29.00	20.46	السودان
16.66	15.9	8.43	2.7	2.6	7.00	-9.25	العراق
9.93	8.90	2.05	8.25	4.18	1.84	10.02	عمان
16.30	13.90	5.54	2.46	12.73	9.91	8.17	فلسطين
1.44	3.80	2.48	-6.52	21.26	-4.57	3.44	قطر
-0.46	3.85	-1.47	4.06	3.80	3.44	1.67	الكويت
0.85	2.03	-4.85	1.95	3.85	7.96	5.06	لبنان
-17.05	15.90	-2.01	-0.56	15.59	22.54	17.79	ليبيا
18.33	19.70	13.28	13.30	20.92	39.00	18.61	مصر
5.20	10.30	3.72	4.06	5.55	4.74	5.69	المغرب
10.00	15.02	10.02	12.79	12.51	16.80	0.37	موريتانيا
16.66	30.50	2.02	50.93	-28.69	17.40	13.32	اليمن

* تمثل المعروض النقدي M2 لكافة الدول، باستثناء تونس التي تمثل المعروض النقدي M3 .
المصدر: صندوق النقد العربي استناداً إلى بيانات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (2022-2014)

رصيد الموازنة للناتج المحلي الإجمالي (%)									
**2022	*2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
2.50	2.35-	11.19-	4.46-	5.89-	9.24-	12.86-	15.84-	3.54-	السعودية
0.22-	0.68-	5.08-	0.67	1.90	1.68-	2.81-	8.20-	5.45-	الإمارات
1.12	0.60	0.09	0.98	2.26	4.83-	9.03-	0.95-	17.89	قطر
7.36-	32.90-	36.44-	13.64-	8.02-	15.02-	17.91-	17.33-	2.20	الكويت
4.55-	2.54-	17.24-	9.50-	8.64-	14.00-	21.05-	25.79-	1.16-	عُمان
6.89-	7.50-	12.80-	4.73-	6.32-	9.97-	14.31-	12.89-	3.62-	البحرين
0.46	-4.19	-10.68	-3.57	-3.31	-7.48	-10.63	-12.69	-0.64	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
17.00-	12.48-	12.71-	5.57-	5.61-	6.54-	13.05-	13.36-	6.53-	الجزائر
2.53-	2.13	14.50-	1.50-	9.58	0.85	6.40-	4.96-	7.98	العراق
5.18-	5.23-	5.23-	11.76-	2.59-	6.72-	6.73-	9.40-	8.00-	اليمن
7.59	16.38	55.65-	21.11	17.14	24.49-	82.22-	131.61-	72.78-	ليبيا
7.47-	3.08-	15.49-	1.56-	3.96	4.46-	12.97-	14.29-	3.17-	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون
1.14-	-3.97	-11.65	-3.13	-1.71	-6.81	-10.89	-13.05	-1.24	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط
6.56-	6.70-	8.52-	8.64-	9.65-	12.19-	13.76-	13.35-	12.59-	مصر
6.40-	6.50-	7.60-	4.10-	4.06-	4.04-	4.82-	4.91-	3.44-	المغرب
0.04	0.45	3.56-	0.61	3.36-	4.47-	1.46-	1.25-	0.90-	السودان
6.70-	8.30-	12.45-	3.48-	4.80-	6.23-	5.95-	2.13-	4.59-	تونس
5.21-	5.38-	7.03-	3.35-	2.40-	2.54-	3.31-	3.38-	2.23-	الأردن
3.10-	2.70-	1.11	3.68-	3.33-	1.23	1.68-	0.07-	4.62-	فلسطين
3.91-	0.45-	0.82-	0.21	0.11	2.34	0.04-	2.70-	2.76-	موريتانيا
6.15-	6.69-	8.21-	6.71-	7.15-	8.01-	9.45-	9.05-	7.97-	الدول العربية المستوردة للنفط
-2.41	-4.64	-10.75	-3.92	-2.83	-7.08	-10.50	-12.00	-2.73	إجمالي الدول العربية (1)

* حسابات ختامية أو تقديرات ختامية من المصادر الرسمية أو الدولية المعتمدة.
** تقديرات.

(1) باستثناء سورية ولبنان لعدم توفر البيانات.

المصدر: تقديرات صندوق النقد العربي بالاستناد إلى مصادر وطنية ودولية مشار إليها في التقرير لكل دولة.

رصيد موازين المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2023-2019)

نسب أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)					
**2023	**2022	*2021	2020	2019	
5.4	8.9	6.7	-3.2	4.8	السعودية
15.1	14.8	13.7	5.8	8.9	الإمارات
12.9	16.2	13.7	-2.5	2.3	قطر
23.8	28.1	24.2	3.1	24.1	الكويت
-2.0	-2.0	-6.6	-13.7	-5.6	عمان
3.0	6.8	6.7	-9.3	-2.1	البحرين
9.6	12.0	9.7	-0.8	6.5	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
-6.0	-6.1	-8.8	-12.6	-9.7	الجزائر
8.9	13.7	12.7	-3.3	6.7	العراق
-13.2	-15.0	-13.1	-13.0	-9.7	اليمن
7.4	5.0	-10.0	-25.2	12.3	ليبيا
2.2	4.3	1.4	-9.0	0.5	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون ⁽¹⁾
-2.8	-5.1	-5.0	-3.9	-3.4	مصر
-6.5	-6.8	-4.2	-2.6	-3.7	المغرب
-3.5	-4.7	-2.5	-17.0	-15.5	السودان
-10.3	-9.8	-9.1	-8.8	-8.4	تونس
-10.3	-21.5	-31.7	-14.2	-20.1	لبنان
-3.3	-4.7	-9.7	-8.1	-2.2	الأردن
-1.6	-1.8	-2.0	-7.3	-3.7	موريتانيا
-0.2	-0.5	0.5	-0.8	26.8	جيبوتي
-8.7	-9.5	-8.6	-4.9	-4.5	القمر
-4.2	-5.9	-5.7	-5.4	-5.5	الدول العربية المستوردة للنفط
4.9	6.4	4.7	-3.2	2.8	إجمالي الدول العربية ⁽²⁾

* تقديرات.

** توقعات.

(1) باستثناء سورية لعدم توفر البيانات.

المصدر: تقديرات صندوق النقد العربي بالاستناد إلى مصادر وطنية ودولية مشار إليها في التقرير لكل دولة.



للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

شبكة المعرفة

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: (+9712) 6215000

فاكس رقم: (+9712) 6326454

البريد الإلكتروني: publications@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>





صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الإدارة الاقتصادية والفنية

صندوق النقد العربي

من باب: 2021، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 6171552

فاكس: +971 2 6526454

البريد الإلكتروني: ecommis@amf.org.ae

Website: <http://www.amf.org.ae>